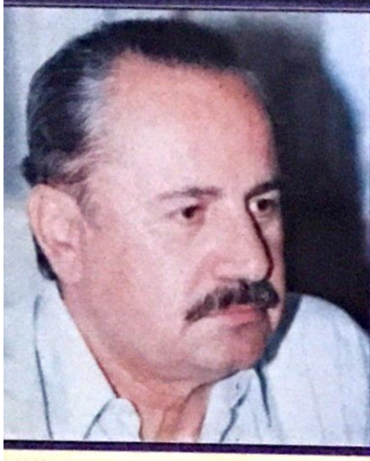
رحيل الشاعر اليمني الكبير عبدالله البردوني

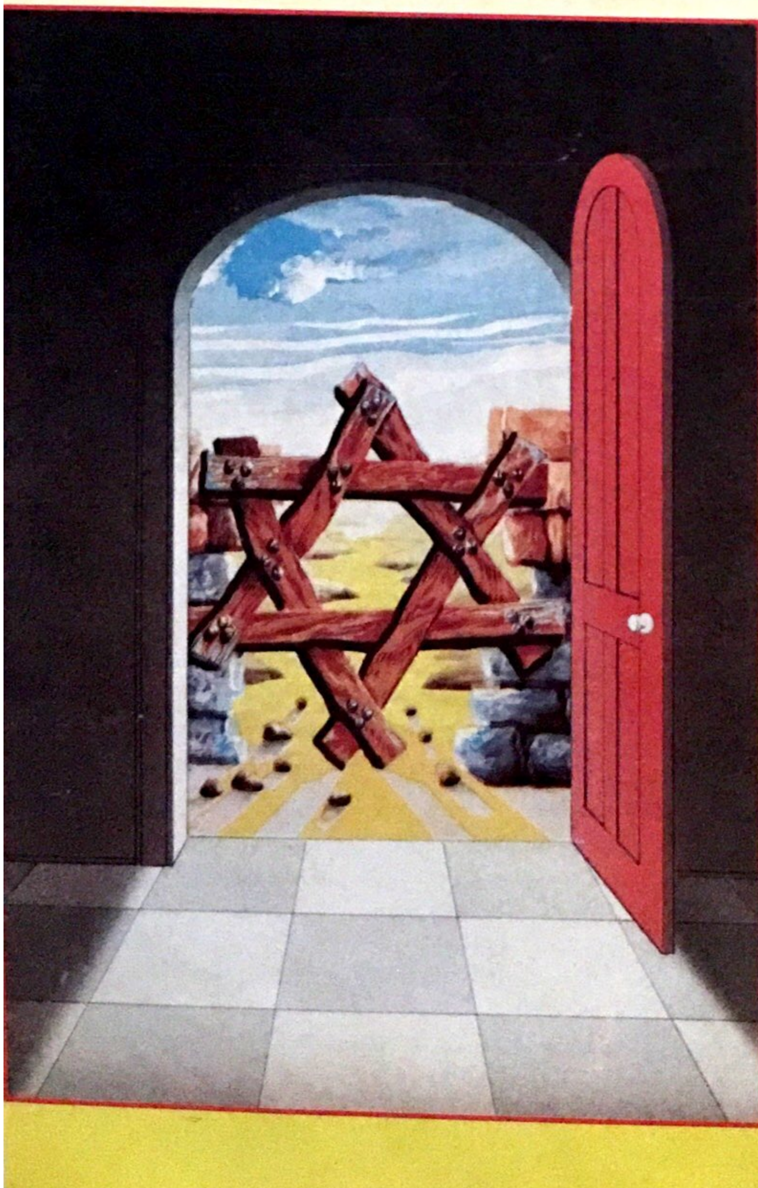
الهدف
AL HADAF

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير



الرفيق أبو علي مصطفى لـ «الهدف»:

الحوار الفلسطيني عملية سياسية اشتباكية مفتوحة على كل الاحتمالات والاتجاهات



اتفاقية «شرم الشيخ»

إذعان جديد على طريق مسلسل التنازلات

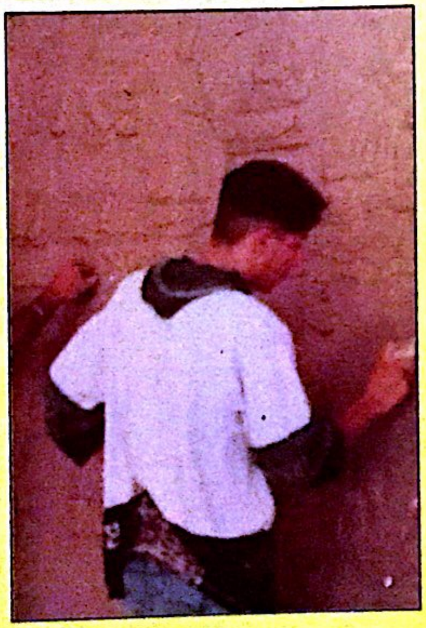
العدد ١٢٩٧ / ١٢ أيلول ١٩٩٩ السنة الحادية والثلاثون - الثمن ٢٠ ل.س / ١٠٠٠ ل.ل

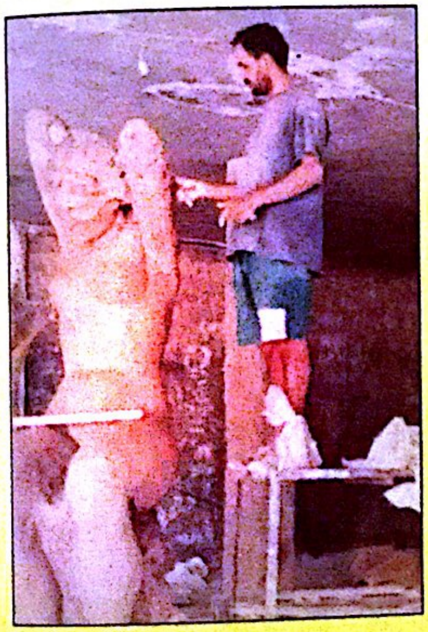
AL - HADAF - No. 1297 - 12/9/1999

ملتقى الأمل الثاني للنحاتين الشباب
حوار مع فضاء المدينة

علي الكردي







يجري في السنوات الأخيرة العمل على إحياء حركة النحت السوري المعاصر، من خلال توفير المستلزمات الضرورية من (مكان ومواد خام، وأدوات...)، وذلك عبر إقامة مجموعة من ملتقيات النحت التي بدأت بقلعة دمشق، ثم تكرّرت في كلّ من حلب واللاذقية.. وتتجدّد التجربة الآن في «ملتقى الأمل الثاني للنحاتين الشباب» الذي تنظمه بلدية قرى الأسد في الديماس قرب دمشق.

يشارك في هذا الملتقى ستة وعشرون نحاتاً في ورشة جماعية توفر اللقاءات الودية، وتبادل الخبرات، والنحاتون المشاركون هم: مصطفى الحلاج، أيمن الدقر، محمد بعجانو، أحمد الاحمد، إياد بلال، عبدالسلام قطرميز، فيصل الحسن، حسان حرفوش، ياسر صبيح، عماد كسحون، حمزة ياغي، ناصر الدهساني، زياد قات، عبد العزيز دحدوح، هشام غدو، ربيعة إبراهيم، عماد رشدان، محمود السعدي، رنا بلال، عبير السلوم، هنادي الصباغ، ندى الصايغ ويشرف على الملتقى ويديره النحات أكثم السلوم.

اللافت في هذا الملتقى المشاركة الكثيفة نسبياً للنحاتات السوريات، مقارنة مع الملتقيات الأخرى التي انعدمت خلالها المشاركة النسائية تقريبا.

أغلب الموضوعات تدور فكرتها حول المرأة التي تستقي مرجعيتها إما من الأساطير السورية القديمة، أو من التراث، أو من الواقع مع تنوّع كبير في الأساليب الفنية المتبعة، أما الحجوم التي يشتغل عليها النحاتون فهي كبيرة نسبياً، إذ تتراوح ارتفاعاتها ما بين المترين والثلاثة أمتار، أما المواد الخام فهي الحجر الحلبي، أو الصلصال الذي سيسكب بالحجر الصناعي أو (البوليستر).

حضور الفنان التشكيلي الفلسطيني، مصطفى الحلاج في هذا الملتقى كان لافتاً، إذ يواصل العمل على مشروعه الفني الذي بدأه منذ عام، وهو عبارة عن لوحة باللونين الأبيض والأسود بطول خمسين متراً، ومنفذة بتقنية الحفر، واللوحة التي لم تنتهِ بعد، مكتظة بالمفردات التشكيلية، إذ تتجمع فيها مختلف الكائنات والرموز (نساء عاريات، أرتال بشر مطأطئي الرؤوس، حيوانات غرائبية تتصارع في فضاء إيحائي مشحون، وتشكيل متناغم ينزع نحو بناء ملحمي، تقود خطاه فلسفة عميقة لمكونات الوجود).

الفنان أيمن الدقر، يشتغل على منحوتة تحاكي أسطورة جلجامش تتمثل في أنكيدو في صراعه مع ثور السماء. النحاتة الشابة ندى الصايغ تشارك بتكوين إنساني يعتمد التداخل بين الكتلة والفراغ، فيما يشتغل الفنان عبد السلام قطرميز على موضوع نضال المرأة العربية ممثلة بشخص خولة بنت الأزور، النحات الشاب هشام الغدو، يشتغل على موضوع المرأة بأسلوب واقعي تعبيري وكذلك تفعل النحاتة الشابة عبير السلوم (المرأة في حالة انتظار) إن هذه التجارب سوف تغني بدون شك الحركة النحتية السورية التي تعمل على تجميل فضاء المدينة ■■

اتفاق واي ريفر المعدّل في شرم الشيخ

تفريط جديد بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني

ضمن مسلسل التنازلات المتواصل منذ توقيع اتفاقات أوسلو المذلة قبل ٦ سنوات، أقدمت السلطة الفلسطينية يوم الرابع من أيلول ١٩٩٩ على توقيع صكوك جديدة تخدم مصالح إسرائيل وتصب في مخطط تصفية قضية فلسطين والتفريط بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

لقد بات واضحاً كل الوضوح أن سياسة التنازلات والرضوخ للعدو الصهيوني التي تمارسها السلطة الفلسطينية لاحد لها ولا سقف ولا قاع، وبالتالي فإن حالة الانهيار لدى المفاوض الفلسطيني وضعت إسرائيل في حالة من يستطيع أن يفرض شروطه وإملاءاته بشكل كامل وما على الطرف الآخر سوى الاستجابة والخنوع.

إن أي قراءة موضوعية لبنود اتفاق الواي المعدّل تشير بلا لبس أو غموض إلى حجم التنازلات والتفريط الذي تقدم عليه سلطة الحكم الذاتي دون وازع ودون حساب لمصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الأساسية ومستقبل أجياله ومصيره وقضيته.

لقد نجح رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد أيهود باراك بمنافسة سلفه بنيامين نتنياهو في الحصول على مطالب وفرض شروط جديدة وانتزاع تنازلات أكبر، وقد لجأ باراك هذه المرة إلى سياسة توجيه الإنذارات والأوامر فما كان من السلطة إلا أن استجابت لهذه الإنذارات، وهذا مؤشر خطير حول كيف ستسير الأمور في المراحل القادمة من المفاوضات وخاصة مفاوضات ما يسمى بالحل النهائي.

استطاع رئيس الوزراء الإسرائيلي من خلال واي المعدّل في شرم الشيخ تثبيت مبدأ إعادة التفاوض على المسائل المتفاوض عليها سابقاً والهبوط في مستوى المطالب الفلسطينية والتي كانت هابطة أصلاً في اتفاق واي ريفر الأول. ومعلوم أن الاتفاق الجديد الذي تم توقيعه في شرم الشيخ هو الاتفاق السادس بعد توقيع اتفاقات أوسلو وهذا يؤكد حقيقة أن كل بند في اتفاقات أوسلو يحتاج إلى مفاوضات واتفاقات مما يدلّل على حجم الكارثة التي ترتبت على أوسلو بما حمله من نتائج تدميرية تتضح معالمها أكثر فأكثر ويوماً بعد يوم.

لاشك أن أخطر ما حمله اتفاق الواي المعدّل هو الرضوخ لمطلب باراك بتأجيل المرحلة الثالثة من الإنسحاب في المرحلة الانتقالية ودمجها بمفاوضات ما يسمى بالحل النهائي، والهدف من إصرار باراك على هذه النقطة تثبت أن مرجعية مفاوضات الوضع الدائم هي اتفاقات أوسلو وليس قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية كالقرار ١٨١ أو قرار ١٩٤ المتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨.

كذلك فإن باراك يدرك أنه لن يقدم شيئاً للجانب الفلسطيني بصدد موضوعات القدس واللاجئين، ولذلك فهو يسعى لتأجيل بعض قضايا المرحلة الانتقالية ودمجها بمفاوضات ما يسمى بالوضع النهائي لكي يقايض عليها المفاوض الفلسطيني في المرحلة القادمة.

إن ما أكده اتفاق الواي المعدّل حول إنهاء مفاوضات ما يسمى بالوضع الدائم خلال عام أي في أيلول سبتمبر عام ٢٠٠٠ يطرح تساؤلات عديدة عمّا إذا كانت مثل هذه المفاوضات قد قطعت شوطاً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بعيداً عن أعين الشعب الفلسطيني كما حصل في المفاوضات السرية التي دامت تسعة شهور قبل توقيع اتفاقات أوسلو، والتي شكلت مفاجأة للشعب الفلسطيني والأمة العربية.

لقد ساوم المفاوض الفلسطيني في اتفاق شرم الشيخ على موضوع المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال بعد أن ادّعى وكرّر أكثر من مرة أنه لن يساوم على هذه المسألة لكن النتيجة كانت الإذعان لما أراده المفاوض الإسرائيلي عندما فرض تجزئة قضية المناضلين المعتقلين وتقسيمهم إلى مجموعات: معتقلي القدس ومعتقلي مناطق الـ٤٨ والمعتقلين العرب، وما أسماهم بالمعتقلين الملطخة أيديهم بالدماء، ووافقت السلطة الفلسطينية على كافة الاشتراطات الإسرائيلية بصدد المعتقلين.

وكذلك تم الإذعان لرغبة الحكومة الإسرائيلية بإرجاء موضوع الإعلان عن الدولة الفلسطينية ورهن ذلك بالاتفاق مع اسرائيل مما يعني أن الدولة الفلسطينية لن تكون سوى ضمن المواصفات والمقاييس المنسجمة مع المصالح والتصورات الأمنية الإسرائيلية. لقد أعلنت السلطة الفلسطينية سابقاً أنها ستعلن عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية شاء من شاء وأبى من أبى، لكنها تراجعت عن ذلك عندما دعت لعقد اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني. لتغطية قرارها بالتراجع واليوم بعد توقيع اتفاق الواي المعدّل، فإنها رهنت موضوع الإعلان عن الدولة بالتفاهم مع إسرائيل، بذات الوقت الذي لم يتضمن اتفاق الواي الجديد أي كلمة حول موضوع وقف الاستيطان والمستوطنات، بل على العكس من ذلك فإن إسرائيل ستهدم ٧٥ منزلاً في قطاع غزة وستباشر ببناء المزيد من المستوطنات لفرض الحقائق على الأرض.

لاشك أن سياسة التفريط والتنازلات المتواصلة والمستمرة لن تؤدي إلاّ إلى تدمير القضية الوطنية وتبديد حقوق الشعب الفلسطيني الأمر الذي يتطلب حشد كل الطاقات الشعبية الفلسطينية لوضع حدٍ لسياسة الاستسلام والرضوخ.

«الهدف» ١٢ أيلول ١٩٩٩ - العدد ١٢٩٧
السنة الحادية والثلاثون - الثمن ٢٠ ل.س/ ١٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1297 - 12/9/1999

الهدف
AL - HADAF

سياسية عربية - تصدر مؤقتا كل أسبوعين



رئيس التحرير
د. ماهـــر الطاهـــر

سكرتير التحرير
خليـــل جنـداوي

مدير الادارة
محمد خير الاسعد

المدير الفني
زهـــدي العـــدوي

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ل.ل/ سوريا ٢٠ل.س/ الأردن ٥٠٠ فلساً/ العراق ١٠ د.ع/ الإمارات ١٠ درهماً/ الجزائر ١٥ديناراً/ ليبيا دينار واحد/ تونس ١,٢٥ د.ت/ صنعاء ١٥ ريالاً/ السودان ٦ جنيها/ المغرب ١١ درهماً/ امريكا وكندا ٣ دولار/ المانيا ٥ ماركات/ اسبانيا ٣٠٠ بيزيته.

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي بما فيها اجور البريد
سوريا ٦٠٠ ل.س/ لبنان والأردن ٣٠ دولاراً/ بقية الدول العربية ٥٠ دولاراً/ اوروبا ١٢٥ دولاراً/ اسيا وافريقيا ١٠٠ دولاراً/ الامريكتين. واستراليا ١٥٠ دولاراً.
☆ يتم الاشتراك بإرسال اشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (او نصف السنوي) على العنوان التالي: بنك بيروت والبلاد العربية.
شتورا - لبنان.
رقم الحساب AC.NO.22004
☆ او بارسال شيك بنكي باسم «الهدف» دمشق/ ص.ب ٣٠١٩٢

المكاتب

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢
دمشق: ٦٣٢٨٢٦٧ - ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠/ عمان: ٦٩٦٣٤٠
الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ - ٣٨٤٣٠٤
بغداد: ٧١٩١٦٢٢ - ٧١٧٤٧١٠
صنعاء: ٢٠٥٨٤٩

• التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

• التوزيع في المغرب:
الشركة الشريفية للتوزيع والصحف.

كلمة

في زمن باتت فيه الانتصارات العربية قليلة ونادرة بندرة لحظات المجد التي نعيشها، في زمن كهذا يحق لنا أن نفرح بإنجازات محدودة تتحقق هنا وهناك.. فهذا يعني قبل كل شيء أن الأمة لم تشل تماماً، بل مازال فيها من هم قادرون على فعل شيء ولو كان ضئيلاً، ومجرد وجود هذا المعنى يعني أن هذا الضئيل قد يكبر طبعاً لو استفدنا جيداً من دروس تحققه، وهذا ما يعيدنا لقانون التراكم الذي يقول أن الانتصارات الكبيرة تأتي تتويجاً لنجاحات كبيرة ومتوسطة وصغيرة وصغيرة جداً...

وبالتأكيد أن أمامنا هنا درساً كبيراً، نستخلصه من نجاح الحملة التي شنتها مؤسسات وشخصيات أمريكية من أصول عربية ومسلمة على شركة «بيرغركنغ» الأمريكية المختصة بالأطعمة السريعة. فالمبادرة التي انطلقت من الولايات المتحدة، اتسعت لتنضم إليها جامعة الدول العربية، لتجد الشركة الأمريكية نفسها مهددة بسلاح المقاطعة في العالمين العربي والاسلامي، وإزاء هذا السيف الذي شلط عليها، اضطرت للرضوخ وسحبت امتيازاً كانت قد أعطته لشركة اسرائيلية لفتح مطعم باسمها في مستوطنة «معالي أدوميم» القريبة من القدس. وأعلنت أن مواقفها القديمة بعدم افتتاح مطاعم لها في الأراضي العربية المحتلة - على الأقل قبل حلول السلام - لم تتغير.

المعركة القادمة التي يحضّر لها أشقاؤنا في الولايات المتحدة هي مع شركة «ديزني لاند» التي قررت إقامة معرض في مدينة الملاهي التي تحمل اسمها في فلوريدا تحت عنوان «القدس عاصمة إسرائيل». وهذا يعني بشكل مباشر لايقبل اللبس أن هذه الشركة العملاقة التي طالما سممت عقول أطفال العالم بأفكار بذيئة عن المسلمين والعرب، غير آبهة باحتجاجات أحد، قررت هذه المرة أن تشهر تحالفها مع الكيان الصهيوني في معركة القدس.

المعرض سيقام في ٣٠ أيلول الجاري.. وسيكون بشكل أو بآخر اختباراً لكل العالم الإسلامي.. والسؤال الذي يبرز هنا: هل سنرى سيف المقاطعة التي تظل سلاحاً فعالاً في زمن اضمحلت فيه معظم أوراق القوة العربية.. أم سينتصر توم وجيري هذه المرة أيضاً؟؟

موضوع الغلاف:



اتفاقية «شرم الشيخ»
إذعان جديد
على طريق مسلسل التنازلات
صفحة ٦

في هذا العدد

شؤون فلسطينية

شؤون عربية

شؤون العدو

شؤون دولية

الهدف الثقافي

مرايا هذا الزمان

- خليل جنداوي -

أفكار مُتعَبة في ظهيرة صيف..

من هم في مثل حالنا لايعجبهم من فصول السنة سوى الربيع، وعداه هم في شكوى دائمة، ففي الشتاء يتمنون أن يأتي الصيف مسرعاً ليدفئ عظامهم من زمهرير شباط، لكن ما إن يحلّ أيار ويلحقه حزيران حتى ترتفع الأصوات تناشد وتتوسل تشرين وكانون ليبكرا بالقدوم قبل أن يصهرنا لهيب آب.. طبعاً هذا هو حال معظم من أعرفهم، لكني لا أنكر أن بين معارفي أيضاً من لايعاني مطلقاً من هذه المشكلة وخصوصاً في الصيف وهي الأقسى بالتأكيد.. فهؤلاء لديهم «كونديشين» يجعل البيت سيبيريا أخرى حتى لو كانت الدنيا تغلي في الخارج، وفوق هذا فإنهم حين ترتفع درجات الحرارة عن معدلها، يطفشون مع عائلاتهم إلى البحر للاصطياف، وإراحة أعصابهم و«أعصاب الأولاد»..

حين يسافر هؤلاء نعزّي -نحن- أنفسنا عادة بالقول: «لقد اصبحنا في أواخر الصيف» ورغم عظمة الآمال التي من المفترض أن تتضمنها هذه العبارة، إلا أنها ببساطة لاتخفف شيئاً من حر هذه الأيام..

ولأن حر هذه الأيام لايطاق، فإنه يتحمل المسؤولية المباشرة على ما أصابني حين بدأت أحضّر لكتابة هذه المادة، والقصة باختصار أنني كلما كنت أقع على موضوع يصلح لتناوله في المرايا وأعتبره ضالتي المنشودة، أجد حين تفحصه وتقليبه والتمحيص فيه أنه يتضمن بعض الجوانب غير المفهومة، ربما هي مفهومة بل من المؤكد أنها كذلك، لكني ببساطة عجزت عن كشف ما تراءى لي غموضاً فيها.. حصل هذا الأمر معي في الموضوع الأول ثم في الثاني ثم الثالث والرابع والخامس، رغم أن كلاً منها يستحق فعلاً أن يكون مادة مرايا بمفرده.. لكنه الحر اللعين... الحر وحده يتحمل المسؤولية، وليس الطليان الذين برؤوا ذمتهم منذ منحوا كأس العالم لمنظمة التحرير عام ١٩٨٢.. في كل الأحوال ليس أمامي سوى إشراك القراء بجهلي، وأعرض عليهم هذه المواضيع وكلها أدرجها تحت بند: «لم أفهم» وطبعاً بسبب الحر..

* من أتيحت له الفرصة ولو عرضاً للإطلاع على ما تناولته وسائل الإعلام اللبنانية في الأسابيع الماضية، لابد أنه توقف أمام الحملة الشعواء التي تشن في مواجهة التوطين.. تصريحات من مختلف الشخصيات، مقالات صحفية، برامج تلفزيونية، تجمعات جماهيرية، دعوات لمؤتمرات وطنية يحضرها سياسيون وأخرى مخصصة لممثلي الطوائف ورجال الدين.. باختصار حالة من الصخب والانفعال كادت تصل لحدود الهستيريا.. لا أخفي عليكم حين تابعت ما يجري انتابتني الظنون، ربما ثمة مواقف جديدة لم أعلم بها بعد للفلسطينيين حول هذه المسألة الخطيرة، بدا الأمر وكأن القيادات الفلسطينية سواء داخل لبنان أو خارجه تتجه لخوض حملة واسعة لإجبار هذا البلد الشقيق على توطين اللاجئين الفلسطينيين القاطنين على أرضه.. وبيروت التي أحست بهذه «المؤامرة» رأت أن تدحرها بهجوم مسبق.. لكن ظنوني خابت وتبين أن ما أثار الأخوة اللبنانيين وأهاجهم هو مجرد تصريح صحفي صدر عن أيهود باراك بأن حكومته لن تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين لبلادهم.. ورغم أن هذا الموقف الصهيوني ليس جديداً، لكن من المؤكد أن النظرة الفلسطينية لهذا الأمر لم تتغير، فأي فلسطيني لن يقبل بغير فلسطين وطناً لكل الفلسطينيين.

وطبعاً لم تخل الأحاديث اللبنانية الأخيرة من تصريحات عنصرية ذكرتنا بتصريحات سابقة للسيدين نقولا فتوش وميشال المر عن الفلسطينيين كـ «نفايات بشرية»، والفلسطينيين كـ «حيوانات لايفعلون شيئاً سوى التكاثر في مخيماتهم».. ولأن كل ما يجري غير مفهوم يصبح من حقنا أن نتساءل عن الأهداف الحقيقية لهذه الحملة الدونكوشيتية، وهل هي ضد طواحين الهواء فقط؟ ومن حقنا أيضاً إثارة المخاوف من أن يكون البعض يريد من وراء كل هذا فرض المزيد من التقييدات على أهلنا في لبنان..؟ ولأننا نعرف أصلاً صعوبة الظروف التي يكابدونها هناك، لانجد معنى لما يجري سوى أنه دعوة لقلب حياة الفلسطينيين في لبنان إلى جحيم لتطفيشهم ودفعهم للتفتيش عن منافي جديدة..

* هل يملك أحد تفسير كيف أن العرب الذين هبوا من المحيط إلى الخليج للتظاهر احتجاجاً على عملية «ثعلب الصحراء»، هم أنفسهم لايحركون الآن ساكناً على عمليات عدوانية تتواصل منذ كانون الثاني الماضي، أطلقت خلالها الطائرات الأمريكية والبريطانية أكثر من ١١٠٠ صاروخ على ٣٥٩ موقع عراقي؟ ونشير هنا إلى أن هذه الحرب غير المعلنة يشارك فيها أكثر من ٢٠٠ طائرة و١٩ سفينة وبارجة حربية وحوالي ٢٢ ألف جندي، لكن يبدو وكأن هذه الضربات شبه اليومية باتت أمراً عادياً لايثير الغضب في العواصم العربية أو حتى التنديد.. ولايقف الأمر عند هذا الحد، فمؤخراً صدر تقرير عن اليونيسيف يقول أن نسبة الوفيات بين أطفال العراق تحت سن الخامسة، ارتفعت من ٤٧ في الألف بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٩ إلى ١٠٨ في الألف بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٩. وطبعاً النسبة الجديدة سُجلت في ظل اتفاق النفط مقابل الغذاء الذي تقول الولايات المتحدة أنه يوفر الاحتياجات الأساسية للعراقيين.. وهذا يعني بشكل لايحتمل أي تأويل آخر أننا جميعاً ببساطة شهودٌ على مذبحة جيل عراقي بأكمله في ظل الحصار الجائر.. المثير هنا أن تقرير اليونيسيف أثار موجة احتجاجات في كل أنحاء العالم حتى في الولايات المتحدة نفسها.. باستثناء غالبية الدول العربية.. بالله عليكم هل يملك أحدكم تفسيراً..؟!

* بعد ظهور نتائج الاستفتاء في تيمور الشرقية لمصلحة الراغبين بالإستقلال عن أندونيسيا، سمعنا بعض التهديدات الأمريكية المباشرة حيناً والمبطنة في لحظات أخرى تذكّر جاكرتا بتعهداتها باحترام الرغبة الشعبية لسكان تيمور.. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو عن هذه العين الأمريكية المفتوحة على اتساع في كل أنحاء العالم إلا عن منطقتنا..؟ لماذا لاتطرح زعيمة العالم الحر وحامية الديمقراطية في العالم فكرة الاستفتاء على الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال وتسألهم عن رغباتهم؟

أشياء عديدة كنت أرغب بالتعبير عن عدم فهمي لها، أردت أن أسأل: حتى متى ستظل روسيا العظيمة صامتة، تحتمل الإذلال وتقبل بقدرها البائس وخصوصاً بعد كل هذه الفضائح المرعبة التي بات حلفاء يلتسين الأمريكيون أنفسهم يسربونها، وعبرها نكتشف أن عصابات المافيا هي من يحكم فعلاً هذا البلد الذي كان عملاقاً حتى أعوام قليلة مضت..

كل هذا غير مفهوم بالنسبة لي.. رغم أنه قد يكون عند البعض أكثر وضوحاً من عين الشمس.. لكنه الحر كما قلنا.. الحر ولا شيء غيره.. ■■

الحدث

اتفاقية

«شرم الشيخ»

خلافاً لنتنياهو الذي ظهر في النهاية «كخروف في جلد نمر»، يظهر باراك كنمر في جلد خروف، ليس هناك انسحاب من دون مقابل»، هذا الوصف الذي أطلقه أحدهم على باراك، نجد ترجمة عملية له بما حدث خلال الأسابيع الماضية، من مفاوضات ماراتونية حول ما كان قد اتفق عليه في الواي، حيث تمخّضت أخيراً هذه المفاوضات عن توقيع اتفاق «شرم الشيخ» أو ما أطلق عليه «مذكرة تفاهم حول اتفاق واي»» وبغض النظر عن تفاصيل هذا الإتفاق المعدّل، وهل سينفّذ بحذافيره أم سيكون مصيره كمصير الاتفاقات السابقة؟ (لأنه لن يصعب على إسرائيل إيجاد الذرائع للتنصّل من تنفيذ ما توقّع عليه).. نقول بغض النظر عن ذلك، فما يمكن ملاحظته بشكل عام في سياسة باراك الجديدة هو اللعبة الشطرنجية المعقدة التي يقودها في المفاوضات على كافة المسارات، الجاري منها والمعطّل.

إذعان جديد.. على طريق مسلسل التنازلات!

ناصر أبو العلا

نجح باراك حتى الآن في إشاعة صورة له، تخفي حقيقة نواياه التي لاتقل تزمتاً وتشدّداً عن سلفه، لكن الفارق يكمن في طبيعة الخطاب الإعلامي الهادئ الذي يعلن رغبته «في مدّ يده إلى جميع الأطراف لتحقيق السلام (سلام الشجعان)»، وهذا ما تضمنته الكلمة التي ألقاها بعد توقيع اتفاق «شرم الشيخ» متوجهاً بالكلام إلى سوريا، طالباً «وضع كافة مآسي الماضي جانباً، لإيجاد الطريقة الملائمة للعودة إلى مفاوضات السلام»، باعتبار أن «كل المسارات هامة وحاسمة من أجل سلام شامل في المنطقة».

لو حاولنا أن نقرأ في خلفيات اتفاق «شرم الشيخ»، وتحليل الخطاب الإعلامي لباراك وإدارته الجديدة، نكتشف أنه استطاع خلال الشهور القليلة الماضية، وضع رئيس السلطة الفلسطينية عرفات وقيادته في وضع لاتحسد عليه، فقد نجح أولاً في إقناع الإدارة الأمريكية في تقليص دورها من شريك كامل في المفاوضات إلى مجرّد شاهد «بروتوكولي»، وبدلاً من أن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لتنفيذ اتفاق الواي المبرم برعايتها، تنحّت جانباً بذريعة إتاحة الفرصة أمام الفلسطينيين والإسرائيليين لإيجاد الآليات اللازمة لتنفيذ ما اتّفق عليه، وهذا ما أعاد الأمور إلى نقطة الصفر، حيث فُتحت مرةً أخرى الملفات المغلقة، وبدأت المفاوضات العسيرة، الشاقة حول أمور تفصيلية ظن الكثيرون أنها حُسمت، وبين أجواء التشاؤم حيناً والتفاؤل حيناً آخر، غرقت المفاوضات خلال الأسابيع الماضية ومعها المنطقة في ضباب التفاصيل والغموض، والظاهر والباطن وصولاً إلى تهديد باراك بتنفيذ اتفاق الواي (نصاً وروحاً) بحذافيره، والمفارقة أن يكون هذا الأمر بمثابة تهديد، بما يعنيه من تأويل وتفسير أحادي الجانب، أي من الزاوية الإسرائيلية فقط. إن تأجيل زيارة أولبرايت للمنطقة لمدة أسبوعين، أعطى باراك فرصة إضافية لممارسة الضغوطات على الجانب الفلسطيني، وقد كان واضحاً للعيان منذ البداية أن استراتيجية باراك الجديدة تحاول أن تدمج ما تبقى من مرحلة الحل الانتقالي مع قضايا الحل النهائي، وهذا ينسجم مع لاءات باراك الشهيرة، فهو لايريد أن يقدّم أية تنازلات تجاه قضية القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات لذلك يريد أن يؤجّل ما سيقدمه للفلسطينيين في المرحلة الانتقالية، وخاصة ما اصطلح على تسميته «بالنبضة الثالثة»، لتكون مقابل حصوله على تنازلات جوهرية من الفلسطينيين تجاه قضايا ما يسمى بالحل النهائي.

إن هذا الأمر كان واضحاً للمفاوض الفلسطيني، الذي أبدى «تصلباً» تجاه فصل المرحلتين عن بعضهما مشدّداً على ضرورة تنفيذ إسرائيل أولاً لما اتفق عليه، لكن هذا التشدّد سرعان ما تراجع على إثر الضغط الذي مورس على المفاوض الفلسطيني من قبل كافة الأطراف، إذ وجدنا أن وزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت، وبعد أن تعرقل التوقيع على الاتفاق في الاسكندرية، قد تدخلت للضغط على الفلسطينيين في قبول ما عرضه باراك عليهم، وأمام هذه الضغوط عادت السلطة الفلسطينية إلى الموافقة في شرم الشيخ على ما رفضت التوقيع عليه قبل يومين في الاسكندرية والذريعة التي قدمتها في هذا السياق هي رسالة الضمانات الأمريكية التي تلقّاها عرفات، والطريف أن بعض المراقبين اعتبر أن عرفات قد نجح على هذا الصعيد في إشراك أمريكا مرةً أخرى كشريك في المفاوضات مما اعتبر تقدماً في هذا المجال.

إن التوقيع على اتفاق «شرم الشيخ» يعطي انطباعاً خاطئاً بإحراز تقدم ما، لكن هذا الأمر لاينطلي على الشارع الفلسطيني الذي



أبدى اللامبالاة والغضب، فاتجاه قضية الأسرى والمعتقلين عادت السلطة التي كانت تطالب بالإفراج عن ٧٥٠ معتقلاً للموافقة على الإفراج عن ٣٥٠ مع استثناء المعتقلين من منطقة القدس، ومعتقلي حماس والجهاد، وبعض معتقلي الفصائل الفلسطينية الأخرى. إن تجزئة قضية المعتقلين والدخول في نقاشات تفصيلية مريرة حول تصنيفاتهم هي أساساً قضية لاأخلاقية والموافقة على استثناء معتقلي القدس تحديداً، يعني ضمناً الموافقة على الرؤية الإسرائيلية التي تعتبر القدس جزءاً من إسرائيل، وبالتالي فالمعتقلين المقدسيين هم شأن إسرائيلي، تماماً كالمعتقلين الفلسطينيين في أراضي الـ ١٩٤٨. إن هذا الأمر خطير جداً، ويفصح عن النوايا الحقيقية لسياسة باراك.

ثمة مسألة أخرى في الاتفاق، توضح الأبعاد الاستراتيجية لنظرية باراك الأمنية، التقنية، التي تختلف عن رؤية نتنياهو لنفس المسألة، وفي هذا الإطار قدّم المفاوضون الإسرائيليون خرائط جديدة، غيروا فيها مواقع الانسحابات من الـ ٣٪ التي أُطلق عليها «محميات طبيعية»، انسجاماً مع الفصل الديمغرافي للسكان، وفصل الكيان الفلسطيني عن محيطه العربي لذلك انتقلت مواقع تلك المحميات (حسب الخرائط الجديدة) من غور الأردن إلى منطقة قرب جنين، وطبعاً ليس معروفاً حتى الآن على وجه الدقة المناطق التي سينسحب منها الجيش الإسرائيلي، لأن هذه المسألة أيضاً خاضعة لاعتبارات كثيرة معقدة من وجهة النظر الإسرائيلية وقابلة للتغيير في كل لحظة.

إن الإنسحاب الإسرائيلي من كل شبر من الأراضي الفلسطينية هو هام بذاته، ونحن لانقلّل من أهمية أي انسحابات (إذا ما نُفذت) لكن السؤال: ما هو الثمن الذي قدّم من أجل ذلك؟ وما هي خلفية سلسلة التنازلات التي تقدم عليها القيادة الرسمية الفلسطينية؟! وهل يمكن مقايضة وعود باراك بالموافقة على دول فلسطينية منقوصة السيادة مقابل تنازلات خطيرة تمس جوهر مصالح الشعب الفلسطيني؟!

إن التخوفات التي تخيم على الشارع الفلسطيني، وحالة الإحباط والتشاؤم هي حالة مشروعة، لاسيما وأن تجربة السنوات الماضية تكرّس مثل هذه المشاعر، ولا تنفيها، وعلى ضوء ذلك فإن مصداقية القيادة في الشارع الفلسطيني تهتز بسبب سياسة التنازلات والتفريط بذريعة أن لاخيارات أخرى أمامنا، متناسية - أي هذه القيادة - الخيار الوحيد المفتوح والممكن، والذي على ضوئه يمكن تقوية شروط المفاوض الفلسطيني وتصليبه وهو العودة إلى ترتيب البيت الفلسطيني وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفتح الأبواب أمام القوى الحية للشعب الفلسطيني لتأخذ دورها على أسس ديمقراطية صحيحة لمواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة التي ستكون أشد وطأة وأكثر خطورة لأنها تضع مستقبل الشعب الفلسطيني، ومصالحه الوطنية في كفة الميزان. إن الخطورة تكمن فعلاً في مقايضة تنازلات جزئية مقابل قضايا جوهرية، وهذا سيحصل إذا ما استمرت القيادة الفلسطينية في تجاهل الورقة الأساسية، التي يمكن استثمارها في حال تحقيق الوحدة الوطنية واستنهاض طاقات الشعب الفلسطيني.

على صعيد المسار السوري، لم تفض جولة أولبرايت عن أي شيء فقد كانت محادثاتها في دمشق محادثة استطلاعية، لم تحمل معها أي جديد، وهذا ما لمّح إليه الوزير الشرع، الذي أضاف أن دمشق تأمل أن تأتي الأخبار الجديدة فيما بعد.

ربما النقطة الوحيدة التي برزت في محادثات أولبرايت بدمشق هذا الاتفاق على «استمرار العمل ومتابعة الجهود من أجل السلام وفق مبدأ الأرض مقابل السلام».

إن باراك الذي طالب الولايات المتحدة بتقليص دورها على المسار الفلسطيني، بات مقتنعاً، أنه بدون أمريكا من الصعب إعادة المفاوضات على المسار السوري، خاصة وأن سوريا ماتزال عند موقفها المعلن تجاه ضرورة إعادة المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها، وبناءً على (الوديعة) التي وضعها رابين عند واشنطن. إلى الآن ليس هناك أي مؤشر إلى موافقة باراك وإسرائيل على هذه المسألة رغم الدعوات الإعلامية حول ضرورة التوصّل إلى حل على المسار السوري ارتباطاً بالمسار اللبناني ولعل زيارة أولبرايت إلى بيروت تأتي في هذا الإطار، فربط المسارين بات حقيقة على الأرض تقر به إسرائيل، كما الولايات المتحدة، وما قيل عن بعض الأسئلة التي استفسرت عنها أولبرايت في بيروت حول الترتيبات الأمنية فيما إذا نفذ باراك وعده الانتخابي بانسحابه من جنوب لبنان خلال عام، وإمكانية توسع تفاهم نيسان في إطار لجنة أمنية دائمة، وقضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.. كل هذه المسائل هي في إطار الاستطلاع واستخراج الآراء.

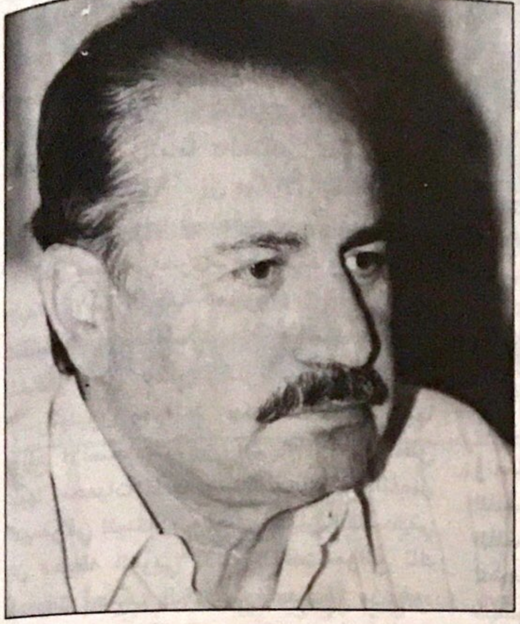
إن الأهداف السورية واللبنانية واضحة في هذا الإطار، حيث تستمد مرجعيتها من قرارات الشرعية الدولية، وتمسكها بمبدأ الأرض مقابل السلام وبالتالي مطالبتها بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة (الجولان وجنوب لبنان). إذن لاجديد على صعيد هذا المسار، ولم تقدّم جولة أولبرايت أي وعود رغم ما أشيع من أجواء التفاؤل الحذر.

إن السلام على الأرض لن يتحقّق إذا لم يكن سلاماً عادلاً وشاملاً، يأخذ بعين الاعتبار المصالح الجوهرية للشعب الفلسطيني، ويعمل على حلّها حلاً جذرياً صحيحاً ■■

الرفيق أبو علي مصطفى لـ «الهدف»:

الحوار الفلسطيني عملية سياسية اشتباكية مفتوحة على كل الاحتمالات والاتجاهات

حاوره أحمد جابر



كثيرة هي الأسئلة التي تعلن عن نفسها في لحظات حرجة توهم بانعطاف حاد أحياناً أو بجمود يائس.

هذا النوع من الأسئلة لايبحث عن إجابات واهمة، بل عن الحقيقة التي لايمكن أن يقال غيرها في مثل هذا الموقف.

واللوحة الفلسطينية تشي بهذه الحالة، تعج بأسئلة تبحث عن أجوبة.. من الحوار الوطني إلى وضعية اتفاق أوسلو إلى إسرائيل، وما يحدث فيها وحولها.

هذان المحوران: الحوار ماله وما عليه وإلى أين وكيف تراه الجبهة الشعبية؟ إضافة إلى «إسرائيل» ووضعها في مقاربة جزئية كانا محور اللقاء الذي أجريناه مع الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عل أجوبته تضيء بعض ما خفي وتلقي ماءً بارداً على لهيب أسئلة جافة ليست محايدة في كل الأحوال.

■ **الحوار الوطني الفلسطيني الذي بدأتم به في الأول من آب: كيف، لماذا، إلى أين؟ خصوصاً في ظل البلبلة السياسية التي يدعي البعض حدوثها في الساحة الفلسطينية نتيجة ما أطلق عليه الانقلاب المفاجئ في مواقف الجبهة الشعبية من عضو مؤسس ورئيس في لجنة المتابعة الوطنية العليا والدفاع عن الميثاق ومقاومة أوسلو، إلى حوار مع حركة فتح الذي يقال أنه في حقيقته حوار مع السلطة، ماهو موقف الجبهة بالضبط؟ وكيف يمكن تفادي نقطة حساسة ومحذور هو أن يدفع الحماس للحوار إلى التهاون في معارضة أوسلو ونقده؟**

□□ لم يكن لقاء الأول من آب ابن لحظته أو خارج سياق عام، تعلم أنه كانت هناك محطات سابقة، للقاء القاهرة، أستذكر أن أبرزها كان مبادرة حزيران عام ١٩٩٦، والعامل الموضوعي الذي نشا آنذاك لعب دوراً في تقديم الجبهة لهذه المبادرة اعتقاداً منا أنه يمكن أن يبنى عليها مراجعة سياسية والاستعداد للانتقال إلى إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني الفلسطيني ولمنظمة التحرير، خاصة وان وقائع الحياة السياسية قد أظهرت بؤس المراهنة على تسوية مع إسرائيل، خاصة عندما حوصرت القضية الفلسطينية بمرجعية الولايات المتحدة الأمريكية وبالارتهان لقرار ٢٤٢ هذه الفرصة التي أطلقناها عام ١٩٩٦ أخذت دوراً محدوداً جداً في بداية عام ١٩٩٧ في اجتماع أول عقد في نابلس ومن ثم اجتماعات السكرتارية بين غزة ورام الله والتي انبثقت عن ذاك اللقاء إلا أنه للأسف أفشل، واتخذ مساراً إعلامياً استخداماً تكتيكياً للحظة معينة أكثر مما هو مجرى وسياق ونسق عمل متكامل وبالتالي هذه العملية الأولى التي تمت والتي كنا فعلاً برغم الخلاف الشديد على الاتفاقات المعقودة والخلاف الشديد على الاعتراف من قبل القيادة الرسمية بإسرائيل، والخلاف على ما تعرض له الميثاق الوطني الفلسطيني إلا أننا كنا نعتقد أن هناك فرصة وإمكانية لفتح الباب من جديد في الحوار السياسي، ثم تجددت هذه المحاولة في نهاية عام ١٩٩٨ وكان عندنا استعداد لعقد لقاء على مستوى مركزي في الخارج يبدأ ثنائياً وقد يتسع لثلاثي أو أكثر، ونحن كنا مستعدين لذلك، واشترطنا أن يبدأ ثنائياً حتى نضع أرضية لمناقشة سياسية، وعندما بدأت الإجراءات العملية تأخذ مجراها أعلنت الإدارة الأمريكية مبادرتها التي انتهت إلى اتفاق واي ريفر ثم توقفت العملية كاملة.

وما حصل في المحطة الثالثة هو استمرار ذات النسق السياسي في تفكير الجبهة الشعبية للعمل بما تمثله من مكانة معنوية وسياسية في وسط الشعب الفلسطيني من أجل درء الأخطار عن القضية الفلسطينية دون التنازل عن رؤيتنا السياسية سواء تجاه العملية الجارية أو المستقبل الفلسطيني. ونحن انطلقنا من أن الحوار بمفهومه السياسي، لايعني أن يكون فقط مع من نتفق معهم، الحوار يمكن أن يدور مع من تختلف معهم، النقطة الثانية أن الحوار ليس بالضرورة تطابق في الرأي، أو تنازل أحد للآخر عن كامل رؤيته السياسية، النقطة الثالثة أن الحوار قد يؤدي إلى وجود نقاط مشتركة وقد لا يؤدي إلى ذلك، بمعنى أن الحوار عملية اشتباكية سياسية مفتوحة على كل الاحتمالات والاتجاهات، لذلك من صور أن الحوار جاء كقضية انتقال طرف إلى طرف آخر، إنما يعكس لغة سياسية هابطة وساذجة. قصدت القول أن الأمر بالنسبة للجبهة الشعبية هو موضوع وطني وليس حسابات فئوية، كيف يمكن أن تعلن براءة الذمة مما يجري، أو مما تتعرض له القضية الفلسطينية؟ هذا أمر سهل ولكنه «حراثة في الرمل» لا تتعب صاحبها كثيراً، ولكن الحوار مع المختلف معهم هو حراثة في الصخر،



وبالتالي لايمكن تبسيط رؤية الصعوبات الكامنة في إدارة مثل هذا الحوار. أما مَنْ صور الموضوع على أنه عملية انقلابية فهو يعبر عن موقف ذاتي وشخصاني، من طرف معين استاء من أن يبدأ الحوار مع الجبهة الشعبية بسبب حساباته الفئوية وعقليته المريضة التي عكفت على وضع الآخر في موقع المتهم،وتعطي نفسها صفة المرجعية السياسية، وهي في الحقيقة تمارس سياسة هابطة، وأساساً هذه الفئة التي اتهمتنا بالانقلابية ادعت أنها بصدد تحضير ملفات ودراسات هي نفسها مارست سياسة التسلل بالعودة بأعضائها إلى المؤسسات وإلى المجلس المركزي واللجنة التنفيذية دون أن تقول لجماهيرها كلمة واحدة عن ذلك وبالتالي هي اختارت طريق التسلل، في الذي الوقت تنسب إلينا في غير ما نفعله، وتلوم الجبهة الشعبية لأنها لم تقم بعملية مراجعة سياسية، والسؤال هل قدموا هم مراجعة سياسية، لذلك فهذا الطرف لايعنينا كثيراً بما يقوله، لأننا نعرف أن حقيقة الدوافع هي أسباب ذاتية وشخصانية أكثر منها استشعاراً بالمسؤولية الوطنية.

في كل الأحوال فإننا لا قبل الحوار ولا أثناء الحوار سنتخلى عن رؤيتنا السياسية واشتباكنا مع أصحاب الرؤية السياسية الأخرى الذين يلتزمون باتفاقات لانرى بها مصلحة للشعب الفلسطيني وسنعبر عن رؤيتنا في الشارع والحوارات في المؤسسات في حالة عودة العمل بها وتطويرها من داخلها، لأننا وعن قناعة شديدة، لازلنا نجد أن السياسة الراهنة للقيادة الرسمية هي سياسة لا تؤدي إلى حقوق وطنية للشعب الفلسطيني، كما لانرى أن استمرار المفاوضات على وقائع راهنة بموازين قوى معينة وارتهان لاشتراطات اتفاقات معينة سياتي بحقوق الشعب الفلسطيني. نحن نعتقد أن الحوار عملية صعبة ولكنها أيضاً عملية مشروعة ومن حقنا أن نطرق الباب ونبحث في معالجة الشان الوطني الفلسطيني، وهو حقيقة كما وصفت في لقاء سابق بنظر الجمهور أو بعض قطاعات الناس، بما يتعلق بدور الجبهة التي بادرت إلى موضوع التفعيل للمؤتمرات الوطنية عام ١٩٩٨ ثم انبثاق لجان المتابعة وتحديد خطوط سياسية عامة، أقول من حق المواطن الفلسطيني أن يرى تراجعاً ما في موقف الجبهة الشعبية، الذي أسميه خطوة للخلف، فبينما كان الخطاب السياسي عالي الوتيرة يعلن عن قطيعة كاملة مع الطرف الآخر، ثم حصلت نقلة سياسية إلى الحوار، من الطبيعي طرح تساؤل عما هو الشيء الجديد، قلت هي خطوة إلى الخلف لكنها تهدف لتحصيل خطوات إلى الأمام، وهو الموضوع الكبير الذي سألنا أنفسنا فيه في الهيئات القيادية، انه في موضوع هذه التطورات، سواء بالمعطيات السياسية الهامة الإقليمية والمحلية أو سواء بشأن الوضع الوطني الفلسطيني والحالة الفلسطينية، هل يمكن للجبهة الشعبية أن تقوم بدور يدرأ هذه الأخطار خاصة عندما تتحدث بعض الأوساط عن قضايا ما يسمى بالحل النهائي، وهي قضايا كبرى وقضايا تعني كل الشعب الفلسطيني، والحقيقة أنها قضايا تختلف عن مسألة الاختلاف أو الاتفاق على نسب في المنطقة ب أو ج لإعادة الانتشار، فنحن نتحدث عن موضوع اللاجئين وهي قضية استراتيجية وقضية مصيرية، ونتحدث عن القدس، ونتحدث عن الدولة والسيادة والمستوطنات..الخ هذه المسائل لا يجوز لأحد أن يقف متفرجاً على ما يمكن أن يحصل بها. لذلك ففي الجواب على سؤال الحوار إلى أين ستتقرر نتائجه لاحقاً في ضوء المراكمة التي بدأناها في لقاء القاهرة، ولكنني لا أستطيع أن أقدم جواباً شافياً لكل سؤال مادامت العملية لازالت جارية ومن ضمن سياقاتها ستتقرر المسائل.

■ ذهبتم إلى الحوار كما قلت بدون ضمانات، على أساس التعقيدات التي تحيط باللوحة الفلسطينية والتي تطال قضايا مصيرية واستراتيجية بالنسبة للفلسطينيين، نحن نعلم أن عرفات من الممكن أن يقد م على أي اتفاق سيئ، مهما كان، إذا لم يكن هناك ضمانات فلاشك هناك مرتكزات للقوة تستطيع من خلالها الجبهة أن تمنع مثل هذا الاتفاق، خصوصاً بعد تجربة «واي ريفر»، هناك إجماع وآخر تجلياته التقرير الدولي الصادر منذ أيام ويتحدث عن فردية عرفات وأنه شخص لا يعمل ضمن قيادة جماعية وإنما كفرد، كيف يمكن فرملته، وهل من الممكن أن يكون هناك حوار مع طرف وفي نفس الوقت نجد هذا الطرف يواصل نهجه الكارثي.

□□ برأيي الضمان الوحيد أن يكون هناك مؤسسة فلسطينية محترمة تقرر في المسائل الوطنية الفلسطينية وهذا ما نسعى له، لأننا ومن واقع التجربة، وماضيها لاضمانة على الأفراد، ومعروف أن عرفات يتصرف فردياً في كل المسائل التي تهم القضية الفلسطينية، وبالتالي نحن إذا ما نجحنا بالوصول إلى نتائج تعطي مردوداً للشعب الفلسطيني بإعادة الاعتبار لمؤسسات فلسطينية جديرة بالاحترام وجديرة بالمكانة التي تتطلبها المسؤولية الوطنية على غير ما هو قائم الآن لأن ما هو قائم الآن لا يعطي أي ضمانة، عندها يمكن أن يرى المواطن الفلسطيني ضمانة سياسية لصون وحماية قضاياه الوطنية، من غير ذلك لا أرى حاضراً ولا مستقبلا لحماية المشروع

- لقاء آب ليس وليد اللحظة بل نتاج السياق الطبيعي لرؤية الجبهة للحوار الوطني.
- الحوار بالنسبة للجبهة الشعبية هو موضوع وطني وليس حسابات فئوية.
- من يقول إن حوار الجبهة عملية انقلابية يعبر عن موقف ذاتي وشخصاني بسبب حساباته الفئوية الضيقة.

الوطني الفلسطيني لأن الكارثة الأساسية والكبرى في العمل الوطني الفلسطيني ومنذ عقود هو تغييب المؤسسة لصالح الفرد، أو تغييب المؤسسات لصالح الفئة أو تغييب المؤسسة للعبث السياسي وهذا كان دائماً يظهر في أعقاب دورات المجالس الوطنية الفلسطينية التي تأخذ قرارات، آخرها المجلس الوطني العشرين الذي نص على ضوابط للعملية السياسية وتم اختراقها، وهذا بلاشك مشروع شاق وكبير، كيف يمكن الوصول إلى هذا المؤسسة التي تشكل الضمانة الوطنية، لأنه ليس المطلوب ضمانات للجبهة الشعبية، فالجبهة تعمل على أساس حماية المشروع الوطني، المطلوب هو ضمانات للشعب الفلسطيني، وبشديد الوضوح أصبح مطعوناً بالكثير من السياسات التي تمارسها القيادة المهيمنة بسبب عدم احترام المؤسسة وأحيانا غياب المؤسسة. ونحن لابد من أن نمسك بحلقة مركزية في إدارة الحوار سواء انجز في شهر أو شهرين أو ثلاثة، سواء كان في الداخل أو الخارج، سواء كان ثنائياً أو جماعياً: هذه الحلقة هي كيف تبنى مؤسسة وطنية جديدة تحت عنوان منظمة التحرير الفلسطينية، أنا لا أتحدث عن مؤسسات السلطة لأنها نتاج أوسلو، ونحن لن نتعامل معها ولاتعنينا سياسيا، وما يعنينا هو منظمة التحرير، وواقع الحال يقول أن مؤسسات المنظمة، مهمشة، مغيبة، مصادرة، سمها ما شئت، ولكن في واقع الحال لا يوجد مؤسسة، هذه هي إذن الحلقة المركزية، ومن يريد أن يصحح السياسة الفلسطينية، لا يبحث عن مقعد للمشاركة في مفاوضات الحل النهائي بل يبحث عما يمكن أن يؤسس لسياسة جديدة لحماية المشروع الوطني الفلسطيني، وهناك فارق كبير بين العمل للتصويب السياسي والعمل لتصويب المفاوضات، نحن من أصحاب نهج تصويب السياسة وبالتالي هذا هو العنوان الرئيسي، وبدونه يمكن أن يقع ما ذكرته في الشق الثاني من سؤالك أن يوقع عرفات عشرين توقيعاً جديداً أسوأ ربما من أوسلو أو واي ريفر، وهي كلها اتفاقات سيئة، وما بدا سيئاً سيستمر سيئاً، لهذا السبب يجب أن تغادر هذه السياسة ونحن نقول: الآن تتوفر محطة ملائمة للانتقال إلى سياسة جديدة. هم قالوا أن أوسلو تكتيك ،انه ينتهي بـ ٥/٤ زمنياً، وهذا حسن، لماذا لاتكون هذه فرصة لإعادة وضع سياسة ورؤية استراتيجية فلسطينية جديدة، وبالتالي تنتقل بالحال الفلسطيني من موقع إلى موقع، من موقع الخضوع لإملاءات العدو إلى موقع الاشتباك مع العدو، حتى على عنوان الدولة الفلسطينية من المفروض أن تتحول إلى حالة اشتباك مع العدو، أما الحالة المرهونة بالسياسات القائمة

● حوارنا مع فتح يستهدف درء الأخطار عن القضية الفلسطينية دون التنازل عن رؤيتنا السياسية سواء تجاه العملية الجارية أو المستقبل الفلسطيني.

● قضية اللاجئين والقدس والمستوطنات والسيادة مسائل لايجوز لأحد أن يقف متفرجاً على ما يمكن أن يحصل بها.

فهي حالة تفاوض حتى مسألة الدولة معروضة لأن تكون حالة تفاوض، فتصور ذلك، بمعنى أنها مسبوقة بالشروط الإسرائيلية وهنا الكارثة. بصراحة نحن كجبهة شعبية نعمل من خلال المؤسسة الوطنية الفلسطينية، لذلك نحن ليس لدينا ضمانات عن السيئ والأسوأ، أي من الممكن خلال أيام أن نداهم بتوقيعات سيئة، هذا ممكن، مادام لم يتم تصويب السياسة بشكل صحيح، عبر بنية مؤسساتية وشعبية وتنظيمية جديدة، أقول بجرأة ووضوح أن الوضع سيكون أسوأ، لهذا نقول أنه إذا كان لنا دور يمكن أن نقدمه، حتى لو شابه شيء من الالتباس وهذا طبيعي لأنه لم يظهر حتى الآن علامات تحول جدي للسياسة، والأسئلة مشروعة لماذا تحرم الآخرين منها، وإذا حصلت النقلة سيكون هناك حالة اطمئنان شعبي للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات لجهة إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني. وهذا أمر يحتاج إلى جهود جماعية، لذلك وضعنا من مرتكزات البيان المشترك موضوع الحوار الوطني الشامل، الذي لانحصره بالفصائل، وإنما كل القوى السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، بمعنى أن هذا موضوع جماعي شعبي، وطني عام، وليس موضوع فصائلي، وأنا ضد حصر المسألة بمعالجة فصائلية.

■ تشن أطراف المعارضة وأيضاً أطراف من السلطة حملة منظمة ضد الجبهة يجمعها جامع واحد هو مقولة الالتحاق بأوسلو، أطراف السلطة يتغنون بما يقولون انه عودة الابن الضال، والمعارضة تتحدث عن انحراف سياسي، ومصالح خاصة داخلية وأزمات تنظيمية داخلية، ما هو ردكم على الطرفين، وماهي الآن تخوم العلاقة مع المعارضة؟

□□ هناك حاجة للتدقيق في العبارات المستخدمة سواء من قبل بعض أوساط السلطة أو بعض أوساط المعارضة، أولاً تفسير المسائل بأنه التحاق بأوسلو هذا تفسير سطحي، ومن يريد الالتحاق بأوسلو لا يوجد ما يمنعه أو يخشاه، ولكن هذا نابع من تصور أن الحوار هو تطابق مع الطرف الآخر، وهذا خطأ، لأنك من الممكن أن تحاور وتكون مختلفاً. موقفنا مازال هو..هو، الذي أعلنا عنه باستمرار ولهذا السبب ندعو لإعادة الاعتبار للبرنامج الوطني ولمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى أسس جديدة، تبسيط الأمور من قبل أي جهة هو خطأ، والعودة هي إلى منظمة التحرير وبرنامجها، وهذا نقيض لأوسلو، الذي همش المنظمة وبرامجها، وبالتالي نحن نسعى لوضع نقيض أوسلو على السكة، لأن أوسلو جاء ليضع المنظمة خارج الحياة السياسية، وإذا ما أتى ببعض مؤسساتها فإنما هو لتقديم شهادات وتغطية عبر استخدامات سلبية. أما الآخرون فعندما يتحدثون عن الالتحاق فإنما هو تبسيط في القراءة السياسية فأحياناً تصدر مفردات متشنجة لاتناقش الأمور بموضوعية، وأحياناً تغلق عينها عن رؤية التغيرات السياسية وتستجيب لدعاء الذات الداخلي بأنها على صواب والآخرين على خطأ وتتصرف بأخلاقيات ولاتمنح نفسها حتى نسبة صغيرة للمراجعة.

وهذه الأطراف لاترى مايجري داخل الوطن من تغيير على البنية السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية..الخ ولاما يجري إقليميا من تحولات ولاعلى الصعيد العربي الذي أصبحت شعاراته هي استراتيجية السلام، مما يتطلب قراءة اللوحة بشكل دقيق.

وهناك قول البعض بأنه التحاق أو عودة الابن الضال هذا ليس له علاقة بالسياسة، والسياسة عملية دائمة وشأن عام وحركة دؤوبة لايمكن قراءتها بجمود. هناك دائماً الثابت والمتغير، الثابت هو الأهداف الوطنية والمتغير هو الحركة السياسية اليومية، نحن سمعنا هذه الأقوال، وقرأناها، وناقشناها بموضوعية وهدوء، فلسنا ضد سماع الرأي الآخر حتى لو لجأ إلى مفردات متشنجة، نحن نعرف أن التناقض الأساسي هو مع العدو، لذلك لن نفتح اشتباكات باتجاهات متعددة لأن الحياة السياسية أثبتت انه أسلوب تبديد واستنزاف.

أما من يعتقد أن الوضع الوطني لا يواجه صعوبات، ومن يعتقد أنه خارج الأزمة، فهو يوقع نفسه في الوهم، فهناك صعوبات كبيرة تواجه القضية الفلسطينية، وهناك مأزق خطير تعيشه القضية سواء من جانب السلطة أو المعارضة، وعلينا أن نحتفظ بموقف، وموقع المعارضة لأنها أيضاً عمل وطني مشروع، والمعارضة تلاوين وليست لوناً واحداً وبها

تيارات واتجاهات ونحن أحد اتجاهاتها، ولكننا بنفس الوقت لم نقرأ الاتجاهات الأخرى بشكل خاطئ هي أيضاً لها دوافعها الوطنية، ونحن لانشكك بالدوافع الوطنية حتى لمن يختلف معنا في الرأي في مسألة الحوار، أو العودة إلى م.ت.ف. أو اللقاء مع أطراف من السلطة

نحن في الجبهة الشعبية أصحاب سياسة لا تفقد البوصلة اتجاهها.

■ يقول معارضو الجبهة الشعبية، أن الجبهة لها في هذه المرحلة برنامج وحيد هو الحوار، ولكن الساحة مليئة بقضايا شائكة ومعقدة، بمعزل عن الحوار، هل لديكم برامج لمعالجة قضايا اللاجئين، حق العودة، القدس، الأسرى باعتباركم فصيلاً أساسياً وفي موقع الاشتباك مع العدو.

□□ أولاً الحوار ليس برنامجاً، بل تحرك سياسي نحو صوغ برنامج وطني شامل، والعناوين التي ذكرتها هي عناوين عمل وطني وعناوين شكلت مرتكزات أساسية في البرنامج الفلسطيني، ولم تكن سذاجة أنه عندما صيغ البرنامج المرحلي الوطني الفلسطيني والذي اكده البيان المشترك عبر التمسك بحق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، عندما أتت هذه الصياغة في البرنامج لم تكن عفوية ولامن الصدفة، باعتبار أن هذه هي الأبعاد الأساسية للبرنامج الوطني والمشروع الوطني الفلسطيني والتي يقع في مقدمتها حق العودة وهو أحد الأشياء التي افترقنا عليها مع أصحاب برنامج أوسلو الذي أتى نقيضاً للبرنامج الوطني وأبعد القضايا الأساسية للشعب الفلسطيني عن سياق الحركة السياسية وهمشها جانباً تحت عنوان قضايا الحل النهائي مما زاد أوضاعنا صعوبة، ففي الوقت الذي كان التكتيك السوري مثلاً يقوم ومنذ البداية على تحديد أهداف المفاوضات وأبعادها افتقد الطرف الفلسطيني لهذا البعد عندما ركن المسائل الرئيسية للحل النهائي الذي أتت السنوات الماضية لتثبت عدم جديته عبر تكريس وقائع إسرائيلية عبر تهويد القدس وتهديد قضية اللاجئين عبر مشاريع التوطين والتهجير وتهدد قضية السياسة والدولة وغيرها، ولهذا السبب نحن نظرنا للاتفاقات ونظرنا للمسار منذ مدريد على أنه مسار يأتي على حساب الشعب الفلسطيني وفي الحقيقة استغرب من يفصل بين مدريد وأوسلو، فاوسلو هو محطة من محطات مدريد ولهذا السبب نعتقد أن هذه المهام الوطنية لازالت هي المهام التي يجب أن يتركز عليها الجهد الوطني الجماعي الفلسطيني، برنامجنا هو البرنامج المعلن في مؤتمرنا الخامس، ولكن نحن نقبل أيضاً بالبرنامج المشترك للمجموع

> ● الضمان الوحيد لإنهاء الفردية هو أن يكون هناك مؤسسة فلسطينية جماعية تقرر في المسائل الوطنية التي تتعلق بمصير الشعب والوطن.
>
> ● من يريد أن يصحح السياسة الفلسطينية لايبحث عن مقعد للمشاركة في مفاوضات ما يسمى بالحل النهائي بل يبحث عما يمكن أن يؤسس لسياسة جديدة لحماية المشروع الوطني الفلسطيني.

الوطني الفلسطيني أي البرنامج المرحلي المرتبط بالاستراتيجي. لذلك نؤكد على التركيز على حماية الوعي السياسي للشعب الفلسطيني للتمسك بأهدافه الوطنية وحماية ثقافته الوطنية، استمرار يقظته تجاه المشاريع الأخرى المطروحة كبدائل للمشروع الوطني، تمسكه بالنضال من أجل حق العودة، فكما تلاحظ هناك بعض الأصوات التي تقول: لا للتوطين، لكنها لاتقول :نعم لحق العودة، فهم يرفضون التوطين دون طرح البديل الصحيح، وبالتالي نحن نقول أن من يرفع الصوت بالقول لا للتوطين يجب أن يرفق ذلك بالقول: نعم لحق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم لأن الإبقاء على القول لا للتوطين فقط هنا يعني أنه يعمل ضمن مشروع آخر، لا يستجيب للنضال من أجل حق العودة، لذلك يجب أن تتكامل العملية ببعديها : لا لأية مشاريع تهجير أو توطين أو تعويض.. الخ والتمسك بالنضال من أجل عودة الفلسطينيين إلى ديارهم، ليس إلى مناطق سلطة الحكم الذاتي، بل إلى ديارهم وقراهم الأصلية، وهذا إقرار دولي أعطانا الحق المشروع بهذا، إذن فنحن نسعى لجمع فلسطيني ولإيجاد مهام برنامجية للمجموع الفلسطيني لأنه لايستطيع أي حزب الإدعاء أنه قادر لوحده على حمل كامل المهمة الوطنية حتى لو امتلك من الطاقات والقدرات الشيء الكثير بدون أن تكون هذه الراية، راية جماعية. ولذلك نحن نعتمد النضال الميداني المشترك مع الجميع في سبيل حماية عروبة القدس، والدفاع عن حق العودة لشعبنا بما فيه الجزء الذي يعيش داخل الـ٤٨ من أصحاب القرى المدمرة، والنضال من أجل سيادة حقيقية على الأرض، إضافة لقضايا المعتقلين والممرات ومقاومة الاستيطان وكل ما يمكن أن يجمع عليه الناس، وفي الشتات الفلسطيني هناك أيضا مهمات لأن الخصوصيات يجب ألا تلغي العام الوطني، وهو معروف. هذه المسائل لاشك أنها ضمن الإشكاليات الموجودة في الوضع الوطني الفلسطيني والتي يجب أن تطرح، هناك إشكالية حول تعريف طبيعة المرحلة، نحن نرى إنها مازالت مرحلة تحرر وطني، هناك إشكالية كيفية الربط بين التحرر السياسي والاجتماعي الديمقراطي وعلى مفهوم الخصوصية والربط بين الخاص والعام، وإشكالية حول حفظ الذاكرة الفلسطينية وحماية الميثاق الوطني، وحول الربط بين المرحلي والاستراتيجي، وحول الربط بين الخاص الفلسطيني والعام العربي، كل هذه المسائل تستحق أن تكون موضع جدل وحوار جماعي حتى يستخلص منها استراتيجية وبرنامج وطني فلسطيني..

■ هل ترك الحوار آثاراً سلبية على الوضع الداخلي في الجبهة؟

□□ من الطبيعي أن يكون هناك وجهات نظر وهذه ظاهرة صحية في أية حركة سياسية اجتماعية، ومن يغلق الأبواب على نفسه ويقول بانه لايوجد آراء أو وجهات نظر هو تنظيم غير قابل للحياة، فالحياة تتطلب وجود رأي ورأي آخر وجهات نظر واجتهادات حول كافة المسائل في داخل كل حزب حي، ونحن كتنظيم لايخيفنا ولايفزعنا أن يكون هناك وجهات نظر في صفوفنا القيادية وقواعدنا، وهذه ظاهرة صحية تنبئ عن قوة وليس عن ضعف، الضعيف هو الذي يخاف من وجهات النظر ومن الرأي والرأي الآخر، وهذه تقوي، ونحن تنظيم ديمقراطي يعيش حياة داخلية ديمقراطية، وإذا ما ظهرت في الديمقراطية بعض الفجوات أو الثغرات فهي لاتعزز إلا بالمزيد من الديمقراطية الداخلية، ولايجوز لأحد أن يطالب المجتمع العربي والأمة بالديمقراطية إذا كان لايمارس الديمقراطية داخل تنظيمه فالأولى أن تكون ديمقراطياً في تنظيمك حتى تكون ديمقراطياً خارجه.

ونحن على هذا الصعيد لانخشى أن نقول نعم، لدينا وجهات نظر، فمن الذي قال أن الجبهة الشعبية لم يكن بها أقلية وأغلبية دائما وفي كل المسائل، وهذا مايحدده النظام الداخلي. وهذا أمر طبيعي وصحي، ونقولها بقوة، نعم عندنا أقلية ضد الحوار ولها أسبابها وحيثياتها وقد تأتي الأيام وتظهر أن هذه الأقلية على صواب والأغلبية على خطأ وهذا يحدث في الحياة السياسية، وبالتالي لايجوز الحجر على المسائل بالطريقة القسرية أو البوليسية ونظهر ان لاراي آخر عندنا وكلنا شَجَلنا مجمعون هذا غير صحيح إلا في قضايا كبرى، مثل الموقف ضد اوسلو هذا عليه إجماع، الموقف ضد تعديل الميثاق يوجد إجماع، الموقف ضد الاعتراف بإسرائيل مجمعون عليه، لكن

لايجوز أن يكون هناك إجماع في الموقف من قضايا تكتيكية، نحن لم يكن عندنا إجماع حول قضية المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٩٨ لم يكن هناك إجماع على مسألة مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي نهاية ٩٥ - وبداية ٩٦ وبالتالي ليس لدينا إجماع حول الحوار الأخير. لهذا السبب نحن نحترم بعضنا ونحترم الآراء ونمارس سياسة داخلية حكيمة في معالجة المسائل، ويجب أخذ الجانب الإنساني بعين الاعتبار فمن كان له وجهة نظر من الطبيعي أن يكون مشدوداً لها، لماذا علينا مخالفة الطبيعة البشرية. لكن ظهر في محطات كبرى في حياة الجبهة أن الجبهة حزب موحد يواجه خلافات كبرى ويحتكم للنظام الداخلي ويعالج تناقضاته بروح ديمقراطية بهدوء وصبر وأناة، فليس معيباً ولايفزعنا إذا ظهر رأي آخر تجاه هذه المسألة أو تلك، فهذا عادي في حزبنا ومايحسم أخيراً هو النظام الداخلي.

■ اتفاق أوسلو هو اتفاق كارثي، ليس فقط بمعنى تجاوز وتحطيم الثوابت الفلسطينية ولكن أيضا لأنه يؤسس ليس لسلام بل لاشتباك مفتوح طويل المدى على أساس أن ماحدث عام ١٩٤٨ لم يجر حله. والحل الأساسي والنهائي للقضية الفلسطينية هو الرد المعاكس لما حدث سنة ١٩٤٨ كيف ترى الجبهة الشعبية آفاق الصراع القادم على ضوء محددات مايحدث داخل إسرائيل وعلى ضوء أن الفلسطينيين لن يحصلوا على مايعادل خسارتهم عام ١٩٤٨؟

□□ الرؤية الاستراتيجية للصراع مع المشروع الصهيوني تعاني من اختلالات لم تقرأ بشكل واع وصحيح سواء فلسطينياً أو عربياً، لقد نجحت الحركة الصهيونية في أعمالها السياسية التي أدارت بها مشروعها منذ أن انطلقت نهاية القرن الماضي إلى وعد بلفور كأساس سياسي، إلى هجرة واستيطان كنقلة مادية على الأرض إلى إقامة الكيان، لكنها أخفقت في ثلاث مسائل كبرى: أخفقت الحركة الصهيونية بمشروعها الذي مازالت تحلم أن له بعداً استراتيجياً أبعد وأكبر من بؤرة المركز المسماة بـ«دولة إسرائيل» ففشلت في أن تجعل من مشروعها جامعاً لكل يهود العالم حيث اطلق بن غوريون مقولته الشهيرة أن يهودية كل يهودي مرتبطة بالعودة إلى إسرائيل، وأخفقت في أنها لم تستطع نفي وجود شعبنا انطلاقاً من مقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض بل أن غولدامائير عندما سئلت عن قضية الشعب الفلسطيني كان جوابها أنه لايوجد شعب فلسطيني. فعملية النفي لوجود الشعب الفلسطيني والتي توافقت معها بعض الأنظمة العربية عبر الدمج والتذويب والمصادرة،

● الجبهة الشعبية تعمل لإعادة الاعتبار للبرنامج الوطني ولمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى أسس جديدة.

● أوسلو همش المنظمة وبرامجها ونحن نسعى لوضع نقيض أوسلو على السكة.

● هناك دائماً في العمل السياسي، الثابت والمتغير، الثابت هو الأهداف الوطنية والمتغير هو الحركة السياسية اليومية.

فشلت، وهذا مايجب أن يسجل للنضال الوطني الفلسطيني المعاصر في عهد منظمة التحرير الفلسطينية أنها أعادت الاعتبار لوجود شعب فلسطيني، وهو ما يتجسد الآن في الـ٤٨ بوجود أكثر من مليون فلسطيني استعادوا انتماءهم الوطني والقومي، وما يتجسد أيضاً في الـ٦٧ وفي الشتات، النقطة الثالثة فشل المشروع الصهيوني في التمدد في المساحة العربية.

نستخلص أن درجة الممانعة للمشروع الصهيوني وان كانت تراجعت أو انتكست في محطات معينة، سواء في الهزائم التي وقعت عبر الحرب أو في اتفاقات كامب ديفيد ثم أوسلو ثم وادي عربة، بقيت موجودة وما زالت أمتنا رافضة لتقبل المشروع الصهيوني لأن يصبح كياناً عضوياً في الحياة الإقليمية.

هنا نجد موضوعية الصراع الناشئة عن أن طبيعة المشروع الصهيوني قائمة على نفي الآخر والهيمنة على الآخر، أي نفي الفلسطيني والهيمنة على العربي، هذا المشروع توضح في وثيقة الشرق اوسطية لشمعون بيريز الذي يحاول أن يحقق لنفسه نقلة من استخدام جنازير الدبابات والجنود، لأخذ المساحة الأوسع، من جعل الموضوع الصهيوني ذو آفاق جغرافية إلى نقلة السياسة والاتفاقات ومسألة السيطرة الاقتصادية والأمنية والثقافية، وهذا لايعني التخلي عن الخيار العسكري، لأنه طموح محمي بالمظلة العسكرية الاستراتيجية المتوجة بالسلاح النووي، إذاً الصراع لايزال قائماً، والمسألة ليست مسألة اتفاقات، فمصر تعقد اتفاقاً منذ عشرين عاما هل هناك حالة سلام، أوسلو منذ ست سنوات هل هناك حالة سلام، ووادي عربة أيضاً.

القضية الفلسطينية محور الصراع لازالت قائمة وهي الأساس والاشتباك سيبقى مفتوحاً، فمن يراهن على الأجيال القادمة لمهمة التحرير عليه أن يراهن عليها أيضاً لتمزيق الاتفاقات

هناك جبهة صراع مفتوحة على كل شبر وكل متر وكل مسألة بيننا وبين العدو، ولهذا السبب نرى أن المسألة بأبعادها تحتاج لعمق في القراءة للتفتيش عن مواقع القوة ومواقع الخلل، ومن مواقع الخلل غياب استراتيجية عربية موحدة في رؤية الصراع أو السلام، لايوجد رؤية موحدة حول الأمن القومي، ولا في مسائل التنمية والبناء والتطوير، ولايوجد حالة عربية ديمقراطية ناجزة، لذلك لدينا نقاط اختلال كبيرة تفسر اختلال التوازن بيننا وبين العدو.

البعض محكوم بعقليته العسكرية يتحدث عن التوازن بمفهوم عدد الطائرات والدبابات..الخ، هذا خطأ، التوازن محكوم أيضا بعناصر اقرب إلى التطور والبحث والرخاء الاقتصادي والديمقراطي، فهذه مسائل وحلقات مترابطة ومتكاملة.

نحن بحاجة لرؤية ما فشل فيه العدو ومانجح فيه، وماأخفقنا به ومايشكل عنصر قوة لنا، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نقيس مديات هذا الصراع والاشتباك المفتوح، ولاشك أن الأمر يتنقل مابين محطة وأخرى سياسية بمؤشرات، فنحن لانستطيع إخراج أنفسنا خارج الكون، ولكن نستطيع ألا نكون هامشيين، والسؤال هو كيف يمكن أن نكون قوة فاعلة، شعب فاعل أمة فاعلة في الحياة، ومسائل الصراع في القرن الحادي والعشرين إذا لم نمتلك رؤيا وآفاقاً ومؤشرات وحياة متكاملة، لن ينتهي الصراع ولكن سيظل الإخفاق هو سيد الموقف. قد يكون هناك مثلاً شخص يهودي ديمقراطي تقدمي يقول أن ماهو قائم خطأ، وجاء يحاورنا ويقول ماهو الحل، نحن لدينا حل، كما حالة التناقض بين النظام العنصري وشعب جنوب أفريقيا حلت على اساس ديمقراطي بدون إلغاء الآخر، نحن نريد نفي المشروع الصهيوني لأنه مشروع عنصري احتلالي عدواني، نحن لانريد نفي الشعب اليهودي، نحن مستعدون لحل على طريقة جنوب أفريقيا ينهي النضال العنصري الذي هو حالة عدوانية وقعت على الشعب الفلسطيني ويقيم فلسطين الديمقراطية لجميع مواطنيها، وهذا سيكون خلاصاً لليهود من نظام عنصري قابل للتفجر أكثر من قابليته للحياة وسيكون خلاصاً للشعب الفلسطيني والمنطقة من حالة التوتر وحالة الانفتاح على حروب ولاندري متى ستنشأ حروب جديدة ربما بعد ١٠ أو عشرين عاماً في ظل بقاء حالة التناقض بين رؤيتين ومشروعين، لذلك لايجب مصادرة المستقبل بالقول أن هذه هي نهاية التاريخ.

■ تقولون إذن أن الحل النهائي الممكن هو فلسطين الديمقراطية، ولكن هناك في الطرف الآخر من يستخدم نفس منطقكم ويقول أن الحل

النهائي الممكن هو إسرائيل الديمقراطية، وهناك مقولات دولة لكل مواطنيها وغيرها، وبعض اليهود الديمقراطيين والمعادين للصهيونية يقولون أن هذا الحل المطروح عبر أوسلو هو حل فاشي عنصري، بانتوستانتي... الخ، يهدف إلى الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لكن كيف يمكن إقامة تحالف فلسطيني يهودي تقدمي للتقدم خطوة باتجاه فلسطين الديمقراطية، هل يمكن أن يوافق الطرف الآخر على ذلك، باعتبار أن هناك يهوداً أيضاً معادين للصهيونية يقولون أن حل فلسطين الديمقراطية يمثل بدوره نفياً للآخر؟

□□ لايوجد شيء اسمه إسرائيل الديمقراطية، ونحن في الجبهة لانؤمن بمقولات أنه يمكن تجريد إسرائيل من صهيونيتها لتصبح إسرائيل الديمقراطية، وقد سمعنا هذه المقولات التي ترددت في بعض وثائق الأحزاب والقوى اليسارية ولكننا لسنا على قناعة بإمكانية ذلك لأن إسرائيل أساساً هي إفراز لمشروع عنصري ولن تكون إلا على شاكلته لأنها تكوين ثقافي توراتي تجميعي مصطنع، عن أي إسرائيل حديثة يتحدثون وهي مازالت تختلف بعد خمسين عاماً على قيامها على نقل توربينة كهرباء يوم السبت، هذا يعكس سيطرة العقلية التوراتية على المجتمع بكامله، المسألة ليست مسألة أفراد، هذا جانب، الجانب الثاني نحن لانوهم أنفسنا بوجود قوى تقدمية ديمقراطية في إسرائيل ذات وزن سياسي واجتماعي قادرة على التأثير في الحياة الإسرائيلية.

بعد خمسين عاماً نجد أنفسنا أمام حلقات صغيرة، جداً جداً، وهذه فئات ثانوية لايبنى عليها سياسة، السياسة تبنى على ظاهرة اجتماعية عامة ذات وزن وليس على أفراد، هذا غير ممكن، حتى العرب في ١٩٤٨ الذين يتحدثون عن دولة لكل مواطنيها قد يكون معهم حق من منطلق وضعهم الراهن والصراع على تثبيت هوية وحقوق، لكن هل بالإمكان أن يتحقق هذا في إسرائيل، نحن لانرى آفاقاً، لذلك نبني تصورنا على أن الأساس التاريخي لهذا الكيان مكان اسمه فلسطين، وفكرة إسرائيل ديمقراطية هي اعتداء جديد على حق الفلسطينيين وعلى تاريخنا ووجودنا الجغرافي.

لذلك نحن نراهن على العامل الذاتي الخاص بنا خارج المجتمع الإسرائيلي حتى تصبح الحالة الداخلية قابلة لذلك، الآن المجتمع الإسرائيلي مرتاح لانتصاراته وهزائمنا فكيف يمكن التفاهم؟ لهذا نحن مطالبون بخلق حالة عبر النضال الوطني واستمراره وإيصال رسالة واضحة للآخر، أن الحل الوحيد الممكن والنهائي هو فلسطين الديمقراطية.

> ● المعارضة الفلسطينية تلاوين متعددة وليست لوناً واحداً، تضم تيارات واجتهادات ونحن أحد اتجاهاتها.
>
> ● الجبهة الشعبية لاتشكك بالدوافع الوطنية لمن يختلف معها في الرأي حول مساحة الحوار لأننا في الجبهة أصحاب سياسة لا تفقد البوصلة اتجاهاتها.

■ لكي نحقق ذلك، من أجل فكفكة إسرائيل من داخلها، باعتبارها الشكل الذي يعكس مضمون الحركة الصهيونية نحتاج للاعتماد بشكل من الأشكال على التناقضات داخلها، هناك الآن الكثير من الأفكار المطروحة في الساحة الفكرية الإسرائيلية ويهتم بها عرب أيضاً، إلى أي مدى يمكن بناء تحالف بين الأطراف التي لها مصلحة في إحداث تغيير جذري في دولة إسرائيل، العرب من جهة والمزراحيم من جهة أخرى هل من الممكن بناء تحالف بين الطرفين ومع الفلسطينيين في الخارج لإزالة المضمون الصهيوني لدولة إسرائيل، هل هذا ممكن، هل هذه طروحات واقعية؟

□□ لا أعتقد بواقعية مثل هذه الطروحات، لأن أساس البنية التي قام عليها المشروع الأيديولوجي والتي لازالت مرتكزاً للمجتمع الإسرائيلي تستند إلى الأيديولوجية العنصرية والتوراتية وهذا ما يفسر بنية إسرائيل القائمة على المهاجرين، تغذية مستمرة عبر مائة عام، هي ذاتها تعلن عن نفسها إنها لن تتحول إلى مجتمع طبيعي، لأنها مجتمع قائم على الهجرة، مما يعكس حالة دائمة من فقدان الانسجام السياسي والثقافي والأخلاقي وحتى الديني، وتلحظ الآن التناقضات في المجتمع الإسرائيلي، وهي ليست من طبيعة تقدمية أي من نوع تخليص إسرائيل من صهيونيتها، بل عرقية، ودينية، على يوم السبت مثلاً أو بين المغاربة والروس وغيرها، هذا التنافر يقوم على تناقض من طبيعة رجعية وليست تقدمية، وهذا التناقض لايعبر عن إمكانية نمو قوى تراهن عليها دون أن يكون عاملنا الوطني الفلسطيني هو الحاسم، وفي حالة نمو هذا العامل، قد تنمو إمكانية تفاعلات داخل المجتمع الإسرائيلي، تماماً مثل ماصنعت الانتفاضة، ومثلما صنع الاجتياح في لبنان الذي أوجد مسيرات من 400 ألف تطالب بوقف الحرب والخروج، ما يسمى بـ «السلام الآن» و«هناك حد» المقاومة في لبنان أوجدت تجمع «الأمهات الأربع» وغيرها والحملة لإخراج الجيش الإسرائيلي من الجنوب، الانتفاضة خلقت صوتاً في إسرائيل من الشباب يتمرد على التجنيد والخدمة في الضفة والقطاع إذن هذا هو العامل الذي يراهن عليه وهو الذي تم ضربه في الوضع الفلسطيني عبر أوسلو، الانتفاضة لم تكن قوتها إنها فقط تضرب الجندي الإسرائيلي بالحجر في شوارع نابلس والقدس وغزة، أو إنها تظهر الإسرائيلي في حالته العنصرية الدموية عبر مشاهد تكسير العظام أو إطلاق النار على الجماهير، وإنما أوجدت حالة تفاعل داخلي في إسرائيل، نموهذه الحالة هو ما يمكن أن يغير في اللوحة، ونفيها يعيد الأمور إلى الوراء. حتى الآن وبعد أوسلو تقول الأوساط الإسرائيلية عن الضفة أنها يهودا والسامرة أي أنها تصر على أيديولوجيتها وتوراتها العنصرية والدينية في التعامل مع الأرض التي أقرت إنها تخوض اتفاقات لحل المشكلة حولها.

نحن إذن أمام سؤال: هل يرتهن التغيير داخل المجتمع الإسرائيلي على تفاعلات من داخله طبقية أو سياسية أو عرقية أو فكرية، أم التفاعلات مرهونة بقوة العامل الوطني الفلسطيني، جوابنا: أن قوة وفعل العامل الوطني والعامل العربي هما الكفيلان بتنمية تفاعل داخل إسرائيل قد يؤدي بعد سنوات إلى الحل الاستراتيجي أما الارتكان على ما يمكن أن ينشأ داخل إسرائيل فلا أعتقد ذلك.

■ السؤال الأخير: ماذا عن المؤتمر الوطني، سبق وقلتم إنكم بدأتم العد التنازلي وأنجزتم أشياء كثيرة، ولكن المؤشرات تشير إلى عدم وجود أي تقدم بهذا الاتجاه ماذا تقولون على هذا الصعيد.؟

□□ كنا نطمح أن ينعقد المؤتمر الوطني السادس بشكل مبكر عن هذا الوقت ولاشك أننا وضعنا أكثر من روزنامة ولم تنفذ، وهذا نقد ذاتي كهيئات وكفروع تباطات في إنجاز هذه المهمة، ولكن بالأساس هذه مسؤولية الهيئات.

والآن السؤال يطرح بمشروعية، نحن مصرون على عقد المؤتمر خلال هذا العام ونامل من رفاقنا خاصة في الداخل والذين يهمنا أن تكون مشاركتهم لأول مرة في مؤتمر للجبهة منذ نشأتها مشاركة فعالة وليست شكلية، ولم يعد الزمن يقبل مؤتمرات وهيئات تصدر أوامر للآخرين، الظروف تتطلب أقصى مشاركة جماعية وديمقراطية، طبعاً ضمن الظروف الممكنة، لذلك نأمل أن ينجز المؤتمر خلال هذا العام ونأمل أن نحقق هذا ■■

ليس رداً على أحد

الجبهة الشعبية ودورها المطلوب

عارف سليمان
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين



في ضوء الجدل السياسي الدائر منذ أسابيع حول مبادرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ببدء حوار وطني فلسطيني ـ فلسطيني يبدأ مع حركة فتح.. وجدت نفسي مدفوعاً بعد تردد ينطوي على رغبة في الابتعاد عن جدل من هذا النوع يستهويه البعض.. كما لو أنه قد وجد ضالته الباحث عنها دوماً.. وجدت نفسي مدفوعاً لطرح عدداً من النقاط والعناوين التي لها صلة بما قيل أو يقال عن الحوار..

بداية لابد من التأكيد على أن الجبهة الشعبية إيماناً منها بترسيخ الديمقراطية في المجتمع العربي بشكلٍ عام والفلسطيني بشكلٍ خاص فإنها تؤمن بحق كل فلسطيني وعربي وكل مؤسسة أو فصيل أن يجتهد ويقول رايه وموقفه كما يشاء.. فالحدث يمس مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وقضاياه المجتمعية الأخرى.. فلا عجب أو استهجان إن أدلى البعض بدلوه في هذا الميدان.. ولكن على أساس من المصلحة الوطنية والحوار الهادف والبناء والنقد العلمي والموضوعي بعيداً عن الانفعالات والاتهامات. وفي ذات الوقت من حق الشعبية أن تظهر بعض النقاط أسوةً بحق الآخرين في إبداء آرائهم..

أولاً: منذ خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام ٨٢، والأحداث التي توالت بعده.. «كحرب المخيمات، واتفاق عمان، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وحرب الخليج، ومدريد، وصولاً إلى أوسلو واتفاقاته المتتالية..» والجبهة تعيش حالة من الجدل السياسي والنظري والحزبي تحت ضغط هذه الأحداث المتتالية، مما جعلها عرضة لآراء واجتهادات وأفكار متنوعة تصطرع مع بعضها، مولدة حالة من الجدل المحموم داخل كوادرها وأعضائها بحثاً عن الأسباب الذاتية والموضوعية لاخفاقات الثورة، وهزائم الأمة. وكلما مرّت الجبهة بإحدى تلك المحطات السياسية كان يزداد القلق السياسي عند الجبهة، مولداً حرارة جديدة في أوصالها ليبدأ الجدل والإصطراع من جديد..

هذه الحالة من القلق والجدل والحراك كان طبيعياً أن تؤسس لتقليد حزبي «النموذج الديمقراطي» لصنع القرار وتنفيذه، حيث اتسع هامش الديمقراطية في الهيئات القيادية والقواعد الحزبية، مما يساهم في إعطاء دور أكبر للهيئات القيادية، والقاعدة الحزبية «الاستفتاء» في صنع القرار وتنفيذه، اي أن دور المؤسسة القيادية اصبح يضطلع بدور أكبر من دور الأفراد.. دون ضرب لهيبة ورمزية القيادة التاريخية.

ثانياً: كان من نتيجة هذا المنحى في الحياة الداخلية والسياسية والفكرية للجبهة أن تعاظم دور المؤسسة في أخذ القرار مما مكنها بالوقوف أمام التجربة السابقة فكراً وسياسة وممارسة وأدوات قيادية، وأشكال نضالية لجهة فحصها ونقدها علمياً وارتباطاً بحركة الواقع. وقد خرجت الهيئات بدراسة «أزمة بنيوية أم ازمة نمو» احتوت على جرأة سياسية وفكرية وتنظيمية لم يتحلَ بها أي فصيل فلسطيني أو عربي في نقد مواقفه وأطروحاته وتاريخه، إلى الحد الذي قلنا في حق أنفسنا ما لم يقله مالك بالخمر. وحملت الجبهة نفسها قسطاً وافراً من المسؤولية إزاء الاخفاقات التي واجهتها الثورة في إطار العوامل الذاتية.

وقد تابعت الهيئات نقدها للتجربة في تقريرها المقدم إلى المؤتمر الوطني السادس المزمع عقده على قاعدة أن القيادة التي لاتستطيع أن تحدد دروس تجاربها وتاريخها

قما تكون قادرة على الاستمرار أو تحقيق الأهداف المرجوة.

وخلال مرحلة ما بعد أوسلو عاشت الأوساط القيادية والكادرية حالة من العراك الفكري والسياسي مجدداً في سياق البحث عن حلول ملائمة وممكنة وواقعية، وكوابح لدواليب أوسلو التي ما انفكت تدور على الأرض والشعب الفلسطيني، وكان طبيعياً أن يكون هناك آراء واجتهادات سياسية في معالجة الواقع وآفاقه ولكن الشيء الثابت كان الاتفاق التام على صعيد القيادة والكادر على أن خيار أوسلو كان خياراً ارتدادياً، ومشروعاً لايحقق طموحات شعبنا في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة وعودة الشعب الفلسطيني. كما كان ضرباً لبرنامج الاجماع الوطني، ولم يظهر على هامش هذه الاجتهادات من هو مع خيار أوسلو، غير أنه دائماً كان هناك وجهتي نظر أو أكثر في التعاطي مع عدد من قضايا وعناوين إفرازات أوسلو القسرية مثل (انتخابات المجلس التشريعي، وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني عام ٩٦، والبقاء أو عدم البقاء في مؤسسات م.ت.ف بعد إلغاء الميثاق، والحوار مع فتح والسلطة.. الخ).

هذه الآراء ووجهات النظر لم يكن لها تأثير على وحدة الجبهة وتماسكها حيث كوّنت لنفسها ضمانة موضوعية في مواجهة استحقاق أي خلاف سياسي وهي سيادة مبدأ الديمقراطية في الحياة الحزبية والهيئات القيادية والاحتكام لها في كل الظروف.

لذلك كان واضحاً أن تقع بعض الأقلام في التفسيرات والتأويلات الخاطئة وهي تجهل المتغيرات البنيوية الداخلية في مسار الجبهة الشعبية التي تؤسس لحياة ديمقراطية واسعة يتصارع داخلها أصحاب الآراء والأفكار وليس التيارات والتكتلات.

وتأسيساً على ما تقدم من عناوين، وما أثارته بعض الصحف من تأويلات.. فإن الأمين العام «جورج حبش» مازال ممسكاً بزمام الأمور في الجبهة الشعبية وممسكاً بمقودها مستوحياً تاريخها ونضالاتها في كل المحطات.

وإذا كان البعض قد فسر خطأ رغبة الأمين العام في التخلي عن الأمانة العامة للجبهة، فهو لايعرف أن هذا القائد قد أخذ قراره هذا منذ سنوات وذلك لإفساح الطريق لقيادات شابة وجديدة على رأس الهرم القيادي قناعة منه بأنه قد أدى دوره القومي والوطني والتاريخي وأنه حان الوقت لتعاقب الأجيال والقيادات تاركاً وراءه مشروعاً وطنياً بحجم القضية مازال رفاقه يحملونه على كاهلهم، وجبهة عصية على الذوبان رغم خضم الثلوج المنهارة من حولها.. بيد أن هذه الرغبة كانت دائماً تكبحها الهيئات الحزبية مطالبة إياه الانتظار حتى المؤتمر الوطني السادس، وكان دائماً مستجيباً لرغبة رفاقه والهيئات.

لعل إيضاح هذه المسألة يسقط كماً هائلاً من الهواجس والأوهام والأضاليل عند البعض عن أوضاع الجبهة الشعبية وأمينها العام.

ثالثاً: لعل الأمر يحتاج إلى إيضاح المواقف التاريخية للجبهة من موضوع الخروج من مؤسسات م.ت.ف والعودة إليها.. هل هي سياسة أم تغطية على سياسات؟

فعلى مدار سنوات النضال الوطني الفلسطيني كانت الجبهة تمتلك رؤية واضحة لطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني.. وكيفية إدارته، وطبيعة الصراع داخل معسكر الثورة وكيفية إدارته.. وتتمثل هذه الرؤية في وجود صراع رئيسي مع العدو الصهيوني لايجوز ولاينبغي حرف مساره باتجاهات مجهولة، وصراع ثانوي سياسي داخل معسكر الثورة لايجوز ولاينبغي وضعه في مصاف الصراع الرئيسي مع العدو... من هنا كانت الجبهة الشعبية صاحبة سياسة وحدوية طالما أن م.ت.ف محصنة من الانحرافات السياسية، وفي ذات الوقت كانت تشهر سلاح الضغط والقطيعة مع مؤسسات م.ت.ف حينما تطل الانحرافات برأسها ويراد للجميع أن يغطس في مستنقع التسويات.. وما ان يبدأ ويظهر بصيص امل بالتراجع عن الإنحراف والابتعاد عن دوائر الفعل المشبوهة حتى يتوقف استخدام هذا السلاح وتعود الأمور إلى نصابها.. كما يتوقف استخدام هذا السلاح حينما يبدو في الأفق ما يشير على وجود بوادر أزمة أكبر وأخطر في مواجهة مجموع معسكر الثورة مما يدفعها للعودة إلى مؤسسات م.ت.ف لتلعب دورها في تحصين معسكر الثورة..

تلك كانت رؤية وسياسة واضحة معتمدة وهادفة وليس تخبطاً كما يريد البعض أن يسوقه بين الحين والآخر.

وبذات النسق فإن حوار اليوم مع وفد فتح رغم التماهي بين فتح والسلطة، وتماهي الرموز والمؤسسات ليس محاولة للتقرب من اتفاق أوسلو.. أو الإندغام في مساحاته، إنما هو حوار هادف، واستشعار بأن الشعب الفلسطيني بجميع فئاته وقواه السياسية يعيش مأزقاً يتفاقم وينبئ بمخاطر أكبر من التوقعات. مما يجعل استمرار استخدام سلاح القطيعة امراً ليس صحيحاً لمعادلة الصراع مع العدو الصهيوني في اللحظة الراهنة.. وإنما كان صحيحاً ومطلوباً استخدامه طيلة السنوات السابقة في مواجهة اتفاق أوسلو وما يمثل..

إن حركة الواقع لاتتوقف عند الرغبات والشعارات ومحطات الانتظار.. إنما تخلق وقائع جديدة على الأرض، إما باتجاه ما تسعى إليه من أهداف (إسقاط أوسلو) أو نقيض ما تسعى إليه بفعل دور الخصوم (ترسيخ ما هو أخطر من أوسلو).. وهذا ما تشي به وقائع السياسة على الأرض هذه الأيام.

ولعل في تعاقب ثلاثة رؤساء للحكومة الإسرائيلية دون أن يتمكنوا عمداً من تنفيذ أوسلو بكل شروطه المجحفة ما يؤشر على أن الأزمة أصبحت أكبر من أوسلو (رغم انها بدأت بأوسلو).. وقد دخلت مرحلة أخطر على مستقبل الشعب الفلسطيني يجب التحوط لها والاستعداد لمجابهتها حتى لانعض على الأصابع بالندم.

أي أن هذا الواقع، وهذا التداعي نحو الأسوأ، يتطلب التالي:

١ـ العمل على وحدة الشعب الفلسطيني ممثلة في تياراته وفئاته الإجتماعية وقواه السياسية المختلفة.

٢ـ وضع رؤية واضحة لطبيعة ما هو قادم من استحقاقات سياسية ومخاطر واستهدافات..وبالمقابل ما يمكن أن نفعله في مواجهة هذه المخاطر.

٣ـ تحديد أهداف المرحلة عبر الاتفاق على قواسم مشتركة تراعي وتتمسك بالأهداف الثابتة للشعب الفلسطيني (حق العودة ـ تقرير المصير ـ والدولة المستقلة ـ الانسحاب من كل أراضي الـ ٦٧ ـ تفكيك المستوطنات). وبلغة أوضح تحديد الخطوط الحمراء التي تحصن الرؤية المرحلية..

٤ـ من أجل تحقيق ما تقدم يستوجب الأمر إعادة بناء م.ت.ف وتفعيلها وتطويرها وفق أسس سياسية وديمقراطية واضحة تكفل القيادة الجماعية للشعب الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى تكفل مكانة م.ت.ف كمرجعية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده ومرجعيته السياسية في كل المنعطفات وذلك لمواجهة مخاطر المرحلة الداهمة (التوطين ـ التهجير ـ الذوبان ـ تمزيق أوصال الوطن والشعب في الضفة والقطاع..الخ).

٥ـ يتوقف العمل على مسارات أوسلو المختلفة باعتبارها مرجعية التسوية القائمة.. وقد انتهت زمنياً في ١٩٩٩/٥/٤.. وهي مرجعية حتماً لغير صالح الطرف الفلسطيني.. وهذا يستدعي استبدالها بمرجعية قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع التاريخي مما يجعل من موضوع

التسوية أمراً ممكناً ومقبولاً وليس عادلاً.

لكن السؤال مازال يطرح نفسه.. هل هذه العناوين والمهمات العاجلة لمواجهة التحديات يمكن أن تتحقق برغبة فريق أوسلو والسلطة؟! أم أن الموضوع يتطلب حواراً هادفاً بناءاً وجريئاً مع طرف أوغل في سياساته البرغماتية المدمرة في محاولة سياسية لها درجة عالية من الشفافية والعلنية والوضوح أمام شعبنا الفلسطيني والعربي وقواه الحية لأجل وقف عجلة التداعي نحو المصير المجهول عبر الاتفاق على أكبر قدر من القواسم السياسية المشتركة في النقاط أعلاه..

إن حواراً كهذا سواءً حقق أهدافه أو لم يحققها لن يضر الشعب الفلسطيني في شيء ولن يزد من حجم المخاطر التي يتعرض لها شعبنا. ولن يرفع عرفات إلى مستوى الرسل أو الأنبياء.. ذلك أن أوسلو لم يعد بحاجة إلى دعائم أو تغطيات حتى تغطية الشعبية بعد ست سنوات من المواجهة معه.

وصحيح أن فريق أوسلو يعيش الأزمة السياسية، لكنه يعيشها مع شعبنا الفلسطيني وفصائله الوطنية وقواه السياسية المعارضة منها والموالية.

واستفحال الأزمة لايعني أن فريق أوسلو قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من السقوط.. وأن حوار الجبهة مع فتح يعني انتشال هذا الفريق من أزمته..!!

هذه رؤية نرجسية وحالمة وغارقة في الأوهام. لاترى شمولية الواقع، ذلك إن المطلوب إخراج شعبنا أولاً وعاشراً من الأزمة التي وضع فيها قسراً ولايهم إن خرج فريق أوسلو مع شعبنا سالماً.. لأننا أصحاب قضية شعب ووطن أكبر من الرغبة بالثأر والانتقام من أفراد.

رابعاً: ليس هناك سر، أو حرج من الإعلان أن الجبهة الشعبية تعيش أزمة مالية عكست نفسها على مستوى فاعلية وحيوية الجبهة على أكثر من صعيد سياسي وإعلامي وكفاحي.. حيث كانت الجبهة تمثل التنظيم الثاني في الوطن والشتات من حيث الفعل والحجم وأعداد المتفرغين والمناضلين، مما كان يتطلب أعباءً مالية وموازنات عالية تستجيب لمتطلبات هذا الكم من المناضلين ودوائر العمل.

هذه الأزمة بدأت مع الظروف الموضوعية الدولية والعربية والفلسطينية المجافية، التي ساعدت على نجاح سياسة تجفيف موارد فصائل الثورة الفلسطينية والضغط عليها وحصارها اقتصادياً ولعل أكثر الفصائل تعرضاً لهذا الحصار وخسارة كانت فصائل اليسار الفلسطيني وعلى رأسها الجبهة الشعبية التي حافظت على نقاء مواقفها وممارساتها الوطنية.. وعليه فقد بدأت الأزمة قبل أوسلو.. وتواصلت مع أوسلو ولا حرج في أن نقول أن كادر الجبهة قد تعرض لمعاناة حقيقية جراء هذه الأزمة التي انعكست عليه جوعاً وحاجة وآلاماً.. لكن هذا الكادر ظل يكابد ولايزال دون أن يفقد البوصلة ودون أن يعرض جبهته إلى مواطن الزلل.

ولم يلجأ إلى التسول السياسي حتى في أحلك ظروفه، ولعله من المؤسف القول أن بعضاً من فصائلنا الوطنية كانت تعتقد أو تتوهم أن انهياراً وشيكاً في أوضاع الجبهة قد يقع في أي وقت جراء هذه الأزمة.. وبعضها كان يتفرج وربما شامتاً.. غير أن هذا الكادر كان محل إعجاب وتقدير واحترام العديد من القوى والفعاليات والأفراد وقطاعات واسعة من شعبنا لصموده وتحمله لحالة الضنك وعدم انسلاخه عن جبهته ومواقفها وسياساتها.. وكانت تتناهى إلى مسامعنا كلمات الإعجاب والتقدير لهذا الكادر، المثقل بهموم شعبه، وهموم لقمة عيشه، دون أن يساوم.

لقد وقفت الجبهة ضد اتفاق أوسلو وهي تعيش الأزمة.. واستمرت في موقفها ضد أوسلو ولا تزال وهي تعيش الأزمة المالية.. ولم تكن الأزمة رقماً في المعادلة السياسية أو الحساب السياسي لبدء الحوار مع حركة فتح، فقد تكيفت الجبهة بكوادرها وأعضائها مع هذه الأزمة وأصبحت نمط حياة قسرية وغير مقبولة وحينما بدأ الحوار مع فتح في آب/1999 كان القرار واضحاً من أعلى الهيئات بعدم طرح أي موضوع مالي أو تنظيمي، والاقتصار على الملفات السياسية والوطنية وهذا ما حصل فعلاً في جولات الحوار.

ومن المؤسف أن ينبري البعض لسوق اتهامات مفادها أن الجبهة تلقت أموالاً لقاء الحوار مع فتح.. ويبدو أن هذا البعض لايعرف بعد ثلاثين عاماً معدن المناضلين في الجبهة الشعبية وكم يملكون من العزة والكبرياء أمام أزمتهم المالية وأمام الآخرين الواهمين بأن ترياق المال قد أذلّ الجبهة الشعبية.

ورغم قساوة الاتهام.. وقساوة الجوع لاحرج من القول بأن المناضلين طوال ثلاثين عاماً والذين أفنوا حياتهم في النضال من حقهم أن يظفروا بلقمة العيش.. لكنهم لم يتسولوا ولن يبيعوا التاريخ ولا المواقف ولا المبادئ.. ولن نعيش الحرج جراء أي أموال تحصل عليها الجبهة هي حقوق هؤلاء المناضلين بالأمس واليوم ولن ندفن رؤوسنا خجلاً أو حرجاً.. لأننا أصحاب حق.. وأصحاب مواقف وعزة وكبرياء.. ■■

بيان صحفي صادر عن اللجان الشعبية الفلسطينية بمنطقة الشمال

منذ أكثر من ثلاثة أشهر أعددنا مذكرة مطلبية رفعت إلى المعنيين في الأنروا وهيئة الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية وجامعة الدول العربية وسفارات الدول المانحة في لبنان والمؤسسات الإنسانية والمحلية والعالمية تبين المعاناة الصعبة التي يتحملها شعبنا بسبب عدم تمتعه بالحقوق المدنية والاجتماعية ونتيجة التقلص المستمر في الخدمات التي تقدمها الأنروا للاجئين الفلسطينيين في لبنان على صعيد: الخدمات الطبية والاستشفاء - الشؤون الاجتماعية - التربية والتعليم - المهجرين - البنية التحتية وفرص العمل. ومنذ ذلك الوقت وقبله بكثير والمعاناة تزيد والأمور تسير من سيء إلى أسوأ.

ونظراً لعدم تجاوب المعنيين في الأنروا قمنا بالاعتصام في مكتب الأنروا في طرابلس ابتداءً من يوم الثلاثاء ١٩٩٩/٨/٢٤ ولمدة ثلاثة أيام متتالية (الثلاثاء - الأربعاء - الخميس).

واليوم الاثنين ١٩٩٩/٨/٣٠ نعاود الاعتصام مؤكدين على استمرارية التصعيد السلمي والمشروع حتى تحقيق مطالبنا العادلة والمحقة وفي مقدمتها:

أ - تأمين مدرسة ثانوية في منطقة الشمال أسوة ببقية المناطق.

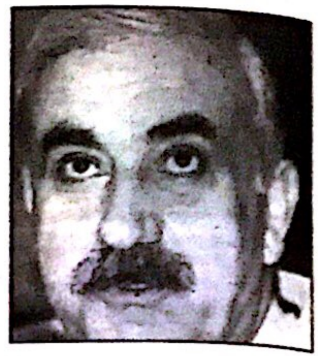
ب - تأمين مساكن للمهجرين المقيمين في منطقة الشمال.

ج - تقديم تحسينات في الخدمات الطبية والاستشفاء.

وفي هذا المجال نحمل الأنروا مسؤولية الوضع المعيشي الصعب والخطير ونتهمها باتباع سياسة تستهدف إذلال شعبنا تمهيداً لاستحقاقات سياسة مشبوهة ليست بعيدة عن سياسة الاستسلام ومؤامرة التوطين. وهنا نؤكد أننا سنصمد ونتصدى لكافة المشاريع التصفوية رغم مرارة الحرمان والبؤس والضغوط السياسية والمعيشية التي تمارس على شعبنا إلى أن يتحقق هدفنا بالعودة إلى وطننا السليب فلسطين وعاصمته القدس الشريف.

١٩٩٩/٨/٣٠

الرفيق جورج حبش يبرق للرفيق كيم جونغ إيل





الرفيق كيم جونغ إيل المحترم
رئيس لجنة الدفاع الوطني لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الأمين العام لحزب العمل الكوري

بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين لتأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، اسمح لي أن أتقدم لكم باسم اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم جماهير شعبنا الفلسطيني في الداخل والشتات، وباسمي شخصياً بأحر التحيات وبأصدق التمنيات لكم وللشعب الكوري الصديق بهذه المناسبة الغالية والعزيزة على قلوبنا.

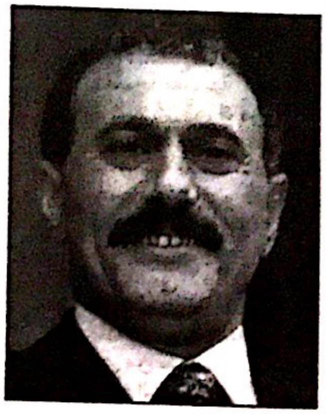
وإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وشعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده نقف إلى جانبكم ونؤيد خطواتكم وسعيكم الدؤوب من أجل توحيد كوريا، لما في ذلك من خير للشعب الكوري الصديق. كما نقف إلى جانبكم في مواجهة كل مخططات الإمبريالية المستهدفة النيل من وحدة كوريا واستقلالها.

نؤكد لكم أن شعبنا الفلسطيني سيستمر في نضاله ضد الإمبريالية والصهيونية حتى تحقيق كامل أهدافه المشروعة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وعاش التضامن بين الشعب الفلسطيني وشعب كوريا الديمقراطية

د. جورج حبش
الأمين العام
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ويتلقى برقية شكر من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح



الدكتور جورج حبش
الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دمشق

أشكركم واللجنة المركزية وكوادر الجبهة الشعبية على حسن تعزيتكم في استشهاد الأخوة الضباط اثر سقوط الطائرة المروحية رحمهم الله رحمة الأبرار وأسكنهم فسيح جناته.

علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية اليمنية

تصريح صحفي

تعقيباً على توقيع اتفاق واي ريفر المعدّل أدلى الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتصريح قال فيه:

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أعلنت رفضها وإدانتها لتوقيع اتفاق واي ريفر الأول، بما تضمنه من تفريط وتنازلات والتزامات أمنية تجاه الاحتلال الإسرائيلي، فإنها تؤكد رفضها وإدانتها لتوقيع اتفاق الواي المعدّل (شرم الشيخ) والذي يشكل استمراراً لنهج التنازلات والتفريط بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

لقد بات واضحاً كل الوضوح رضوخ السلطة الفلسطينية للإملاءات وإنذارات رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد أيهود باراك والذي استطاع منافسة سلفه نتنياهو بانتزاع المزيد من التنازلات من الجانب الفلسطيني الذي رضخ لاستراتيجية إسرائيل في الابتزاز وإعادة التفاوض على المسائل المتفاوض عليها لتحقيق مكاسب جديدة على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة.

إن رضوخ السلطة الفلسطينية لمطالب إسرائيل وخاصة فيما يتعلق بموضوع الأسرى المناضلين في زنازين الاحتلال يبرهن من جديد على بؤس خيار الإستسلام والخضوع.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوقت الذي تدين فيه الإتفاق الجديد، فإنها تجدد العهد على مواصلة الكفاح بمختلف الأشكال لانتزاع كامل الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

المكتب الصحفي
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
١٩٩٩/٩/٥

تصريح صادر عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

أدلى المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتصريح في ٢٤ من الشهر الجاري رداً على أسئلة طرحها صحفيو وكالة الأنباء الكورية المركزية بشان عقد إسرائيل مع كوريا الجنوبية صفقة بيع الصواريخ كما يلي:

اكدت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية في ١٩ من الشهر الجاري أن إسرائيل عقدت صفقة مع كوريا الجنوبية لبيع صاروخ جو ارض من نوع بوباي بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

وان ما يلفت النظر في هذا العقد هو أن هذا العقد الذي وافقت عليه وزارة الدفاع الأمريكية يتضمن نوعاً من الصواريخ الذي تنتجه الشركات العسكرية الإحتكارية الأمريكية.

وهذا يؤكد بكل وضوح على مدى ما وصلت إليه المخططات الأمريكية والكورية الجنوبية لزيادة القوات المسلحة واستفزاز الحرب الجديدة كما يكشف النقاب عن النية الحقيقية للقوى المعادية لنا والتي تتهم إطلاقنا القمر الصناعي بـ «إطلاق الصاروخ» والتي تثير ضجة ضد جمهوريتنا.

تحاول الولايات المتحدة الآن رفع درجة الضغوط علينا من خلال جلب احدث الأسلحة الحربية إلى كوريا الجنوبية حتى بتعبئة الدول التي تدور في فلكها تحت ذريعة «التهديد الصاروخي» الذي لا أساس له من الصحة.

فيجب على الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أن تتوقفا عن لعبة إدخال أحدث الأسلحة الحربية التي تؤدي إلى تفاقم الوضع في شبه الجزيرة الكورية دون إثارة «مسالة الصواريخ» ضدنا.

إنه لشيء يثير السخرية أن تكون إسرائيل التي كانت تثير ضجة بشان مسالة منع «تصديرنا الصواريخ إلى الشرق الأوسط»، مزودة الصواريخ لكوريا الجنوبية. ولم يعد لإسرائيل ما تقوله بشان مسالة صواريخنا من الآن فصاعداً.

ومن الأحرى للسلطة الإسرائيلية أن تعرف جيداً من هو الطرف المقابل وتفكر بجدية.

وجهة نظر

الحوار الوطني الفلسطيني مسؤولية الجميع

سمير الزبن



انشغلت الساحة الفلسطينية في الآونة الأخيرة بالحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني الذي انطلق في القاهرة في بداية شهر آب بين فتح والجبهة الشعبية، واستكمل حوالي نهاية الشهر ذاته مع الجبهة الديمقراطية، وهو دعوة مفتوحة للجميع للمشاركة في الحوار للوصول إلى قواسم مشتركة، تعيد إلى البيت الفلسطيني بعضاً من وحدته التي انهارت مع انطلاق عملية المفاوضات في مدريد. ولأن الوضع الفلسطيني مع المستجدات في المنطقة لم يعد يحتمل ترف التفتت الفلسطيني، وكان على هذا الوضع أن يكون جاهزاً أمام الاستحقاقات القادمة والتي تنتظره في مفاوضات الحل النهائي، فإن البقاء على الحالة السابقة هو إسهام في تدمير العمل السياسي الفلسطيني نهائياً، وتحويله إلى جزر لاجدوى منها ولا صلة بينها.

من الصحيح أن هناك جولات من الحوار الوطني الفلسطيني قد جرت خلال السنوات القليلة الماضية، وبعد توقيع اتفاق أوسلو، ولكن هذه الحوارات كانت من باب تحصيل الحاصل الذي لاجدوى منه. ولكن اليوم تختلف الصورة في الوضع الفلسطيني والوضع الإقليمي، مما يحتاج إلى رؤية جديدة للوضع الفلسطيني تعمل على إخراجه من المأزق الذي يعاني منه. ففي الوقت الذي شكلت اتفاقات أوسلو عامل الانقسام الرئيسي في الساحة الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة، فإن الصلاحية الزمنية لهذه الاتفاقات قد انتهت، ويقف الفلسطينيون أمام استحقاق الحل النهائي الذي سيعطي الصورة النهائية للوضع الفلسطيني على خارطة المنطقة. كما أن القضايا المطروحة على هذه المفاوضات هي أخطر بكثير من القضايا التي تم طرحها في اتفاق أوسلو، ومن هنا يجب التمييز بين اتفاقات أوسلو الانتقالية ومفاوضات الحل النهائي، على قاعدة أن هذه الأخيرة تتعلق بكل قضايا الصراع الأساسية مع إسرائيل.

ورغم كل الكوارث التي جاءت بها اتفاقات أوسلو، فإنها قد أفرزت وقائع على الأرض، وأصبحت حقيقة واقعة، كما بدأت تقر أطراف المعارضة الفلسطينية. ولكن الوقوف عند أوسلو، هو وقوف عند نقطة خلافية، بدأ الواقع السياسي بتجاوزها، لذلك مع أهمية النظر إلى الماضي لاستخلاص الدروس، فإن الأجدى النظر إلى المستقبل والعمل على عدم تكرار ما حصل، وعدم الوقوع في كارثة أخرى، أكبر وأعمق من كارثة أوسلو. وإذا كانت اتفاقات أوسلو الانتقالية أفرزت واقعاً مرفوضاً، رغم تحولها إلى واقع قائم، فإنها تبقى اتفاقات انتقالية، يمكن تعديلها في إطار مفاوضات قضايا الحل النهائي. أما أي اتفاق حول قضايا الوضع النهائي، فإنه الصورة الأخيرة للفلسطينيين في المعادلة الإقليمية، وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار أثناء ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي بين السلطة والمعارضة.

من جانب آخر لايمكن للمعارضة الفلسطينية أن تدعي، أن معارضتها لاتفاقات أوسلو مؤثرة بشكل فاعل ولايمكنها أن تدعي أنها لم تتأثر بهذه الاتفاقات فقد انعكست تأثيرات اتفاقات أوسلو على الوضع الفلسطيني بمجمله، بما فيها المعارضة، وقد تجاوز تأثيرها الوضع الفلسطيني ليؤثر في الوضع الإقليمي. ولا يمكن للمعارضة أن تدعي، أن معارضتها لأوسلو جعلتها خارج تأثيرات هذه الاتفاقات، التي أعادت ترتيب الساحة السياسية الفلسطينية كلياً، وجعلت ما قبل أوسلو شيئاً مختلفاً عما بعده.

وعند تحديد المسؤولية عما آلت إليه الساحة السياسية الفلسطينية من ترد، لايمكن لأي طرف لا في المعارضة ولا في السلطة أن ينفي مسؤوليته عما وصل إليه العمل السياسي الفلسطيني من انحطاط. ففي الوقت الذي استبعدت فيه القيادة الفلسطينية التي اختارت اتفاقات أوسلو الآخرين من الفعل السياسي، ساهمت المعارضة في تسهيل مهمة القيادة الفلسطينية في الاستبعاد من خلال سياستها الاستنكافية الاعتراضية. فاتخاذ موقف الطهارة التاريخية مما يجري على الساحة السياسية، ما هو إلا عمل خارج السياسة، ولايتناسب مع العمل والفعل السياسيين فالعمل السياسي في نهاية الأمر هو عمل في واقع مرير لايمكن تجاهله. مما يعني أن السياسة هي إجابة على أسئلة الواقع قبل أن تكون إجابة على أسئلة التاريخ. ومن



خلال هذه السياسة الاستنكافية وجدت المعارضة نفسها خارج الفعل السياسي المؤثر على عملية التسوية المستمرة منذ مؤتمر مدريد، ففي الوقت الذي تسير العملية على قدم وساق، فإن المعارضة تتآكل يوماً بعد يوم. وبالتالي لم تستطع المعارضة أن تشكل تهديداً جدياً لاتفاقات أوسلو. ورغم أن السلطة التي انبثقت عن اتفاقات أوسلو حمت القيادة الفلسطينية من المصير الذي تعرضت له المعارضة، فإنها في إطار السياسات الإسرائيلية القائمة على التسويف وإعادة المفاوضات المرة بعد أخرى، فإن أعراض الضعف ظهرت للعيان منذ التوقيع على اتفاق أوسلو.

وإذا كان مما لاشك فيه أن اتفاقات أوسلو وما نتج عنها موضوع خلاف فلسطيني - فلسطيني، فإن السلطة الوطنية في الأراضي المحتلة بوصفها نتاج الاتفاقات لاتصلح لأن تكون مرجعية الجميع. ومن هنا يجب إعادة الاعتبار للمرجعية الوطنية التي لاخلاف عليها، وهي منظمة التحرير الفلسطينية وفي هذا الإطار على كل الأطراف الفلسطينية إعادة النظر بموقفها من منظمة التحرير، وبالتالي بالعمل السياسي الفلسطيني. فعلى مستوى القيادة الفلسطينية، يجب الكف عن السياسة الاستخدامية لمؤسسات منظمة التحرير، والتي كانت صارخة خلال السنوات الأخيرة، فالمجلس الوطني، لم يستدعَ للاجتماع سوى مرتين، مرة لإلغاء بنود في الميثاق الوطني الفلسطيني، وأخرى لتأكيد هذا الإلغاء، وبطلب من إسرائيل والإدارة الأمريكية. وكذلك الأمر بالنسبة للمجلس المركزي. وإذا كان التهميش لمؤسسات منظمة التحرير يستهدف تقوية السلطة في الأراضي الفلسطينية، فإن هذه السياسة كانت مدمرة للمرجعية الوطنية الشاملة، وتدعيم نتاج الاتفاقات مع إسرائيل، وكان يمكن تقوية أطر السلطة الوطنية دون تهميش منظمة التحرير، لكن خيار القيادة الفلسطينية كان مختلفاً. وإذا كانت هذه السياسة تصلح في سنوات الحل الانتقالي، فإنها بدأت تنعكس سلباً على القيادة الفلسطينية مع استحقاقات الحل النهائي، التي تشكل قضايا اجماع في الساحة السياسية الإسرائيلية. ولتقدير القيادة الفلسطينية أن إسرائيل غير معنية بتقديم تنازلات ذات شأن في قضايا الحل النهائي، رغم نجاح باراك في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، أعادت اكتشاف منظمة التحرير، وما تم تهميشه أصبح ضرورة ملحة. ومن هنا بدأت القيادة الفلسطينية تدرك أهمية إحياء أطر منظمة التحرير كمرجعية للحل النهائي، بعد سنوات من التهميش. وإذا كان هذا الإدراك ضروري لإعادة الاعتبار للمنظمة كمرجعية وطنية عليا، فعلى القيادة الفلسطينية أن تكف عن التعامل مع منظمة التحرير كأداة وقتية، يتم استدعاؤها عند الحاجة.

إذا كانت هذه مسؤولية القيادة الفلسطينية عما جرى من تهميش لمؤسسات منظمة التحرير، فإن مسؤولية المعارضة لاتقل أهمية عن مسؤولية القيادة الفلسطينية. فقد ساهمت في سياساتها الاستنكافية في تسهيل تهميش منظمة التحرير. وكان الانطلاق من تحليلات عقائدية ورؤية متفائلة للتاريخ يجعل المعارضة تغرق في سياستها الاستنكافية لتقف عند لحظة من التاريخ الفلسطيني لاتريد أن تتجاوزه، وترسم صورة غير واقعية للمستقبل. وهذا ما نراه في دعوة بعض أقطاب المعارضة لانتفاضة جديدة، والمتابع لواقع الحال الفلسطيني يدرك، أن القسم الأكبر من السكان يقع تحت السيادة الفلسطينية، وأن أي انتفاضة ستكون في مواجهة السلطة وليس في مواجهة إسرائيل. هذا في حالة الموقف المرن. أما أصحاب دعوات الكفاح المسلح فهي دعوات لم نعد نسمع منها سوى الكلام. قوى تقوم استراتيجيتها على الكفاح المسلح لا تمارسه منذ سنوات طويلة. أما الطامة الكبرى فتتعلق بالتحليل المتفائل الذي يقول أن ما يجري تصفية للقضية الفلسطينية بحكم الاختلال في موازين القوى مع إسرائيل، ولايمكن إنجاز حل عادل إلا بتعديل ميزان القوى مع إسرائيل. ولكن متى يتم ذلك وكيف؟.

لا أحد يملك إجابة. ولايتطرق أصحاب تعديل ميزان القوى، إلى إمكانية زيادة الاختلال في ميزان القوى مع إسرائيل خلال السنوات القادمة، كما كانت الحال خلال العقود الأخيرة، سقنا هذه الأمثلة لنقول أن السياسة لاتبنى على الرغبات والأحلام، إنما تبنى على الوقائع. وعلى كافة القوى الفلسطينية بكل تلاوينها، أن تجيب ما العمل اليوم؟ وفي ظل الأوضاع والمعطيات القائمة، لا ما العمل بعد قرن. إن ما يجري في الساحة الفلسطينية وعلى المستوى الإقليمي ينعكس على الجميع قيادة ومعارضة، وسؤال ما العمل برسم الجميع وكل من يملك إجابة فليقدمها، على أن لاتغفل هذه الإجابة الواقع القائم، وتقول أن ما جرى ويجري من صنع عرفات وأنا بريء منه للحقيقة والتاريخ. فهذا أسهل جواب غير سياسي تتخذه القوى السياسية.

وبما أن الجميع يتحملون المسؤولية التاريخية عما آلت إليه الساحة الفلسطينية من ترد، فعلى الجميع أن يقف أمام مسؤولياته، خاصة ونحن أمام استحقاقات أخطر من استحقاقات المرحلة الانتقالية، وهناك معركة تمس كل القضايا الأساسية، ولانقول أن على الجميع أن يتخذ الموقف ذاته. ولكن على الجميع اليوم من داخل المنظمة ومن خارجها أن يساهم في إعادة الإعتبار للمرجعية الوطنية العليا، ووقف التداعي القائم في الساحة الفلسطينية. خاصة وأن إعادة الاعتبار لاتعني جمعاً عادياً لقوى الساحة الفلسطينية بعد ما أصابها من ضعف شديد. إنما هو إعادة اعتبار للوطن المعنوي لكل تجمعات الشعب الفلسطيني وإطاره التمثيلي، بعد تفتيت العمل السياسي الفلسطيني. رغم ضعف الساحة الفلسطينية، إلا أن هناك فرصة لاستعادة المرجعية الوطنية، وعلى الجميع أن يكونوا حريصين على إنجازها، لأنها قد تكون الفرصة الأخيرة، وبدونها يتجه العمل السياسي الفلسطيني نحو الكارثة ■■

اتفاق «واي» ومحاولة تثبيت الحل العنصري لقضية فلسطين

د. أحمد صدقي الدجاني

جاء إبرام اتفاق «واي» الأمريكي بين الحكومة الإسرائيلية وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني يوم ٢٣/١٠/١٩٩٨ ليفتح الباب واسعاً أمام محاولة تثبيت خطوط الحل العنصري لقضية فلسطين الذي استهدفته «عملية سلام الشرق الأوسط» الأمريكية. فقد نص هذا الإتفاق في بنده الرابع على أن يستأنف الجانبان فوراً مفاوضات الوضع النهائي بوتيرة متسارعة بغية التوصل إلى اتفاق قبل ١٩٩٩/٥/٤ ونص قبل ذلك في بنده الثاني المتعلق «بالأمن» على أن تجدد اللجنة التنفيذية تأكيد إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض مع الاعتراف بإسرائيل. وهذا يعني التنازل عن «الوطن الفلسطيني» مقابل «معزل» على مساحة ٩٪ من أرض هذا الوطن. وأن يقوم الطرف الفلسطيني في الاتفاق بالتصدي لكل أشكال مقاومة الاحتلال الاسرائيلي تحت أسماء مكافحة الإرهاب وحظر الأسلحة ومنع التحريض وضبط الشرطة وسنّ القوانين اللازمة لهذا التصدي، بزعم أنه المسك بزمام أمن الأراضي الفلسطينية المحتلة!!

هكذا جرّد هذا الاتفاق الأمريكي المفاوض الفلسطيني من جُلّ أوراقه، بحيث أصبحت «مفاوضات الوضع النهائي» هي في حقيقة الأمر «إملاء الوضع» الذي اتفقت عليه الإدارة الأمريكية مع الحكومة الإسرائيلية بشأن الموضوعات الأربعة التي قصدت عملية التسوية تأجيلها منذ مؤتمر مدريد يوم ٣٠/١٠/١٩٩١ لتمكين الاحتلال الإسرائيلي من فرض الأمر الواقع بشأنها. وهذه الموضوعات هي القدس والاستيطان الصهيوني واللاجئون والأرض. وكانت الولايات المتحدة حين «صممت» تلك العملية ورعتها، قصدت أن تمكن «إسرائيل» من تغيير الواقع على الأرض بما يناسبها ومن مخالفة القانون الدولي والشرعية الدولية، ومن إملاء شروطها على المفاوض الفلسطيني في المفاوضات بحيث جعلت هذه الأمور الثلاثة خصائص دائمة لعملية التسوية. وكانت الإدارة الأمريكية حين جاءت حكومة ليكود الإسرائيلية برئاسة نتنياهو إلى الحكم في منتصف عام ١٩٩٦ قد رفعت شعار «التكيف» معها، الذي أعلنه كريستوفر وزير الخارجية السابق.. هكذا أيدت نتنياهو في طرحه مبدأ «التبادلية» وفقاً لمفهومه الخاص الذي نأى من خلاله على ابتزاز سلطة الحكم الذاتي. وأي «تبادلية» هذه التي تجرّد الفلسطينيين من أسلحتهم وتزود المستعمرين المستوطنين بكل الأسلحة التي تمكنهم من متابعة عدوانهم!! وأي تبادلية هذه التي تملي على المفاوض الفلسطيني تغيير ميثاقه الوطني بينما المستعمر المستوطن الصهيوني يجاهر بعزمه على اغتصاب فلسطين والقدس!

لقد قصد مُخطِّط اتفاق «واي» الأمريكي أن يسبب الاتفاق في الساحة الفلسطينية اقتتالا بين السلطة والمقاومين للإحتلال، وخلافاً حوله في الدائرتين العربية والإسلامية، وأن يُثبِّت وجوداً استخبارياً أمريكياً معلناً في أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني لأول مرة في الوطن العربي. وهذه تداعيات ثلاثة للاتفاق ستكون لها مضاعفاتها.

ويبرز السؤال عن خطوط الوضع النهائي التي ستفسر عنها مفاوضات الإملاء، وترسم صورة «دولة» تحمل اسم فلسطين يجري الاعتراف بها في فترة قادمة.

نبدأ بالأراضي التي تبعاً لها تُرسم حدود الكيان الصهيوني والمعزل الفلسطيني. ونستحضر بين يدي الباحث عنها مساحة فلسطين الكلية التي تبلغ حوالي ٢٧ ألف كم2، ومساحة الضفة الغربية التي تبلغ ٥٩٥٧ كم٢، ومساحة قطاع غزة التي تبلغ ٣٦٠ كم2 نذكر أنه يعيش في الضفة نحو ١,٦ مليون فلسطيني عربي، وأن الإحتلال الإسرائيلي أقام فيها منذ عام ١٩٦٧م ١٤٤ مستعمرة استيطانية يسكنها ١٥٥ ألف صهيوني، وأنه اقتطع من قطاع غزة للمستعمرين المستوطنين ٤٠٪ من حوالي ١٤٤كم2 وأن بقية القطاع يعيش فيها حوالي مليون من أبناء فلسطين. وقد قسمت اتفاقيات أوسلو أراضي الضفة إلى منطقة أ كثيفة السكان في المدن، وجعلت لسلطة الحكم الذاتي فيها سلطة إدارية وأخرى أمنية. ومنطقة ب للقرى المحيطة بالمدن وجعلت لسلطة الحكم الذاتي فيها سلطة إدارية مبقية السلطة الأمنية لقوات الاحتلال. ومنطقة ج وهي الأكبر أبقت السلطتين الإدارية والأمنية لقوات الاحتلال. وتم قيام جيش الاحتلال بإعادة الانتشار من منطقة أ عدا الخليل في عهد حكومة العمل، ثم جرى تقسيم الخليل في مطلع عام ١٩٩٧ في عهد حكومة ليكود واحتفظت قوات الاحتلال بالسيطرة على ٢٠٪ من المدينة، وفي اتفاق «واي» تقررت إعادة الإنتشار من ١٣٪ منها ٣٪ تبقى محمية طبيعية و١,١٪ تنقل من ج إلى أ، ٩٪ تنقل من ج إلى ب. وهكذا يكون الوضع في الضفة بعد تنفيذ إعادة الانتشار ١٨,٣٪ من الضفة تحت سيطرة سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية و٢١,٨٪ منطقة مشتركة، وتبقى نسبة ٥٩,٩٪ من أراضي الضفة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

لقد نصت اتفاقية «واي» على أنه في «التطبيق السالف الذكر لإعادة الانتشار الأولى والثانية فإن، ١٤,٢٪ من المنطقة ب (أي القرى المحيطة بالمدن) ستصبح منطقة أ أي تتولى السلطة فيها الإدارة والأمن معاً. وهكذا يكون هذا الاتفاق قد قلل مما سبق الاتفاق عليه من إعادة الانتشار الأولى والثانية. أما المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار فقد كُلفت بها لجنة تنظر في هذه المسألة، وقُررت مباشرة مفاوضات الوضع النهائي قبل إتمامها. نستحضر هذا لنرى كم من أراضي الضفة يمكن أن تحصل عليها السلطة في «مفاوضات الإملاء». ومعلوم أنها سوف تطالب بكل أراضي الضفة والقطاع والقدس الشرقية، ولكن الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو قررت ألا تعرض على الفلسطينيين أكثر من ١٠٪ من مساحة الضفة في بداية التفاوض. وقد أوضح شمعون بيريز في مقابلة له مع محرر مجلة «واشنطن ريبورت» في الذكرى الخمسين للنكبة أن الأمر سوف يستقر على نسبة «حلول وسط» بينهما. وهكذا فإن أراضي «المعزل» الذي يحمل اسم الدولة ستكون حوالي ثلاثة آلاف كم2 هي ١:٩ من مساحة فلسطين الكلية في أحسن الأحوال. وملاحظ أنه منذ توقيع الاتفاق والحكومة الإسرائيلية تجاهر بتحريض المستعمرين المستوطنين الصهاينة على احتلال مزيد من أراضي الضفة. كما أن «مجرم الحرب» شارون الذي سوف يرأس مفاوضات الإملاء بعد أن أصبح وزير خارجية، يجاهر بأن إسرائيل سوف تحتفظ بمياه الضفة الغربية تحت سيطرتها.

ننتقل إلى موضوع القدس، فنجد أن سلف

التفاوض بشأنه بات شديد الانخفاض مع استمرار فرض الأمر الواقع الصهيوني في المدينة إثر مباشرة عملية التسوية عام ١٩٩١ وجعل هذا الموضوع من الموضوعات المؤجلة، ومع الدعم الأمريكي المستمر للعدوان الإسرائيلي على القدس والحيلولة دون إدانة مجلس الأمن لهذا العدوان باستخدام الفيتو، ونجد أن الخطوط الأساسية للموقف الأمريكي كما رسمها فريق من مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك، وهو مجلس صهيوني الهوى، تمكّن الموقف الإسرائيلي أن يتحكم في مفاوضات الإملاء. فما هو الموقف الإسرائيلي الراهن من موضوع القدس؟

لقد تحدد هذا الموقف في وثيقة مشتركة لتكتل ليكود وحزب العمل تم التوصل إليها في مطلع عام ٩٧ وعرفت باسم رئيسي الفريقين إيتان - بيلين. ونشرتها جريدة معاريف. وتنص الوثيقة على «أن القدس عاصمة إسرائيل (كذا!) ضمن حدودها البلدية الحالية وتكون مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وأن على الفلسطينيين أن يعترفوا بالقدس عاصمة لإسرائيل، ويتم توسيع المدينة على نطاق واسع جداً بحيث تشمل قرى العيزرية وأبوديس وسلوان، وتحمل القدس الكبرى اسم أورشليم، بينما يطلق على القرى الثلاث اسم «قدس»، ويعلن الحرم القدسي منطقة ذات حصانة ويكون في يد الفلسطينيين. وتدار كنيسة القيامة من قبل الفلسطينيين دون الإعلان عنها منطقة ذات حصانة». وبقيت هناك جزئية تتعلق بالوصل بين القرى الثلاث والمسجد الأقصى لم يتفق عليها الفريقان الإسرائيليان ولذا عمدت حكومة ليكود إلى تشجيع اغتصاب بيوت في قرية رأس العمود لكي تحول دون فتح هذا الطريق.

هكذا نجد السقف الأمريكي الإسرائيلي لمفاوضات الحل النهائي بشأن قضية القدس لم يبق من بيت المقدس ما يتفاوض عليه «عملياً». والمجال مفتوح فقط لإخراج صيغة الإملاء بصورة تحفظ ماء الوجه. وقد جرت تجربة عملية لتفاوض غير رسمي بين حزب العمل ووفد من سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، انتهت بصياغة اتفاق تحكمه الخطوط الإسرائيلية الخمسة، مع تفصيلات تتناول وضع أهلنا العرب المقدسيين وتحدد نسبتهم إلى الإسرائيليين بـ ٢:١ مع عدم إمكان تزايدهم، وتتناول ايضاً رفع العلمين الفلسطيني والأردني على المسجد الأقصى.

من المتوقع أن يطرح الطرف الفلسطيني موقفه من قضية القدس الداعي إلى الإنسحاب الإسرائيلي من القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧ ولكن كيف السبيل كي يجد طرحه أذناً صاغية؟ وماذا يفعل إذا تمسك الطرف الإسرائيلي بموقفه وفرض إملاءه عليه، وبقيت الولايات المتحدة ساكنة لاتحر كلمة؟ هل سينتهي الأمر إلى الإذعان لجعل القرى الثلاث تحمل اسم القدس بينما تصبح القدس الكبرى أورشليم، ويكتفى بإبقاء المسجد الأقصى مكاناً للعبادة يعطى اسم القدس الشريف، وتطوى صفحة الاغتصاب الصهيوني للقدس العربية عام ١٩٤٨ ثم القدس الشرقية عام ١٩٦٧ وما حولهما؟!

وثيق الصلة بالموضوعين السابقين موضوع الاستيطان الصهيوني. ولانجد في اتفاق «واي» نصاً صريحاً بمنع الاستمرار فيه. وهناك إشارة ضمنية في البند الخامس «الأخير» من «المذكرة» إلى «الأعمال الأحادية الجانب». ويتعهد الطرفان في هذا البند «بعدم اتخاذ إجراءات من شانها تغيير الوضع في الضفة الغربية أو في قطاع غزة كما ينص الاتفاق المرحلي» وذلك إدراكاً بضرورة خلق أجواء مواتية لمفاوضات الوضع النهائي. والمفهوم عند الطرف الإسرائيلي أنها تعني عدم إقدام السلطة على إعلان الدولة في ١٩٩٩/٥/٤ وقد بادرت الحكومة الإسرائيلية حال عودة رئيسها من أمريكا بعد توقيعه المذكرة في حفل رسمي معلن، إلى الإستمرار في الاستيطان. واتخذت مجموعة خطوات استيطانية، كان أخطرها ما أعلنته من أن ٢٠٪ من أراضي الضفة ليست ملكاً لأحد، على حد زعمها، وأن على المستوطنين الصهاينة المسارعة إلى الإستيطان فيها. وقد حثهم مجرم الحرب شارون على احتلال رؤوس الجبال في الضفة. ولم نسمع أن الإدارة الأمريكية أوقفت هذا العدوان الصارخ. ومعلوم أن أراضي فلسطين العربية منذ الفتح الإسلامي الذي حررها من الروم هي أرض وقف. وهذا السلوك الصهيوني العدواني يجد ما يستند إليه في الورقة الأمريكية التي كانت أساس «مذكرة واي» حين ورد فيها تعبير «توسع معقول في المستوطنات» يمكن حدوثه. وليفسر كل طرف هذا المصطلح «توسع معقول» على هواه.

متوقع أن الطرف الفلسطيني سيطالب في مفاوضات الإملاء إيقاف كل أشكال الاستيطان الصهيوني، سواء منه هذا التوسع المعقول!! في المستعمرات الاستيطانية القائمة أو إقامة مستعمرات استيطانية جديدة ولكن ما الذي يدعو الطرف الإسرائيلي للإستجابة له؟ وماذا بيده أن يفعل إذا استمر هذا العدوان الاستيطاني؟

نصل إلى الموضوع الرابع في مفاوضات الوضع النهائي، وهو موضوع اللاجئين. ومذكرة «واي» خالية تماماً من كلمة «اللاجئين» وهي تشير في المقدمة إلى الإتفاق الانتقالي بشأن الضفة والقطاع الموقع في ٢٨/ ١٩٩٥/٩ أي اتفاق أوسلو، متابعة لاتفاقي أوسلو عام ١٩٩٣ وغزة - أريحا ١٩٩٤ وفيهما حديث عن نازحي ١٩٦٧ من أبناء فلسطين ولجنة رباعية تبحث أمر عودتهم. وكان الترويج لأوسلو عند توقيعها قد وعد بإعادة مئات الألوف منهم. ومضت خمس سنوات ولم يعد واحد. والذين سمح لهم بالعودة هم العاملون في سلطة الحكم الذاتي في الإدارات وفي الشرطة. ومما لفت نظر المراقبين أن البند الثالث في مذكرة «واي» الخاص بموضوعات معلقة جاء ذكرها في الاتفاقات السابقة ولم تنفذ، لم يتضمن أية إشارة للنازحين.

هذا عن النازحين عام ١٩٦٧، أما لاجئو ١٩٤٨ من أبناء فلسطين فقد اتضح الموقف الإسرائيلي من موضعهم في لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف التي وقعت بعد مدريد ١٩٩١ ثم توقفت تماماً. وهو بكلمات رفض عودة أي لاجئ منهم إلى وطنه مع التاكيد على تهجير اليهود من أوطانهم إلى فلسطين المحتلة. ثم بلور الطرف الإسرائيلي موقفه التفاوضي الرسمي من هذا الموضوع في اتفاق ليكود العمل الذي سبقت الإشارة إليه في مطلع عام ١٩٩٧ وقد شرحناه تفصيلاً في دراستنا «مستقبل فلسطيني الخارج في ظل اتفاقات أوسلو» وموجزه أنه لاعودة للاجئ واحد، ولكن يمكن صرف جواز سفر فلسطيني للاجئ مع استمرار إقامته في المكان الذي يستضيفه والسماح له بزيارة الدولة الفلسطينية التي ستقوم لفترة مؤقتة. وواضح أن الطرف الإسرائيلي سيطرح في مفاوضات الإملاء المكان الذي يستضيفه والسماح له بزيارة الدولة الفلسطينية التي ستقوم لفترة مؤقتة، وواضح أن الطرف الإسرائيلي سيطرح في مفاوضات الإملاء هذا الموقف. ومتوقع أن يطالب الطرف الفلسطيني لهم بحق العودة الذي كفلته الشرعية الدولية. ولكن ما الذي سوف يدعو المغتصب الصهيوني العنصري للإستجابة، وهو يجاهر مثل شيمون بيريز في مقابلته مع واشنطن ريبورت التي سبقت الإشارة إليها بأنها لاتجوز عودة فلسطيني واحد كي تبقى الدولة يهودية خالصة، ويجب عودة اليهود إليها.

هكذا تبدو خطوط الحل العنصري لقضية فلسطين التي حاولت اتفاقية «واي» تثبيتها. وهناك بعد هذا كله الخط المتعلق بسيادة هذه الدويلة التي ستقوم وبعلاقاتها بوطنها العربي. وهو خط يتطلب حديثاً خاصاً. ولكن هل يمكن لمثل هذا الحل العنصري أن يصمد أمام إرادة الأمة في تحرير أرضها المقدسة؟ ان عبرة التاريخ تقول بملء الفم لا يمكن مادامت المقاومة مستمرة. وآخر الأمثلة كان سقوط البانتوستانات العنصرية في جنوب افريقيا■■

الشعب الفلسطيني ومعارك العودة الكبرى

الحق لايسقط بالتقادم

أيمن عوض

مع انتهاء حرب الخليج وانعقاد مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو ومع قدوم باراك واستلامه رئاسة الحكومة في إسرائيل، بدأت تظهر على السطح مشاريع وأفكار كثيرة وكبيرة بمضمونها، تتناول موضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث يقيمون. بدعوى أن ذلك هوالحل الأمثل والأفضل للاجئين من العودة إلى ديارهم.

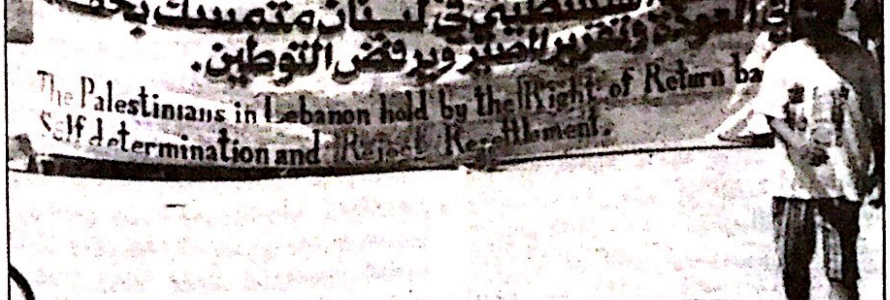
ولم تمر أي مناسبة دون تأكيد إسرائيل بكافة تلاوينها السياسية على أن هذا الموضوع غير خاضع للبحث، على الرغم من أن إسرائيل قُبلت كعضو في الأمم المتحدة على أرضية أن تلتزم تنفيذ القرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين وإعطائهم التعويض عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء التهجير واللجوء. وعلى أساس القرار الثاني ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين، وبالرغم من أن إسرائيل وافقت على هذه الشروط إلا أنها واصلت سياسة التطهير العرقي ضد أصحاب الأرض الحقيقيين في محاولاتها لإفراغ الوطن الفلسطيني من أصحابه.

وما إن صرح كلينتون في مؤتمره الصحفي مع الرئيس مبارك في رده على سؤال حول موقف الولايات المتحدة من موضوع اللاجئين الفلسطينيين، وهل سيتم التعاطي معهم وفقاً لما تم في كوسوفو، بأن من حق الفلسطينيين العيش حيثما يشاؤون، حتى قامت قيامة إسرائيل وبدأت تصرخ رافضة تصريحات كلينتون، بالرغم من أن جواب كلينتون كان فيه اعتراف ضمني بأن الكثير من الفلسطينيين لن يحصلوا على حق العودة إلى ديارهم، وإن هذا الموضوع مرتبط بطبيعة الاتفاق النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبالرغم من ذلك فإن مجرد الحديث عن حق للعودة ولو كان العدد محدوداً جداً فإن ذلك يثير حفيظة إسرائيل. حيث تريد الأرض خالية من السكان.

ما يثير الدهشة في هذا الموضوع، هو الضجة الكبيرة المثارة في لبنان حول وضع الفلسطينيون هناك، وإذا ما أخذنا الموضوع وربطناه بحسن النوايا هناك، فإن أول من يكون ضد التوطين هم الفلسطينيين أولاً وثانياً وعاشراً وليس غيرهم، ولكن الجديد في هذا الموضوع أخذ منحى آخر تجريحي يمس الفلسطينيين أكثر من أي وقت مضى، فهناك من يقول بأن لبنان «ليس مكب نفايات» وآخر يتطاول على أن هذا الموضوع يمس بالتركيبة المعقدة للمجتمع اللبناني ويخلق توازنات جديدة في الخريطة الطائفية اللبنانية.

وهنا يجب التذكير بأن الفلسطينيين لم يكونوا يوماً سنداً لطائفة على حساب آخرى سيما وأنهم يرفضون المبدأ، وهم لم يعيشوا في وطنهم هذا الصراع المقيت والبغيض ليعملوا عليه في لبنان.

والجانب الثاني، أن الفلسطينيين ليسوا «نفايات» كما قيل عنهم ولا لبنان «مكب للنفايات»، فالفلسطينيين بشكل أو بآخر أصحاب فضل كبير على العديد من البلدان بأن اقتصادياتهم وبناهم التحتية قامت على أكتاف أبناء فلسطين، وهم في نفس الوقت يكنون كل الاحترام للبنان الأرض والشعب ويذودن عنه بأرواحهم من أجل احباط المؤامرات الصهيونية الهادفة لتفتيت التراب اللبناني بل كل العربي من المحيط إلى الخليج. يجب أن تسير الأمور وفقاً لما هو في خدمة



لبنان والفلسطينيين معاً، وهذا يعني أن موضوع التوطين هو أمر فلسطيني يتضرر منه الفلسطينيون كاللبنانيين والعرب المستضيفين لهم. ومن هنا تأتي ضرورة التنسيق بين الأطراف جميعها بما فيها الطرف الفلسطيني لرفض مبدأ التوطين، سيما وأن القانون الدولي والمجتمع الدولي أكد وفي أكثر من مناسبة على حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم الأصلي، بالإضافة لدفع التعويض عن الخسائر التي لحقت بهم جراء عمليات التهجير القسري.

وعليه فإن الأولويات، تقتضي أن يساهم الفلسطيني في رفض التوطين من خلال السماح له بحياة حرة كريمة، لا بإصدار قوانين تحول بينه وبين العمل من أجل لقمة العيش كما هو الحال في لبنان. لأن هذه السياسة سواء كانت بحسن نية أو بالعكس. فإنها ستكون عاملاً مساعداً على القبول بالتوطين حلاً للمشكلة، أو تهجير الفلسطيني إلى شتات آخر لايعلمه إلا الله سبحانه وتعالى.

موضوع العودة ونقيضه هو المفتاح والمدخل الأساسي للإستقرار في المنطقة، ومن الجدير بالذكر أن هذا الموضوع هو أساس تفجير الثورة الفلسطينية المعاصرة، حيث قامت الثورة في الخارج وكانت شرارتها في المخيمات الموجودة في الشتات، سيما وأن الأساس القانوني موجود والحق التاريخي لم يسقط بالتقادم، فالأجيال التي ولدت بعد النكبة والنكسة، هي التي حملت الـ «R.B.J» والحجر في وجه الهجمة الصهيونية، وهي التي قاومت قبل غيرها الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

ولأن حق العودة من المواضيع الكبيرة جداً وهو أكثر من موضوع بين طرفين. فهذا الموضوع هو بموازاة موضوع القدس والدولة الفلسطينية، ومرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحل الشامل. ومن هنا تكون الدعوة لتظافر الجهود من كافة الأطراف وتجييرها في صالح هذه القضية العادلة، فلبنان وسوريا والأردن والعراق ومصر وفلسطين وعدد آخر من الدول العربية مرتبطون بهذا الموضوع، كونهم حاضرين فيه شاءت إسرائيل أم أبت، سيما وأن المخيمات والتجمعات الفلسطينية تقيم على أراضيهم.

ومن هنا تأتي سذاجة الطرح بأن «جرة قلم» ستحسم هذا الموضوع وينتهي الأمر بالتوطين بدلاً من العودة، فأصحاب هذه النظرة لايرون أبعد من أنوفهم سيما وأن الفلسطيني لن يقبل أن يساوم على هذه القضية مهما كلفه الأمر وهو منذ نصف قرن يعيش على أمل العودة، وبالتأكيد أن الفلسطيني أكبر بكثير من حفنة دولارات ترمى له لتكون بديلاً عن وطنه. وهذا الأمر يدركه الإسرائيليون قبل غيرهم. وهم عندما ينادون بالتوطين فهم يحاولون إسقاط رغباتهم وتحقيق أمنياتهم لا أكثر.

في مقالين نشرا في جريدة الحياة للاستاذ «موسى المزّاوي» وهو محام وأستاذ للقانون الدولي وعميد كلية الحقوق في معهد البوليتكنيك في لندن، يتحدث فيه عن خيار اللجوء إلى القضاء في مواضيع عدة أهمها القرار ١٨١ القاضي بالتقسيم وكذلك موضوع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس على اعتبار أن قرار الجمعية العامة للامم المتحدة يعتبر أن القدس كياناً مستقلاً تديره الأمم المتحدة وله مجلس وصاية دولي. وكذلك القرار ١٩٤ الخاص بموضوع عودة اللاجئين والذي تم التأكيد عليه أكثر من مرة.

ويعتبر الأستاذ المزّاوي أن هذه القرارات هي جزء لايتجزأ من القانون الدولي ويمكن التقدم بهذه الشكاوي إلى محكمة العدل الدولية التي يرى المزّاوي انها وبكل تأكيد ستبت لصالح القرارات الدولية، هذه الفكرة جديرة جداً بأن يهتم فيها الجميع ويتبناها. وهي من جهة أخرى ستكون سيفاً وقوة أخرى في يد الفلسطينيين. سيما وأن أوسلو أسقط الكثير من الطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني. وأن هذه الشكاوي تؤسس لتأمين مرجعية أكثر إنصافاً للقضية الوطنية مما أوجدته مرجعية التفاوض نفسها القائمة في أوسلو.

في هذا الجانب أيضاً فإن مشكلة اللاجئين هي جريمة ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، وهي أساساً شكل من أشكال الممارسات النازية إبان الحرب العالمية الثانية وحرب «الاستقلال» في الولايات المتحدة التي راح ضحيتها الهنود الحمر وهم السكان الأصليون للبلاد. وعليه فإن التوطين هو إعطاء إسرائيل صك براءة عن هذه الجرائم البشعة التي ارتكبت بحق الفلسطينيين - الأمر الذي يرفضه الرضيع الفلسطيني قبل العجوز الذي عايش التنكيل الصهيوني بأهله.

وبقدر ما هو الموضوع «العودة» فلسطيني وعربي، فهو أيضاً دولي. فهو فلسطيني بسبب أن المتضرر الأول هم الفلسطينيون سيما وأنهم طردوا من أراضيهم، وعربي كون المخيمات مقامة في البلاد العربية. ودولي كون المجتمع الدولي والأمم المتحدة هم من أقروا بحق العودة ١١٠ مرات. ومن هنا فإن هذه القضية هي أكبر بكثير من أوسلو وحتى من مدريد ومن موضوع الـ ٦٧ لأنه يطال عملياً ثلثي الشعب الفلسطيني المقيم في مخيمات الشتات والوطن المحتل.

فإذا كان تعداد الشعب الفلسطيني قد ازداد عن الـ ٨ مليون، فإن ما يقل عن الثلاثة ملايين هم من بقوا فقط على أرضهم أما الباقي فهم لاجئون في دول الشتات وفي الضفة والقطاع، وكما ينطبق الموضوع على لاجئي الشتات فإنه نفسه فيما يخص اللاجئين المقيمين في داخل الضفة والقطاع، وقد ازداد الموضوع بؤساً بعد احتلال اسرائيل لباقي المناطق الفلسطينية عام ١٩٦٧ حيث أصبحنا اليوم بين مصطلحين لاجئين ونازحين.

ومن الجدير بالذكر أن المشاريع والأفكار والدراسات التي يقترحها دعاة التوطين هم بالمناسبة في غالبيتهم يهود يحملون الجنسية الإسرائيلية أو الأمريكية. فإنهم يقترحون ذلك وفي ذهنهم ترحيل العديد من اللاجئين المقيمين في الدول العربية إلى بلدان أخرى وذلك لكي يتم القضاء على أي أمل مستقبلاً بالعودة. كما أنهم يعتبرون أن بقاء الفلسطينيين في تجمعات كبيرة قرب وطنهم فلسطين ربما أو بكل تأكيد سيشكل خطراً لاحقاً على إسرائيل.

فخطة «دونا ازرت» وهي محامية يهودية أمريكية ترى الحل بأن يتم تخفيف الكثافة السكانية في غزة بترحيل ٦٩٠,٠٠٠ منها وأن تستوعب الضفة الغربية فقط ٨٤٤,٠٠٠ لاجئ جديد. وأن يبقى في الأردن فقط مليونا لاجئ وتهجير ٣٧٥,٠٠٠ من اللاجئين في الأردن إلى أماكن جديدة (الضفة ليصل العدد كما هو أعلاه والباقي إلى دول أخرى).

وترى أن يبقى فقط في لبنان ٧٥,٠٠٠ ويتم ترحيل ٣٠٠,٠٠٠ إلى دول أخرى في العالم. وتطالب بعودة ٧٥,٠٠٠ فقط إلى فلسطين ٤٨ وبشرط أن يثبتوا عدم كراهيتهم لإسرائيل.

هذه بعض الأفكار التي تطرح كحل لمشكلة اللاجئين. ولكن ما هو جدير بالقول في هذا الجانب أن الخيار الأمثل للحفاظ على حق العودة هو تجذير الموقف الفلسطيني أولاً من خلال وحدة وطنية حقيقية تتشبث بالثوابت الوطنية المقدسة، وتحصين الذات الفلسطينية إضافة إلى تنسيق عربي - فلسطيني - دولي من أجل الضغط باتجاه إحقاق قانون العودة.

وعليه فإن أي طرف فلسطيني لايستطيع أن يوقع على أي شيء دون هذا الموضوع لأن ذلك يعني السقوط الكامل والتفريط المجاني بالحقوق، الذي لن يسمح به شعبنا أبداً فمعركة العودة هي الأشد ضراوة من غيرها وهي التي ستثبت بأن الفلسطيني متمسك بأرضه إلى الأبد ■■

١٣ أيلول ذكرى أوسلو المشؤوم

حصاد الخيبة والفشل

د. م. أبو ناموس



ألقت القيادة الفلسطينية الرسمية، بعد حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفياتي بمعظم وأهم أوراق القضية الفلسطينية في لعبة الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مزاعم إسرائيل باستعدادها للسلام، مما ترتب على ذلك من خيارات واتفاقيات في معظمها غامضة ومبهمة بحاجة لمفاوضات واتفاقات جديدة لفهمها وتطبيقها حسب الأهداف والرغبات الاسرائيلية، وهذا يؤكد بأن هذه الاتفاقيات لاتقوم على رؤية صحيحة وعلمية لطبيعة الصراع وجذوره، كما وانها تعبر عن فهم قاصر مرتعد الفرائص وسطحي لموازين القوى، ولطبيعة المشروع الأمريكي - الإسرائيلي للسلام وأهدافه الإستراتيجية.

استغرقت عملية التفاوض السري والعلني أياماً وشهوراً كثيرة لتزج باتفاق أوسلو «المذل» في أحضان القيادة الرسمية لـ م.ت.ف لتحضنه في مرحلة حرجة اختلفت فيها موازين القوى على كافة الأصعدة الدولية والإقليمية والعربية لصالح إسرائيل. وبرر فريق أوسلو قبوله وتوقيعه على هذا الاتفاق الكارثة، بأن هناك عيوباً وثغرات، إلا أنه ما كان بالإمكان أفضل مما كان، وأن هذا الاتفاق مرحلي ومؤقت يمكن تطويره من الداخل في المستقبل، لوقف الاستيطان الذي يبتلع الأرض، ومن جهة ثانية ينقذ الشعب الفلسطيني من الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعاني منها.

بعد مرور ستة أعوام على توقيع هذا الاتفاق الكارثة، لابد من سؤال ماذا حققت القيادة الرسمية الفلسطينية وإلى أين المسير؟!

ومن الثمار الفاسدة لأوسلو: إنه ساهم بشكل فعال وحيوي في الاختراقات الإسرائيلية العديدة على المستويات العربية والدولية من إعادة العلاقات الدبلوماسية من قبل العديد من دول العالم التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ مروراً بالتطبيع الذي يجري على قدم وساق وانتهاء بعقد اتفاقات منفردة على شاكلة أوسلو.

- دفع بالنظام العربي الرسمي إلى التحلل من القضية الفلسطينية وتراجع الاهتمام بها، وضرب التنسيق في حده الأدنى وتلازمَ مساراته العربية التي تشكل عمقاً استراتيجياً للقضية الفلسطينية.

- تأجيل القضايا الأساسية مثل القدس، الدولة، اللاجئين، الاستيطان، المياه، الحدود.. الخ إلى ما يسمى بمفاوضات أو قضايا الحل النهائي.

- حكم ذاتي مقطع الأوصال يفتقد إلى التواصل الجغرافي بعد شق الطرق الالتفافية بحيث يحتاج الفلسطيني إلى تصريح للدخول والخروج وهذا يعني فرض نظام المعازل على الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تحكم إسرائيل بالمعابر والممر الآمن بين الضفة وغزة الذي لم ير النور حتى هذه اللحظة.

- تفشي الفساد، الرشوة، المحسوبية، البيروقراطية، العشائرية، إضافة إلى التفرد الذي أضحى ظاهرة ماثلة للعيان في مؤسسات السلطة، فالنظام القضائي مهمش وهناك المئات من الأشخاص في الأراضي الفلسطينية التي تديرها السلطة، يقبعون في الزنازين جراء محاكمات جائرة ويتعرضون لأبشع صنوف التعذيب حيث توفي الكثير منهم أثناء الاعتقال، وهذا يعني انتهاكاً وتراجعاً في حقوق الإنسان.

- تهميش وتغيب مؤسسات م.ت.ف ودمج مؤسساتها بمؤسسات السلطة مما يلبي الرغبات الأمريكية الإسرائيلية في شطبها واستبدالها بالسلطة، إضافة إلى عدم القدرة على استنفار واستنهاض الطاقات والكفاءات الوطنية. مما يعزز البنية الاجتماعية وتقوية ركائز المجابهة الوطنية.

- النظرة الاستخدامية للحركة الشعبية الفلسطينية مما أدى إلى توسيع الهوة بينها وبين السلطة كما وان الإتفاق عزز حالة التمزق والانقسام، وأبقى الاستنزاف والألغام الداخلية القابلة للانفجار قائمة في أية لحظة.

التنازلات المجانية: لقد دفع الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً لاتفاق أوسلو وملحقاته دون مقابل حقيقي ملموس، ثم تقديم التنازلات الكثيرة على كافة الأصعدة: اتفاقية المعابر الحدودية والقيود الإسرائيلية المفروضة عليها، إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، تأجيل الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، المعتقلون وأخيراً وليس آخراً ما تم في شرم الشيخ من تعديل اتفاق واي ريفر وتقديم قائمة طويلة من التنازلات الخطيرة. كفرض مواعيد للتنفيذ من قبل إسرائيل، فرض خرائط جديدة على المفاوض الفلسطيني، تأجيل الانسحاب الثالث حسب الاتفاق ودمجه مع مفاوضات المرحلة النهائية، الاتفاق على أطر لقضايا الحل النهائي، واعتبار أوسلو مرجعية لقضايا الحل النهائي، حتى أنه تم القبول باستبعاد أمريكا من أن تكون شريكاً في المفاوضات والاكتفاء بدور العراب أو الخادمة للسلام على حد قول «الخانم» أولبرايت. والجديد ايضاً هو سياسة التهديد التي استخدمها أيهود باراك وإطلاق الانذارات والتهديدات لفريق أوسلو بأن يستجيب للشروط الإسرائيلية وإلا فإنه مضطر لتطبيق الاتفاق بحذافيره ومن طرف واحد، مما يعني ويشير إلى السياسة والكفاءة «العالية» للفريق المفاوض وكيفية توقيعه وقبوله الاتفاقات!!

مما تقدم نخلص إلى أن الحلف الأمريكي الإسرائيلي نجح في مراكمة إنجازات عديدة على الصعيد الفلسطيني وجعل القضية الفلسطينية تواجه مأزقاً حقيقياً، لكن موضوعية الصراع وشمولية الاشتباك التاريخي يعني أنه يتسع لكل جوانب الحياة بدءاً من تحرير الأرض، القدس، المستوطنات، الدولة، السيادة، وحق العودة.. الخ.

ان خيار أوسلو منذ البداية والمراهنة على إمكانية تحسينه من الداخل والدخول تحت سقفه وليس مقاومته، هي استراتيجية الدخول إلى غرفة الإعدام والمراهنة على إمكانية هدم جدرانها والفرار من المصير المحتوم، أو انتظار قرار العفو والغفران من الجلاد، وبالتأكيد فهي مراهنة خاسرة.

ولمقاومة ومواجهة هذا المخطط الأمريكي الإسرائيلي تأتي أهمية ترتيب البيت الفلسطيني وحشد واستنهاض كل الإمكانيات والطاقات المتاحة والممكنة وإعادة الاعتبار لـ م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني والتمسك بميثاقها وبرنامجها الوطني، والعمل على فصل السلطة عن المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية ■■

نشاطات منطقة حلب بمناسبة استشهاد غسان كنفاني

ندوة أدبية:

بدعوة من منتدى الشهيد غسان كنفاني الثقافي في حلب وبالتعاون مع منظمة الشبيبة الفلسطينية في حلب اقيمت ندوة أدبية بعنوان: دلالة الرمز في الرواية الفلسطينية حاضر بها الدكتور عبد الرزاق عيد حيث اتخذ من أدب غسان كنفاني نموذجاً في الرواية الفلسطينية وقدَم قراءات جديدة لدلالات الرموز لدى غسان كنفاني مستعرضاً نماذج متعددة من أبطال أعمال غسان كنفاني ثم دار في نهاية الندوة نقاش حول ما قدّمه الدكتور عيد في محاضرته.

أمسية أدبية:

أقام منتدى الشهيد غسان كنفاني الثقافي في حلب بالتعاون مع منظمة الشبيبة الفلسطينية في حلب أمسية أدبية حضرها حشد من المهتمين حيث شارك بها السادة الأدباء أحمد مشول ـ فايز العراقي ـ عبد الرحمن سيدو ـ محمود السرساوي.

حيث قدم السادة الأدباء انتاجاتهم الأدبية الشعرية والقصصية.

وجرى في نهاية الأمسية نقاش مع الحضور حول ما قدّمه السادة الأدباء إضافة إلى مواضيع أخرى متصلة بالأدب.

حفل لنادي الشهيد غسان كنفاني للأطفال

اقام نادي الشهيد غسان كنفاني في حلب حفلاً فنياً خاصاً بالأطفال بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لاستشهاد الأديب المناضل غسان كنفاني.

حيث القى الرفيق عبد الله الصالح مدير النادي كلمة تحدث بها عن دلالات هذه المناسبة. وعن مكانة الشهيد غسان كنفاني بوصفه مناضلاً وكاتباً ومدافعاً عن حقوق شعبه وعدالة قضيته وأن تجديد الاحتفال بهذه المناسبة في كل عام هو دليل على أن المناضلين الذين ضحوا بدمائهم من أجل قضيتهم باقون في الذاكرة وعصي على هذه الذاكرة أن تنساهم وأضاف الرفيق مدير النادي أن خوف الصهاينة من الدور الذي لعبه غسان كنفاني هو الذي دفعهم لاغتياله ظانين أنهم باغتياله سيغتالوا القضية الفلسطينية وأضاف أن أمة انجبت غسان كنفاني قادرة على ان تنجب أمثاله الكثير وصحيح أن خسارة غسان لاتعوض لكن الأمل هو بكم ايها الأطفال ومن خلالكم وعملكم وبالسير على درب غسان حتى انتزاع حقوقنا الوطنية. ثم بعد ذلك قدمت فرقة النادي الأغاني والدبكات التراثية والرقصات وجرى كذلك في نهاية الحفل تكريم أطفال النادي المتفوقين.

حفل تكريم الناجحين في حلب

أقام نادي الشهيد غسان كنفاني للأطفال في حلب حفلاً تكريمياً للطلاب الناجحين في الشهادتين الإعدادية والثانوية بالإضافة لطلاب معاهد التربية وذلك يوم الخميس ١٩٩٩/٨/٥.

وقد حضر الحفل حشد كبير من الطلبة وذويهم.

وبدأ الحفل بكلمة نادي الشهيد غسان كنفاني للأطفال ألقاها الرفيق عبد الله الصالح مدير النادي حيث رحُب بالبداية بالحضور وبارك لهم نجاحهم وتفوقهم متمنياً لهم دوام النجاح والتقدم. ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن المهام الملقاة على عاتقهم بوصفهم الجيل الواعي والمثقف وعن دورهم في الشتات في خدمة أبناء شعبهم وقضيتهم الوطنية وتحدث الرفيق مدير النادي عن دور النادي في العملية التربوية والتعليمية والمساهمة في العملية الوطنية وأهمية مشاركة الأصدقاء في إنجاح هذه التجربة.

ثم القيت كلمة مكتب المعلمين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القاها الرفيق نزار القاضي تحدث فيها عن دور الطلبة في معارك التحرير ودعا إلى حشد الطاقات من أجل التصدي لاستحقاقات المرحلة المقبلة. ثم تطرق للحديث عن آخر المستجدات السياسية وما تحمله من مخاطر جرّاء تحريك المشروع الأمريكي الصهيوني التصفوي الذي يستهدف القضاء على العناصر الأساسية في البرنامج الوطني الفلسطيني الأمر الذي دفع بالجبهة لتنشيط الحوار الوطني الشامل من أجل إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس ديمقراطية وتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة هذه التحديات.

ثم قدمت بعد ذلك فرقة النادي الأغاني الوطنية والتراثية وكذلك الرقصات والدبكات التراثية التي لاقت الإستحسان والتفاعل من جمهور الحضور.

وفي نهاية الحفل جرى تكريم الطلاب المتفوقين بتقديم الهدايا التذكارية وقد قام بالتكريم الرفيق عمر مراد عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والرفيق نزار القاضي.

بيان سياسي صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قطاع غزة

يا جماهير شعبنا الفلسطيني البطل..

في الوقت الذي كنا مع كل جماهير شعبنا، نتطلع بأمل إلى خطوات الحوار التي بدأت في القاهرة، وتواصلت في رام الله، على طريق الحوار الوطني الشامل، بهدف توحيد قوى الشعب، وتأكيد الثوابت الوطنية، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية وبناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي يحقق كرامة الوطن والمواطن، على طريق دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، بكل ما يعنيه ذلك من تحرير الشعب والسلطة من قيود والتزامات أوسلو الظالمة وملاحقها..

في هذا الوقت بالذات، أقدمت السلطة الفلسطينية على توقيع اتفاق شرم الشيخ، بكل ما احتواه وانطوى عليه هذا الاتفاق من تراجع ورضوخ للابتزاز الإسرائيلي ضاربة بعرض الحائط المناخ الإيجابي والأهداف التي سعت إليها وتوقعتها جماهيرنا من عملية الحوار.

أبناء شعبنا الصامد المكافح.. لقد اكد اتفاق شرم الشيخ على كل المكونات السلبية لاتفاقيات واي ريفر، التي رفضتها جماهير شعبنا، واعتبرتها محاولة إسرائيلية وأمريكية خبيثة لزرع الفتنة في صفوف شعبنا بالإضافة إلى مايلحقه من أضرار بقضيتنا الفلسطينية، وإعطاء دور الشريك المقرر للعدو الإسرائيلي في العديد من اللجان المشتركة التي نص عليها ذلك الاتفاق، والتي تنظم الكثير من جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني. إن سلبيات اتفاق شرم الشيخ لاتتوقف عند سلبيات اتفاق واي ريفر ولكنها زادت عليها، وتراجعت عما كانت تسميه السلطة إنجازات تتعلق بالحاضر والمستقبل الفلسطيني كما تظهر في العناوين التالية:

أولاً: وافقت السلطة الفلسطينية على دخول مفاوضات ما يسمى بالوضع النهائي قبل أن تنفذ إسرائيل التزاماتها في المرحلة الانتقالية، وبشكل خاص عدم إتمامها إعادة الانتشار كما نصت عليه المرحلة الثالثة، ليس هذا فقط، بل تنازلت السلطة أمام الضغط الإسرائيلي عن مناطق كان ينبغي الانسحاب منها وفقاً لاتفاق واي ريفر نفسه.

إن هذا يسقط آخر ادعاءات السلطة بأنها ستدخل إلى مفاوضات الحل النهائي وهي تسيطر على أكثر من ٨٠٪ من مساحة الضفة والقطاع.

ثانياً: لقد رضخت السلطة للابتزاز والسياسة الاسرائيلية بشأن أبطال شعبنا الأسرى في سجون الاحتلال، فقد قبلت السلطة التمييز بين هؤلاء الأبطال، تمييز حسب الانتماء السياسي، تمييز بسبب الاعتقال، تمييز بسبب تاريخ الاعتقال، إضافة إلى استثناء الأبطال من أبناء القدس، و٤٨، وأبطال الدوريات، ليحدث هذا الاتفاق شرخاً كبيراً في وحدة الحركة الاعتقالية الفلسطينية التي لم يستطع الاحتلال بكل أساليبه وقمعه أن يكسرها أو النيل منها.

لقد شكل اتفاق شرم الشيخ تراجعاً حتى عن عدد المعتقلين الذين يلتزم العدو بالإفراج عنهم وقبل الطرف الفلسطيني بالإفراج عن ٣٥٠ منهم.

ثالثاً: لقد رهن اتفاق شرم الشيخ الأخير، الإعلان عن الدولة الفلسطينية بالتوافق مع الإسرائيليين وموافقتهم، وقبل ضمناً اعتبار الدولة إجراء من الإجراءات، التي سيمتنع عن تنفيذها من طرف واحد.

إن رهن الدولة الفلسطينية بالموافقة الإسرائيلية، يعني بوضوح أن هذه الدولة لن تكون مستقلة، وذات سيادة، وستأتي وفقاً لشروط إسرائيل ولاءاتها المعروفة.

يا جماهير شعبنا.. أيها المناضلون في كل القوى والفصائل الوطنية..

هذه التراجعات الكبيرة والخطيرة وغيرها، والرضوخ الدائم حلقة إثر الأخرى للضغوط والإملاءات الإسرائيلية تؤشر على حجم المخاطر والوجهة التي ستدفع إليها السلطة في مفاوضات ما يسمى بالوضع النهائي التي تتناول القدس، الحدود، المياه، اللاجئين، المستوطنات.

لهذا فإننا ونحن نرفض اتفاق شرم الشيخ بكل ما احتواه من مخاطر وتراجعات، نقول أن هذا الاتفاق بقدر ما يكشف خطأ المراهنة على اتفاقيات أوسلو، وعلى إمكانية صمود السلطة، واستعادتها لنفسها ولدورها في مواجهة الاحتلال ومخططاته. يظهر موضوعياً اتساع مساحة اللقاء بين كل القوى الوطنية والسياسية والاجتماعية ويضيق مساحة الاختلاف الناجمة عن مراهنات أثبتت الحياة عدم جدواها، وإننا ندعو جماهير شعبنا وكل قواه السياسية والاجتماعية إلى إعلان رفضها لهذا الاتفاق، وتوحيد جهودها، وتحمل مسؤوليتها، لوقف سياسة الهيمنة والتفرد في تقرير حاضر ومستقبل الشعب والوطن، والحيلولة دون استمرار هذا الانحدار، حتى نصون ونحمي حقوقنا وثوابتنا الوطنية التي يجسدها برنامج العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

النصر لشعبنا ..المجد للشهداء.. والحرية لأسرانا، كل أسرانا البواسل

١٩٩٩/٩/٦

العولمة وآفاق التطور الإقتصادي والسياسي العربي

غازي الصوراني - غزة

أيام وينسدل الستار على العقد العاشر والأخير من القرن العشرين، هذا العقد الذي شهد اجتياز النظام الرأسمالي العالمي لمرحلة تمركز الانتاج والاستقطاب والصراع من أجل التوسع في إطار الثنائية القطبية، وانتقاله إلى مرحلة سيادة العولمة وتعمقها لتصبح السمة المركزية للمنظومة الرأسمالية العالمية التي تقودها وتحدد مسارها الولايات المتحدة الأمريكية، ففي هذه المرحلة من تعمق العولمة، برز النظام الانتاجي المعولم وفرض نفسه بديلاً للنظم الانتاجية، الوطنية، القومية في دول العالم الثالث التي تفتقد تدريجياً، القدرة على توفير احتياجات شعوبها، إضافة إلى عجزها في مواجهة متطلبات الاقتصاد العالمي.

ترافق مع هذا التحول الاقتصادي، تغيرات نوعية، سياسية واجتماعية وإيديولوجية في بلدان الأطراف أو العالم الثالث بوجه خاص، عززت انقسامها - كما يقول د. سمير أمين - إلى بلدان توفرت لديها إمكانات التصنيع في حدود معينة، بما يسمح بإدخالها إلى السوق العالمي وفق شروطه الجديدة مع بقاءها ضمن دائرة العالم الثالث مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا، وبلدان عجزت - لأسباب داخلية وخارجية - عن توفير هذه الإمكانيات، خرجت من إطار العالم الثالث وأصبحت تندرج فيما يسمى ببلدان العالم الرابع (أو اكثر)، تتوزع على القارة الأفريقية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا، والعالم الإسلامي ومعظم بلدان الوطن العربي.

إن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث، لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة بدون تعمق التبعية في هذه البلدان وتطور أشكالها، فالعجز في الميزان التجاري، وتراجع الإنتاج هو أحد تعبيرات التبعية التجارية، وكذلك الأمر بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات، والديون والمساعدات المالية وتحكم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني كمظهر أساسي من تجليات التبعية المالية، وقد كان طبيعياً في ضوء هذه المعطيات، أن تتكرس التبعية الثقافية بصورة مشوهة في بلدان وطننا العربي عبر استيراد أنماط الاستهلاك الرأسمالية بأنواعها، والتبدلات النوعية السالبة في القيم لحساب التقليد الباهت للثقافة الغربية.

لقد أصبح الطريق ممهداً في بلادنا العربية لانتشار وتعمق التبعية بالمعنى السيكولوجي تتويجاً لكل تراكمات الأشكال السابقة وهذه التبعية هي الأكثر خطورة في الحاضر والمستقبل، لأن تكريس هذا الشكل - السيكولوجي، في الأوساط الشعبية العربية سيجعل من كل مفاهيم التحرر والنهضة والديمقراطية والتنمية كائنات غريبة مشوهة للشخصية القومية العربية، بما يعزز حالة النزوع أو الميل نحو الاستسلام التي بدأت تنتشر في أوساط الجماهير بديلاً لحالة المقاومة.

ولكن يبدو أن الخط الدائم للهزائم العربية منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا، بل واستمرار صعوده وتجدده - دون أية آفاق ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، يبرر هذه الحالة من الانكفاء أو ما أسميه «الميل نحو الاستسلام»، والأسباب في ذلك كثيرة ومتعددة الجوانب والمنطلقات، لكن الشريان الرئيسي المغذي لكل هذه الأسباب والنتائج هو العامل الإقتصادي في المقام الأول، إذ أنه لم يكن ممكناً لخط الهزائم الصاعد والمتجدد أن يستمر بدون استمرار وتعمق التبعية بكل أشكالها واشتراطاتها، وما يترتب عليها من استنتاجات سالبة.

ولكن، على ما يبدو، فإن خط التراجع أو الهزيمة، مازال هو الخط المهيمن في الرسم البياني العربي حتى اللحظة، والمؤشرات على ذلك كثيرة:

١- استفحال مظاهر التبعية بكل أشكالها السياسية والتجارية والمالية والثقافية والنفسية بما يستجيب لأهداف العولمة التي تسعى إلى نفي القاعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة القطرية العربية، عبر تحطيم العلاقة بين الدولة والشعب، بحيث يصبح كل منهما في خدمة استحقاقات العولمة والسوق العالمي أو الديكتاتورية الجديدة، ان ما يعزز هذا الاستنتاج طبيعة النشأة أو الواقع التاريخي للدولة القطرية العربية، فهي في معظمها دول لم ترتق إلى مستوى الدولة - الأمة أو الدولة الحديثة، عدا عن أنها بفعل كثير من العوامل الخارجية والداخلية، أصبحت دولاً رخوة بالمعنى السياسي الاقتصادي المعاصر.

٢- استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف أن الطلب على الغذاء ينمو بمعدل ٦٪ سنوياً في حين أن الانتاج ينمو بمعدل ٢٪ فقط، ففي عام ١٩٩٦ بلغ العجز التجاري الزراعي العربي ١٧ مليار دولار، وبلغ العجز التجاري الغذائي ١٥ مليار دولار (حسب تقرير مؤتمر غرف التجارة والزراعة العرب ١٩٩٧)، ومن المتوقع ارتفاع فاتورة الواردات العربية بدون زيادة الكميات خلال السنوات القليلة القادمة بعد رفع الدعم عن المنتجات الزراعية في أوروبا والولايات المتحدة نتيجة تطبيق شروط منظمة التجارة الدولية، وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في الأسعار وهبوط في مستويات المعيشة واتساع دائرة الفقر.

٣- انخفاض حجم التجارة البينية العربية منذ إعلان تأسيس السوق العربية المشتركة سنة ١٩٦٤، من ٤,٦٪ ليصل إلى ٣,٦٪ بعد خمسة وثلاثين عاماً من ذلك التأسيس، إلى جانب ذلك فإن ٩٠٪ من الاستثمارات العربية - كما تشير معظم الدراسات في السنوات العشر الأخيرة - هي خارج البلدان العربية، عدا عن تزايد حجم الانفاق غير المبرر على الخدمات والإنشاءات والطرق والمعدات والأسلحة - التي لم تستعمل قط - خلال الخمس عشرة سنة الماضية، حيث بلغ حجم هذا الانفاق ٢ تريليون دولار، وبالرغم من كل هذه المبالغ التي شكلت «رأس المال الثابت» فقد ظل النمو الاقتصادي للفرد خلال العقدين الأخيرين من هذا القرن، يتراوح بين الصفر والسلبي، حسب تقارير الأوسكوا والتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

٤- تزايد معدلات البطالة والفقر وما ينتج عنها من أزمات خانقة على جميع المستويات، فالعمالة العربية كما في عام ١٩٩٧ بلغت ٨١,٥ مليون عامل منهم ١٢ مليون عامل عاطل عن العمل، يترافق ذلك مع تزايد مساحات الفقر وانتشاره بحيث يزيد - اليوم - مجموع الفقراء ومن هم دون خط الفقر عن ٩٠ مليون نسمة معظمهم في البلدان العربية غير النفطية التي يتدنى معدل دخل الفرد السنوي فيها إلى أقل

من ألف دولار في حين يتجاوز هذا المعدل ١٥- ٢٠ ألف دولار سنوياً في البلدان النفطية.

هـ. تراكم مظاهر التخلف التي لم تؤثر سلباً على القطاعات الانتاجية - الزراعية والمياه بشكل خاص - فحسب، وإنما امتد تأثيرها على الجامعات ومؤسسات التطور والبحث العلمي التي لم تعمل جدياً على تأسيس منظومة قومية للعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بالرغم من توفر الخبرات والامكانات اللازمة لهذه المنظومة.

و. في التقرير الاستراتيجي العربي الصادر في بداية عام ١٩٩٨، اعتبر أن «المرحلة الراهنة في الوطن العربي هي أكثر سلباً من السنوات السابقة، لأن بلدان النظام العربي لاتعرف ما الذي ينتظرها، فضلاً عن أنها تتعامل مع أهم وأخطر قضاياها بطريقة تصريف الأمور يوماً بيوم لا يختلف في ذلك حل المشاكل الداخلية عن إدارة التفاعلات الإقليمية والعالمية، ولاحظ التقرير أن «جانباً من التفكير العربي مازال خاضعاً إلى انماط شديدة الجمود تنطوي على قدر من الميتافيزيقا السياسية مما يجعل من الصعب استخلاص الدروس من التجارب السابقة». لعل في هذه المؤشرات ما يستدعي المزيد من الوعي بالأزمة وتشخيصها من جهة، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة والتبعية والتخلف من جهة أخرى، وصولاً إلى صيغة البديل القومي الديمقراطي العربي كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود التي لاتقتصر على الجانب الاقتصادي وحده صحيح أننا نعيش أزمة اقتصادية في الوطن العربي، لكن الأزمة الاقتصادية - كما يقول المفكر العربي مهدي عامل.. غير كافية لتوليد أزمة سياسية تنتقل فيها المبادرة داخل الصراع الإجتماعي العام من الطبقة المسيطرة إلى الطبقات صاحبة المصلحة في البديل الديمقراطي، فما دامت الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة، فإن هذه الطبقات ليست في أزمة سياسية بالرغم من أزمتها الاقتصادية والايديولوجية، ولكي تكون الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية فعلية، فلابد أن تكون السيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي، أي للممارسة السياسية الديمقراطية للطبقة النقيض، فالأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقية البرجوازية التابعة، بل هي أزمة البديل الديمقراطي لهذه القيادة.

إن كل هذه المؤشرات - التي تكرست في الواقع العربي - لم يكن ممكناً لها أن تصبح حقائق ملموسة بفعل العوامل «الجديدة» أو العولمة لولا التراكمات الداخلية في صلب أنظمة الدولة «البرجوازية الوطنية» التي فشلت في تطبيق كافة فرضياتها السابقة سواء المتعلقة بالسيادة السياسية الفعلية، أو تلك المتعلقة بالتصنيع والتنمية المجتمعية واللحاق بالدول المتقدمة وفق ما كان يسمى «ببرنامج الثورة الوطنية الديمقراطية»، وكان ذلك الفشل سبباً أساسياً من أسباب الهزائم، وعاملاً هاماً من العوامل التي وفرت السبل والمقومات لتطور ونمو الفئات البيروقراطية العليا في أجهزة الدولة، إلى جانب البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية، وتحالفهما معاً في «رباط مقدس» ضمن إطار الأنظمة السائدة التي باتت تشكل أهم التعبيرات السياسية لهذا التحالف المعولم في الظروف الراهنة.

وفي هذا السياق فإن الحديث عن كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن سيكون ضرباً من الوهم إذا لم نمتلك وضوح الرؤيا للمخاطر الجدية التي تفرضها ظاهرة العولمة على الوطن العربي في نهاية هذا القرن والعقود القادمة من القرن الحادي والعشرين وما تسعى إليه من تفكيك أواصر الأمة باسم الفردية أو الليبرالية بما يعزز تراخي دور الدولة الوطنية وتراجع السيادة السياسية خاصة وأن العولمة بمثل ما أدت إلى عولمة التحديات فإنها قد عززت ما يمكن أن يسمى بعولمة الاستسلام في بلادنا في العالم الثالث عموماً.

من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام تتطلب إدراكنا لذاتنا وهويتنا القومية بكل المعاني والأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تمهيداً لتحديد ملامح مستقبلنا بعيداً عن الإلحاق والتبعية والتزاماً بقواعد الإعتماد العربي على الذات.. عندئذ فقط يمكن إيجاد الآليات القادرة على مواجهة العولمة والخروج منها، مدركين أن أحد أهم شروط التحدي العربي لهذه الظاهرة هو في امتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة «في إطار ايديولوجي تقدمي ينتمي إلى الواقع العربي في الممارسة العملية من جهة، وإلى الإشتراكية والفكر الماركسي كضرورة تتطلع إليها مجتمعاتنا العربية كطريق وحيد للخلاص والتحرر الوطني والاجتماعي من جهة أخرى».

إذن فالمسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال «البديل الديمقراطي»، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي والاقتصادي، والتنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات انتاج جديدة تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات»، تنمية تهدف إلى رفع معدل انتاجية العمل، إذ أن هذا الشرط - كما يقول د. اسماعيل صبري عبد الله - هو «نقطة البداية، فالمقياس الأشمل والأكمل لأداء الاقتصاد القومي هو معدل ارتفاع انتاجية العمل من سنة إلى أخرى، على أن هذه الانتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان تغيير الحاكم من خلال الديمقراطية والحياة الحزبية، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم وعلى أولادهم، وأن أحداً لن يستطيع سلبهم حقوقهم».

أما المسألة الثانية، التي لاتنفصم عن الأولى، بل ترتبط بها ارتباطاً جدلياً فهي تتلخص في إعادة تفعيل مشروع النهضة القومي الوحدوي العربي بأفقه التقدمي الديمقراطي، كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي، ونقلها من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجدد، وهي مهمة لاتقبل التأجيل يتحمل تبعاتها - بشكل مباشر - المثقف الديمقراطي التقدمي الملتزم في كل أقطار الوطن العربي، إنطلاقاً من أن الدولة القطرية العربية مهما امتلكت من مقومات، فإنها ستظل عاجزة عن تلبية احتياجات مجتمعاتها وإن أي عملية تطوير سياسي أو اجتماعي تنموي داخل القطر الواحد ستدفع بالضرورة نحو استكشاف عمق الحاجة إلى التوجه نحو تواصل ذلك التطور عبر الإطار القومي الديمقراطي الموحد، كمخرج وحيد من الحالة المأزومة التي نعيشها اليوم وفي المستقبل.

إن تركيزنا على دور المثقف العربي يأتي في ظل غياب الحامل الاجتماعي الطبقي النقيض للعولمة وتأثيرها المدمر، إذ أنه لاخيار أمام المثقف العربي سوى أن يتحمل مسؤوليته - في المراحل الأولى - منفرداً.

فالتحدي الذي تواجهه شعوب الوطن العربي هو تحد حقيقي على جميع المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، لكنه اليوم، وقبل كل شيء، تحد اقتصادي في المقام الأول، وهذا يتطلب إدراك المثقف الديمقراطي العربي لأبعاد وتفاصيل الصورة الاقتصادية القطرية والقومية، إلى جانب الشعارات السياسية والفكرية العامة التي لم يعد هناك مناص من ربطها وتفعيلها بتفاصيل الحياة اليومية، تمهيداً لانضاج الفكرة التوحيدية السياسية الاقتصادية في ترابطها القطري والقومي معاً لمواجهة العولمة وسياساتها الهمجية من جهة، ومن أجل تعزيز وتوليد مقومات البديل الديمقراطي العربي كخيار وحيد على طريق التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية من جهة أخرى ■■

المصالحة الوطنية في السودان بين الإخفاق والتحقق

عصام سلامة

أوشكت الأزمة السودانية مؤخراً على الإقتراب من الحلحلة، على ضوء موافقة النظام والمعارضة معاً على المبادرة الليبية - المصرية، وتشكيل «لجنة تحضيرية» مهمتها الأساسية الإعداد لمؤتمر المصالحة الوطنية المنشود.. لكن بارقة الأمل في حل هذه العقدة المستعصية سرعان ما تراجعت خطوات إلى الخلف، بعد أن رفض زعيم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» العقيد جون قرنق المبادرة الليبية - المصرية، وأعلن تفضيله العمل بمبادرة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف «إيجاد»، معتبراً أنها أكثر عملية وصدقية.. رغم تعثر محادثاتها الأخيرة في العاصمة الكينية (نيروبي) نهاية شهر تموز (يوليو) الماضي والتي حدثت بين الحكومة السودانية والمعارضة الجنوبية.

وتأتي أهمية منظمة «إيجاد» التي تشرف على مفاوضات السلام السودانية، والمكونة من أربع دول هي: «كينيا وأوغندا وأرتيريا وأثيوبيا» من كونها على صلة مباشرة ودراية كاملة بموضوع جنوب السودان بكافة همومه ومشاكله والتي تفاقمت خلال الحرب الأهلية منذ سنوات طويلة في السودان.

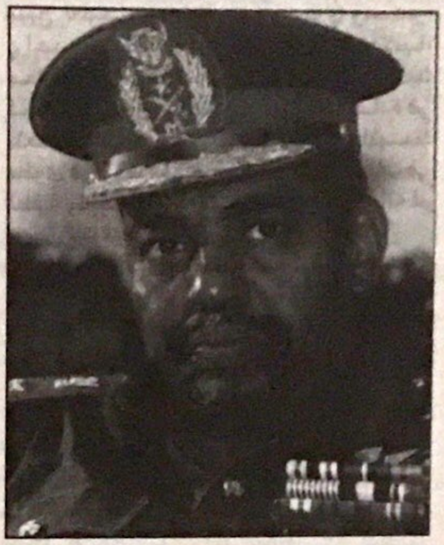
ولم يتفق أطراف النزاع على خطة لتمديد وقف إطلاق النار في المناطق المتأثرة بالمجاعة بما يفتح الطريق لإغاثة المنكوبين عن طريق برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، لكن الجانبين توصلوا إلى الاتفاق على آلية جديدة تمثلت بإنشاء «سكرتاريا دائمة» لإدارة مفاوضات السلام، وتعيين مبعوث كيني خاص ينسق جلسات المفاوضات القادمة بين الطرفين.

ومع ذلك، فإن مبادرة «إيجاد» رغم تعثرها وعدم توصلها إلى نتائج تذكر، إلا أنها تركت الباب موارباً على الأقل من الناحية الفنية والعملية لكلا الجانبين ولم توصده بالكامل.. وما يؤخذ على هذه المبادرة أنها تقتصر على جنوب السودان وحده، دون النظر للمشكلة السودانية بشكل عام.

أما المبادرة الليبية - المصرية، فهي بشكل عام أكثر شمولية، وقد أتت حصيلة جهود واتصالات حثيثة مع النظام والمعارضة وخاصة في الشهرين الماضيين بعد تحسن العلاقات بين كل من مصر والسودان من جهة وليبيا والسودان من جهة أخرى وكذلك لعمق العلاقة بينهما المقصود (مصر وليبيا) مع أطراف المعارضة السودانية.

وقد ظهرت في البداية المبادرة الليبية، ثم أضيفت لاحقاً لها بعض الأفكار المصرية حتى تم دمجهما في مبادرة واحدة تستند إلى ثلاث نقاط أساسية هي:

١- وقف النار الشامل. ٢- وقف الحملات



الإعلامية ٣- المشاركة في لجنة تُحضِّر لمؤتمر الحوار «تشكيل لجنة تحضيرية» تسبق عقد مؤتمر المصالحة.

والمبادرة الليبية - المصرية تنطلق من نقطة أساسية وجوهرية هي وحدة السودان أرضاً وشعباً بالإضافة لكونها تعالج المشكلة بشكل شمولي يشمل كافة القوى السياسية في البلاد، لهذا يمكن تفهم السبب الرئيسي وراء رفض جون قرنق لهذه المبادرة، باعتباره يسعى لفصل الجنوب، وذلك من خلال طرحه المتكرر لحق تقرير مصير جنوب السودان.

ورغم أن قرنق برفضه للمبادرة المصرية - الليبية قد ساهم بشكل أو بآخر في تأجيل وتعطيل المساعي المبذولة للمصالحة الوطنية.. وهذا ما يسيء لتحالفه مع الفصائل المعارضة المتآلفة معه في «التجمع الوطني الديمقراطي» ويضعف من هيبتها.

ومع ذلك.. فإن المعارضة السودانية تسعى لتضييق الخلافات فيما بينها والوصول إلى نقاط التقاء مشتركة، فقد ذكرت مصادر مطلعة أن السيد محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني السوداني المعارض أجرى اتصالات مع مسؤولين مصريين في القاهرة تهدف إلى إحداث تمازج بين المبادرات العربية والأفريقية للحل السياسي، وقالت: أن من بين الأفكار المطروحة عقد جزء من اجتماعات الحكومة والمعارضة في «نيروبي»، وذلك لتحقيق الترابط بين جهود دول «الإيجاد» والجهود الليبية - المصرية، كما أكدت هذه المصادر أن القيادة المصرية قررت تطوير الموقف المصري إزاء المشكلة السودانية ودفع الأمور للامام لتفادي «تدويل القضية السودانية» الأمر الذي يلحق أضراراً جسيمة تطال المنطقة بأسرها وليس السودان وحده.

من جهة أخرى أفاد رئيس الوزراء السوداني السابق زعيم حزب الأمة المعارض السيد صادق المهدي: «أن قمة لجيران السودان ستعقد في طرابلس على هامش القمة الأفريقية المقرر عقدها بين (٦-٩ أيلول) الجاري، لتحديد آلية مشتركة للجهود المبذولة لتحقيق المصالحة في السودان».

وبالتزامن مع الجهود المبذولة للمصالحة الوطنية في السودان، فقد خطت السياسة الأمريكية مؤخراً عدة خطوات لها طابع متناقض في آلية تعاملها مع الشان السوداني، بشكل أكد بأن تلك السياسة مازالت تفتقد للرؤية الواضحة تجاه السودان سواء على المستوى الآني أو المستقبلي.

الخطوة الأولى: كانت في بداية شهر (مايو ٩٩م)، حينما قررت إدارة الرئيس كلينتون (استثناء المواد الإنسانية الأساسية) من الحظر المفروض على ثلاث دول تتهمها واشنطن بالإرهاب من بينها السودان، بعد أن قررت سابقاً فرض حظر على تلك المواد بهدف استكمال حلقات الحصار عليه.

الخطوة الثانية: التي اتسمت بعكس مثيلتها الأولى بطابع عدائي سافر حينما أجاز الكونجرس الأمريكي في ٢٦/ حزيران ٩٩م مشروع قانون بتوقيع عقوبات سياسية وعسكرية على السودان كان منها (فرض حظر عسكري على الطيران الحكومي لمنطقة جنوب السودان) ودعم حركة التمرد الجنوبي بقيادة قرنق مادياً ومعنوياً.

الخطوة الثالثة: تعيين مبعوث أميركي خاص للسودان هو عضو الكونغرس السابق السيد هاري جونستون بدعوى مراقبة حقوق الانسان؟!

والتحفظ الذي أبدته الإدارة الأمريكية مؤخراً على المبادرة الليبية - المصرية للمصالحة الوطنية السودانية إنما يعبر بشكل جلي وواضح عن معاداة الإدارة الأمريكية واستخفافها للشعب السوداني كما ويعتبر تدخلاً سافراً في شؤونه الداخلية.

إن هذه المخاطر التي تتربص بالسودان أرضاً وشعباً وحكومة ومعارضة خاصة بعد احتفال الشعب السوداني مؤخراً بانتاج النفط وبتصدير الشحنة الأولى منه عبر ناقلة نفط متجهة إلى سنغافورة، كدفعة أولى وحسب التقديرات التي تشير إلى أن الاحتياطي السوداني يزيد عن (٢) بليون برميل.. هذا كله يجعل من السودان مستهدفاً أكثر من أي وقت مضى.

ونظراً لاختلاف وتباعد المواقف بين الأطراف السودانية المتنازعة وكذلك لتداخل وتشابك المصالح المحلية والإقليمية والدولية.. فإنه لايبدو بأن المصالحة السودانية تسير نحو التحقق على الأقل في المدى المنظور.. ■■

ترويض «شاس» في حكومة باراك

طريق الصهيونية الاشكنازية إلى العولمة*

تكفا هونيغ برناس/ ترجمة: بسمة شاهين

تشارف السلسلة الطويلة من عمليات إعادة التهيئة التي أخضعت لها حركة المزراحيم «شاس» عقب انتصارها الكبير في انتخابات الكنيست الأخيرة (17 عضواً) على نهاياتها، حيث أعلن زعيم الحركة أرييه درعي في 15 حزيران أنه سيستقيل من موقعه في القيادة، وقد حدث ذلك بعد أسابيع عدة من تخليه عن مقعده في الكنيست، كل هذا جاء طبعاً لتسهيل مشاركة شاس في حكومة باراك، إلا أن هذه الخطوات لم تقنع مجتمع «حزب العمل» و«ميرتس» وكذلك حزب «شينوي» الفاشي (وهو حزب جديد يقوده الصحفي لبيبد المعروف بكرهه للعرب، والمزراحيم واليهود الأرثوذكس على حد سواء)، وعبر هذه الترتيبات (التخلص من درعي) فقط كان من الممكن استدعاء «شاس» للمشاركة في ائتلاف باراك، وقد تمكن باراك من إجبار «شاس» على هذا السلوك بعد التلويح بعقد اتفاق مع أرييل شارون، وبهذا نجح في اللحظة الأخيرة بجلبهم إلى الحكومة بأجنحة مقصوصة.

فقط ماعدا شاس:

- وصل أرييه درعي إلى قراره تحت الضغط المستمر من الأب الروحي لـ«شاس» الراب يوسف عوفاديا الذي وصل إلى قناعة مفادها أن بقاء شاس في المعارضة يعني تدمير النظام الصحي وكذلك النظام التعليمي الذي أنشأه «شاس» (المساعدة الحالية ستكون أكثر من 100 مليون شيكل) وبالتالي الحركة سوف تصبح أصغر وأضعف.

ولكن بالمقابل لن يتم منح وزارة الداخلية لـ«شاس» (وهي الوزارة المسؤولة عن الشؤون المحلية) والتي تقرر من يمكن أن يصبح مواطناً اسرائيلياً، إذا لم يكن مولوداً لأم يهودية أو لم يكن معمداً بواسطة حاخام أرثوذكسي)، وربما سيمنح وزارة أخرى مثل وزارة الشؤون الدينية أو وزارة البنى التحتية التي سوف تعطي الحركة بعض العلاقات السياسية والقوى الاقتصادية.

عضو الكنيست السابق أرييه درعي، وبعد أن دُعي من جديد إلى المحكمة ووجد مذنباً بتهمة الاختلاس في محكمة محلية وحكم عليه بالسجن لأربع سنوات، عاد واستأنف إلى المحكمة العليا وهو مازال ينتظر القرار، وفي هذا الوقت مايزال الراب يوسف عوفاديا والكتلة الرئيسية من نشطاء «شاس» على إيمانهم ببراءة درعي.

كما أن العديد من غير المزراحيم، يرون أن اعتقال درعي إنما هو جزء من حملة من البوليس والمدعي العام والهيئة القضائية والمحافل الاشكنازية ضد المزراحيم وعكس عنصريتها تجاههم. والآن بعد انتصار «شاس» في الانتخابات، توحدت جميع الأحزاب في كراهية هذه الحركة الرجعية من «ميرتس» إلى «المفدال» (أصحاب القلنسوات) ، حيث «ميرتس» (اليسار الصهيوني) ، اتهمت «شاس» الأرثوذكسي بأنه يمثل خطراً على الديمقراطية والقوانين، ومنذ الانتخابات أصبحت «شاس» الموضوع الأساسي في المواجهات اللانهائية في برامج المناقشات والمقابلات التلفزيونية، وقد أعلن حزبا



«ميرتس» و«شينوي» مرة تلو المرة أنهما لن ينضما إلى كتلة أو ائتلاف مع «شاس»، ورفعا شعارهما الشهير (فقط ماعدا شاس) مما عكس عبر سيل الإعلانات السياسية أن هدف هذه الانتخابات ليس إزالة نتنياهو وإنما معارضة «شاس».

وحتى بعد استقالة درعي من قيادة الحركة ووعده ألا يتورط بالمسألة السياسية، فإن «ميرتس» و(تقدميين) آخرين من حزب العمل ترددوا وأرادوا التأكد من أن درعي قد استقال حقاً، وممثلي «ميرتس» و«شينوي» الذين اختيروا للتفاوض مع باراك للانضمام لحكومته، حاولوا التأكد إذا كان ممثلي «شاس» لم يتصلوا بدرعي قبل مقابلة باراك، وفي مقابلات مع وسائل الإعلام سئل ممثلو «شاس» عن العلاقة مع درعي كما لو كانوا مجرمين.

استقالة درعي الحقيقية هي القضية الرئيسية التي ووجهت من قبل باراك في صنع ائتلافه الواسع، والذي سوف يضم الحزبين الدينيين للاشكناز «يهوديت هاتوراة» و«المفدال» (الحزب الديني الداعم للاستيطان في المناطق المحتلة).

وفي المفاوضات المستمرة لصنع تحالف مع الأحزاب المختلفة لم يبق شيء من الشعارات والوعود والتصريحات والقرارات التي اتخذها باراك والقادة الآخرون لليسار الصهيوني خلال وقبل الانتخابات، لم يكن هناك مطالب للفصل بين الدين والدولة، (الموضوع الأساسي اليوم هو السلام)، ولايوجد دعوات لوقف الاستيطان (باراك لم يظهر أي اعتراض عندما قام الليكود في اللحظة الأخيرة بإعطاء الضوء الأخضر لإقامة أبنية على الأراضي للوصل بين (معاليه أدوميم والقدس)، واختفت الملصقات التي كانت تشير إلى الليكود والحزب الوطني الديني كأعداء لأمن الدولة ومواطنيها.

غابت الخلافات جميعها، ومنذ اليوم الأول بعد الانتخابات، اعتبرت جميع هذه الأحزاب ماعدا «شاس» والأحزاب العربية طبعاً المرشحة

الفضلى لحكومة باراك.

وأي شخص كان يقول كلمة (مثلاً) ضد إمكانية أن يكون شارون (المهندس الأساسي لحرب لبنان والذي اضطر للاستقالة بعد مذبحة صبرا وشاتيلا عام 1982) مرشحاً كوزير كان يوصف بانه يساري ساذج، ومتنورو «ميرتس» كانوا مستعدين للجلوس في مقاعد الحكومة جنباً إلى جنب مع العنصري تومي لبيبد «شينوي» وأن يعقدوا اتفاقاً معه وأعلنت هذه الحركة، استعدادها لرفع استخدام الفيتو ضد «شاس» إذا أوقف «شينوي» اعتراضه على مشاركة حزب الأشكناز الأرثوذكسي بالحكومة («يهوديت هاتوراه») طبعاً هذا الاتفاق لم يحدث في النهاية. وطبعاً لم تتوقف قلوب ممثلي «السلام الآن» في الحكومة الإسرائيلية عندما أعلن باراك أن من المستحيل أن يسمح لعرب فلسطين المشاركة في الحكومة (على الرغم من أن 93% منهم صوتوا لصالح باراك) ومن جهة أخرى فإن «المفدال» (حزب المستوطنين) و«يهوديت هاتوراه» الحزب الذي فتح نيرانه ضد محكمة العدل العليا في القدس لمسائل ليس لها علاقة بدرعي. أظهر فجاة تفهماً تجاه استراتيجيات حكومة باراك.

وجميع الحروب الثقافية التي حدثت واشتعلت بين العلمانيين والمتدينين قبل الانتخابات تبخرت وبقيت عقبة واحدة تمنع قيام الكتلة هي إصرار المتدينين على عدم انضمام طلاب المعاهد الدينية إلى الجيش في الوقت الذي كان باراك قد وعد العلمانيين بإلغاء هذا الاستثناء.

وعلى كل حال استطاعت الأطراف التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع على أساس ترك الأشياء كماهي.

وقد فكرت ـ منذ البداية ـ جميع أحزاب الأشكناز بانهم سيكونون شركاء طبيعيين في حكومة باراك («ماعدا شاس» وطبعاً الأحزاب العربية) والسؤال هو ما الذي يختبئ خلف قدرة باراك اللامحدودة على جذب جميع أحزاب الأشكناز إلى تآلفه، وماهو الهدف من كل الترتيبات المتخذة لـ«شاس» من اجل انضمامه للتحالف، وماهي القوة الاجتماعية والاقتصادية التي سهلت انتصار باراك وإلى ماذا يشير الكره لـ«شاس» والمزراحيم؟

انتصار باراك / انتصار الأشكناز والبرجوازية الصهيونية:

كان الانتصار في الانتخابات، انتصارا شخصياً لباراك على نتنياهو، إذ حصل باراك على 320 ألف صوت، أكثر من بيرس في انتخابات عام 1996، بينما حصل نتنياهو على 100 ألف أقل مما حصل عليه ذلك الوقت، لكن هذا الانتصار لم يكن انتصاراً لحزب العمل الذي فقد 11 مقعداً في انتخابات الكنيست ولم يحصل سوى على صوت من كل ثلاثة أصوات حصل عليها باراك (قياساً بعدد مقاعد العمل السابق) رغم الكتلة التي شكلها باراك باسم «إسرائيل واحدة» (ضمت غيشر وميماد) ليخلص حزب العمل من أوهامه اليسارية في مواجهة حزب المركز، هذا التحرك من باراك كان خطوة جديدة، لإنهاء الفراق التقليدي بين اليسار الصهيوني والبرجوازية الإسرائيلية، هذا الافتراق المستمر منذ الحكومة الاستيطانية الأولى في فلسطين.

هذا التقارب يحتاج الآن إلى رموز (يسار أقل) لإعداد العمال اليهود للمشروع الصهيوني الجديد وبالأساس طبقة المزراحيم العاملة. هناك حاجة إلى مجموعة مختلفة من الرموز والمهارات وفي كل الأحوال فإن حزب العمل الصهيوني الاشكنازي قد فقد السيطرة على تكوينه.

ايهود باراك ممثل الرأسمالية الإسرائيلية التي تقدمت وافتتحت الطريق إلى أوسلو وأوجدت التواصل بين إسرائيل والاقتصاد العالمي، استطاع الحصول على دعم ضخم من الولايات المتحدة الأمريكية مقابل هذه المبادرات (تقول هآرتس أن دعماً ضخماً قدم من الـ CIA ـ هآرتس حزيران 18). بدورها الطبقات العليا المتوسطة المؤلفة على الأغلب من الأشكناز صوتت بمعظمها لباراك كرئيس وزراء وكذلك فعل العديد من أنصار اليمين العلماني والذين كانوا قد صوتوا في السابق لنتنياهو، بينما صوتوا في الكنيست للأحزاب اليمينية التي تمثلهم.

والعديد من الداعمين للأحزاب الاشكنازية الأرثوذكسية (يهوديت هاتوراه والمفدال) سحبوا دعمهم لنتنياهو، حتى بعض المستوطنين في الضفة الغربية، حيث استطاع باراك انتزاع 18،5% من الأصوات، وحصل على 58،5 % في الجولان، تقريباً كما في تل أبيب64،2% أو حيفا 67،8%، من أهم الفئات التي دعمت باراك كان المهاجرون الروس الذين صوت 90% منهم لصالح نتنياهو عام 1996.

وقد غير 50% منهم أو حوالي 150 ألف ناخب رأيهم خلال الشهرين السابقين لانتخابات 1999 وصوتوا لباراك.

سبب هذا التغيير هو اهتمامهم الخاص بالعلمانية (الرغبة بالسيطرة على وزارة الداخلية) مقارنة باهتمامهم العام كأشكناز (حيث يصبح من الممكن اللحاق بالطبقة الوسطى بعد فترة قصيرة في وضع اجتماعي أدنى) «بروفيسور سامي سموحة /يديعوت احرنوت 15 نيسان». وكما يقول أمنون دانكر «فقد تلقى المهاجرون الروس منهاجاً محددا تعلموا فيه أنهم اشكناز وصوتوا كأشكناز».

انتصار الاشكناز «الإسرائيلية الجميلة»

بالتاكيد اعتبر انتصار باراك انتصاراً للاشكناز كما يرى بعض المحللين مثل يوناثان ناثان (من معاريف) حيث كتب في مقالته المعنونة (ربح الأشكناز) «من بعد الهجرة الروسية أصبح لدينا هنا كتلة اشكنازية رئيسية وصار الموضوع العرقي هو أساس التصويت، وهذه القصة شاهدناها هذا الأسبوع: إنها حكاية«شاس» وحكاية تومي لبيبد، وحكاية باراك أيضاً، طبعاً، حاول باراك أن يحصل على خدمات المصوتين المزراحيم، لكن أقوى قواعده السياسية كانت من الأشكناز العلمانيين الذين تم دعمهم من المهاجرين الروس المتكاثرين في الدولة».

لماذا اندفع الجناح اليميني للعلمانيين الأشكناز إلى دعم باراك؟ ولماذا استقبلهم باراك في حكومته: أرثوذكس وأجنحة يمينية، دون أن يضع أمامهم العقبات التي وضعها أمام «شاس» و«المزراحيم»؟ السبب لايعود فقط للتمديد اللانهائي لمعاهدات أوسلو وموت فكرة إسرائيل العظمى التي أهلت هذه الأحزاب في نظر باراك («العمل» و«ميرتس» و«شينوي») حيث أن قادة «شاس معروفون باعتدالهم السياسي أكثر من باراك نفسه وطبعاً أكثر من «مفدال» وشارون وقادة الليكود الآخرين. إن عرق أحزاب اشكيناز هو مايعطيهم الأهلية في عيني باراك، إضافة إلى الدعم المقدم لهم من البرجوازية الاشكنازية، لقد شكلت «شاس» و«المزراحيم» تهديداً للوضع الاقتصادي والسياسي لهؤلاء، وذهب التقسيم عميقاً جداً، عبر السنين حتى قبل ولادة الدولة، فلقد نشأ هنا مجموعة من الأيديولوجيات والثقافات الواسعة، وكذلك نموذج حياة يرى جميع الاشكناز أنهم يشتركون به، وهو جزء مهم من هويتهم، وهذا مايدعى «الاسرائيلية»، كما يشير المعلق أمنون دانكر «هذا التشابه المحير، تكون من ذكريات، ومعتقدات صهيونية جامدة وحركة الشباب، وأنواع من الكلمات والأغاني والموسيقا الاسرائيلية وصور البومات، ومبادىء تعلمنا كيف نغرم بها».

بالنسبة لدانكر الذي يعبر عن اتجاه غالبية مصوتي باراك من العلمانيين الأشكناز: «غلطة نتنياهو الأساسية أنه انضم إلى أعداء هذه الـ «اسرائيل» وبالتحديد «مزراحيم شاس» وهم يدعون أنه قد أبعد الداعمين لليكود والذين كانوا «اسرائيلين مؤهلين» يمثلون الأفكار السياسية الرئيسية واليمين المعتدل المقبول اجتماعياً والفخورين ببلدهم ويرسلون أبناءهم للجيش ويشجعونهم على التضحية في الوحدات الخاصة».

«الهدف» ١٢ أيلول ١٩٩٩ - العدد ١٢٩٧

التناقضات في حكومة نتنياهو وفقدان دعم كلٍ من «المزراحيم» و«الاشكنازيم»

يزعم دانكر أن انتصار باراك هو انتصار للـ«إسرائيلية» وسوف يوقظ القوة المعادية، وكان هناك خوف من أن القوى السياسية التي يحتاجونها من الأشكناز سوف تضعف مما يسبب خللاً في دعم جهود باراك.

هذا الخوف تم تناوله في المحافل الوطنية، كخطر على الديمقراطية، لذلك جمع نتنياهو و«شاس» وجميع أحزاب الأرثوذكس معاً وأشير لهم كأعداء للقانون وأصبح الشعار في الانتخابات «فقط ماعدا نتنياهو» لكن هناك فارقاً بين حرب نتنياهو لهذا التكتل وانفصال المزراحيم عنه، فنتنياهو الشعبوي الجديد توجه لإنشاء تحالف يميني ضد التكتل والنظام والحكومة ومؤسساتها (الأحزاب والكنيست والمحكمة العليا) حاول نتنياهو أيضاً أن يجرب المشروع الليبرالي الصناعي الذي تم تبنيه من قبل حزب العمل على عكس رغبة بعض القوى الصناعية والمالية في الدولة والتي بقيت أكثر رئيسية في سياسة حزب العمل الاقتصادية، بقي نتنياهو يطالب بحرية تجارية أكبر، وعلى كل حال هناك تناقض مع القوى النافذة مثل «ميلتون فريدمان» التي لم تهتم ببعض المواضيع المحلية مثل المستوطنات وأيضاً الهجرة وأمن الدولة، وهي مواضيع دعمت من نتنياهو. شارون والذي ينخرط بقوة في هذه المواضيع الصهيونية، يفهم هذا التعارض جيداً لذلك يقف إلى جانب الاتجاه الأقوى للمتنفذين مما يجعله شريكاً مناسباً لباراك في حكومته وهذا عرض عليه وزارة المالية.

الشيء الآخر الذي واجهه نتنياهو أن قواعد قوته كانت تتألف أساساً من المزراحيم الذين يشكلون أغلب البروليتاريا الإسرائيلية وهم الضحايا الأساسيون لسياسة نتنياهو الاقتصادية وعلى النقيض فإن حزب العمل يمثل التآلف الغريب بين الطبقات العليا والوسطى الذين يعكسون بدورهم وضعية الأثنية الاشكنازية.

هذه الكتلة تقوي مواقعها عند الطبقات الدنيا (المزراحيم) والذين بقوا دائماً مبعدين عن مراكز القوى ومراكز الثروات مع الدعم السخي من الدولة.في ضوء التناقضات بين السياسة الليبرالية الجديدة لنتنياهو ومصالح المزراحيم الذين دعموه، فقد كانت مجرد مسالة وقت لكي يدركوا الصلة بين انفجارهم الاقتصادي وتناقضات الثقافة الجيدة مع هويتهم المزراحية، عندها قاموا بالبحث عن إطار سياسي مستقل «شاس» وهو الذي سوف يمثلهم بشكل مخلص حسب فهمهم الخاطىء، لذا فإن 250 الف تقليديين ليسوا من الأرثوذكس بل مزراحيم ديمقراطيين غادروا الليكود وصوتوا لـ«شاس».

لماذا عوقب «شاس» ولماذا الخوف من «شاس»؟

هذا الارتفاع الغير متوقع في تعداد «شاس» أعاد تعريف العدو الحقيقي وسبب التغيير في المصالح الطبقية والوضوع العرقي في العاصمة الإسرائيلية.

وعندما أعلن انتصار باراك احترقت الكراهية ضد«شاس» والمزراحيم وكسرت كل ماقيدهم في الماضي، وحل شعار«ماعدا نتنياهو» مكان «ماعدا شاس» والذي نشره الآلاف من الشباب الأشكناز وصرخوا به في ساحة رابين في تل أبيب، ونفس الشعار كان في مانشيتات الصحف اليومية على يد ممثلي العاصمة، والأكاديميين التقدميين وفي المقابلات التلفزيونية والمقالات. يريد«شاس» كحزب أن يغير القوانين وهو بالكاد يملك قواعد حقيقية، وهذه الإرادة نابعة من حقيقة أن قادة «شاس» واتباعهم يؤمنون ببراءة درعي رغم قرار المحكمة.

ولكن مما ذكرنا سابقاً، فإن العديد من الناس والذين ليسوا أعضاء في شاس كالبروفيسور روث غافيرن من معهد الحقوق في الجامعة العبرية قد قام بنقد قرار هيئة المحلفين، لكن الإيمان ببراءة درعي لم يؤثر على قرار المحكمة، وعندما سئل لماذا علينا دفع ضرائب إذا كانت الحكومة تستخدم المال لإصدار قوانين معادية للدولة، مثل مايتعلق بعطلة السبت أجاب الراب يوسف عوفاديا بما معناه أن قانون الدولة هو القانون.

إن سطحية القيم الديمقراطية والتي تبدو كدافع لليسار الصهيوني تتضح تماماً، عندما نلاحظ صمتهم اليوم بينما يحتل المستوطنون الهضاب في المنطقة المحتلة عام 1967، وموافقتهم على تمهيد الطريق للكتل العربية للدخول في تحالف باراك وصراخهم حول خطر الأرثوذكس على الدولة، ليس له أي أساس من الحقيقة.

تحيط بقادة «شاس» الأرثوذكسي دائرة صغيرة من الأنصار«تحيطها دائرة أكبرمن المتدينين ولكن أكبر دائرة لمصوتي «شاس» تأتي من التقاليد وليس الدين.

يقول سامي سموحة (من جامعة حيفا في 9 نيسان في يديعوت احرنوت) «لقد صوت الناس لـ«شاس» ليس (بسبب) وإنما (بالرغم من) اتهام درعي، إن التصويت لـ«شاس» في انتخابات 1999 هو الأكبر جدية للمعارضين منذ أعمال الشغب في وادي صليبا عام 1959 وعملياتٌ «الفهود السود» عام1971 (الانتفاضتين الأكثر عنفاً للمزراحيم) إنها صرخة يأس من المزراحيم التقليديين (وليس الأرثوذكس) من الطبقة اللامحظوظة في عمق الفقر، إن غالبية الناس الذين جاؤوا من المغرب هم ثالث من صوت لـ«شاس» من المزراحيم، وهذه ظاهرة مدهشة مما يظهر درجة الألم الذي يتعرض له داعمو «شاس» الذين في طريقهم للطبقة الوسطى واغترابهم عن الدولة وتحالفاتها، إن حركة «شاس» تعاقب عبر تقييدهابالحدود والأهداف التي رسمها الاشكناز لها، ولكنها طورت وسائلها رغم الحدود المفروضة عليها لتتقدم.

إن البرجوازية الإسرائيلية التي احتاجت قليلاً لدعم «شاس» الأرثوذكسي، أحست بوضوح بالتهديد بأن ربع مليون انضموا لـ«شاس» وأن المزيد سينضم لاحقاً، وقد فقدت البرجوازية الإسرائيلية الاشكنازية قدراتها أما م هذا التهديد، وبالتالي أدى سقوط الأحزاب الأيديولوجية الصهيونية الاشكنازية (العمل والليكود) إلى تقسيمات جديدة للخارطة السياسية وصعدت الأحزاب النشطة، اقتصادية وتجارية..الخ مثل «شاس» و«الأحزاب الروسية» وحتى «العربية» ولكن هذا التقسيم لم يصل الى القاع الاجتماعي الذي أبقي بواسطة الحزبين الكبيرين بمثابة (الشرق) الاجتماعي، وخلق التمزق الحزبي هناك التجمع الاشكنازي الصهيوني الموحد الذي يهدف إلى الإمساك بالقوة الاقتصادية، والسياسية لإثبات انهم وحدهم سوف يقطفون ثمار الاستيطان الصهيوني.

إن عرقية المحللين والباحثين والمستشرقين هي السبب بتقييد شاس والأحزاب الروسية كـ(مؤمنون) وهكذا، فإن شاس والأحزاب الروسية يذكروننا ببدايات الدولة عندما كانت الأحزاب الكبيرة أكثر وأقل سيطرة اجتماعية في مجالات الحياة الطبقية والقيم الثقافية.

يبدو أن صراع الطبقات الإسرائيلية في المجتمع الإسرائيلي بدأ بالظهور خلال الانتخابات الأخيرة، هذا الصراع غير محدد بإقناع المجتمع المحلي (أنه تحت الحصار) ويفسر فقط بمسائل عرقية، ولكن يبدو أنه للوهلة الأولى يمكننا رؤية التطور لشكل الطبقات العرقية وتنظيمها والتي قد لاتكون شريكاً في التضامن التقليدي بين حركة العمل الصهيونية والبرجوازية الاشكنازية، صحيح أن قيادة «شاس» مازالت بعيدة عن توسيع جدول أعمالها ليتضمن خوض الصراع الطبقي، ولكن يبقى شيء واحد واضح أن الفجوة بين المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية ليست واسعة وأبعد مما تعودوا أن تكون والاشكنازية التي يجري التأسيس لها أبعد ماتكون عن التحكم في هذه العملية في المهد ■■

(*) News from within/ vol VX No7 July 1999

الفضائح المالية في روسيا:

سكرات موت القيصر الجديد

حسن العاصي



كشفت وسائل الإعلام الغربية والروسية عن فضيحة جديدة ضمن مسلسل الأزمات الإقتصادية والسياسية التي تغوص الحكومة الروسية في وحلها بصورة متواصلة منذ حوالي العامين.

إذ تحقق حالياً السلطات الأمريكية والبريطانية والسويسرية في اتهامات بأن عصابات الجريمة المنظمة. ورجال أعمال روس، ومسؤولين كباراً في الحكومة الروسية قد حولوا نحو عشرة إلى خمسة عشر مليار دولار خارج روسيا من الأموال التي تم اختلاسها عن طريق «بنك أوف نيويورك» بما في ذلك مساعدات من صندوق النقد الدولي، فيما وصف بإحدى أكبر قضايا غسيل الأموال في العالم. ولمعرفة حجم هذه الإختلاسات وإلقاء ضوء على لوحة المشهد السياسي الروسي فقد تحدث مصدر في اللجنة المصرفية بمجلس النواب الأمريكي الذي سيعقد جلسات استماع إلى فضيحة تبييض الأموال، الشهر المقبل والتي تتوجه اتهامات في إطارها أيضاً إلى نائب الرئيس الأمريكي «آل غور» وأن التحقيق قد يكشف قضايا مماثلة.

ورأى أن رجال المافيا الروس ربما اختلسوا مبالغ أكبر كانت مخصصة للحكومة الروسية ضمن برنامج المساعدات الأمريكية لروسيا. واعتبر البعض أن هناك تواطؤاً على مستوى عال داخل الحكومة الروسية. كما أن التحقيق قد أفضى إلى أن عشرات الملايين من الدولارات قد اختفت من حساب مصرفي فتحته الحكومة الروسية لإيداع عائدات بيع القمح الذي تقدمه الولايات المتحدة وتعيد موسكو بيعه بأسعار السوق. ورغم أن الرئيس السابق للبنك المركزي الروسي قال: بأن القروض التي منحها صندوق النقد الدولي لروسيا لم تمس ولم تمر عبر بنك أوف نيويورك إلا أن المحققين يشيرون إلى أن التحقيق يطال هذه المبالغ أيضاً وأن الاتهامات تطال ١٣ من المسؤولين الروس الكبار وتصل تشعبات الفضيحة إلى مؤسسة الرئاسة وإلى الرئيس يلتسين نفسه وعائلته. ووفق مصادر النيابة السويسرية التي ساهمت في كشف الفضائح المالية في روسيا أن بهجت باكولي مالك شركة «مابيتكس» قد حول مبالغ كبيرة إلى مدير اعمال يلتسن، وهذه الشركة حصلت على مقاولات كبرى للقيام بأعمال البناء في الكرملين ومواقع رئاسية أخرى وكان باكولي هذا قد حول عام ١٩٩٤ مبلغ مليون دولار إلى حساب يلتسن لتغطية مصروفات جيب أثناء زيارة يلتسن لهنغاريا والتي استغرقت يوماً واحداً فقط.

إن روسيا وهي على أبواب الإنتخابات التشريعية تبدو تعيش أسوأ أيامها، فالرئيس يلتسن الذي أراد من وراء إقالة بريماكوف إثبات حضوره السياسي وإيصال رسالة إلى كافة الوان الطيف السياسي بإمكانياته على الفعل والتأثير وإنه مازال قادراً على قلب الطاولة على رؤوس من يريدون إقالته ومحاكمته، وجد نفسه في مواجهة قاسية مع أخطر حليفين له وهما بريماكوف المقال، ولوجكوف القوي محافظ موسكو، ليس فقط بسبب رصيدهما الشعبي الذي يؤهلهما للحصول على الأغلبية في البرلمان، وإنما أيضاً يمكن أن يغطي تحالفهما في الانتخابات الرئاسية التي ستجري العام ٢٠٠٠. وهذا التحالف بين الرجلين يشكل كابوساً للكرملين لأن فوز أحدهما بمنصب الرئاسة ـ وهذا ما هو متوقع حسب استطلاعات الرأي ـ يعني رفع الحصانة عن مصالح النافذين في الكرملين بكل ما يعنيه ذلك من فتح ملفات الفساد والرشوة واختلاس الأموال العامة وإعادة النظر في برنامج الخصخصة التي استطاع بواسطتها المليونير اليهودي «بيريزوفسكي» شراء ممتلكات القطاع العام بأسعار وصفها رئيس الوزراء السابق «نيكولاي ريشكوف» بأنها تثير البكاء لبخسها، أما محافظ موسكو فقد عدها أكبر عملية نهب في التاريخ، وبريماكوف الذي يجيد اللعب على الأوتار الحساسة، كان قد دعا إلى ملاحقة الجرائم الإقتصادية كائناً من كان مرتكبها، وهي مسألة تمس مشاعر الروس الساخطين على «القطط السمان». هذه الملفات وغيرها كان المدعي العام الروسي قد «تورط» بنفض الغبار عنها فاستحق غضب الرئيس يلتسن وعزل من منصبه ومنع من السفر وطبعاً يحتل ملف بيريزوفسكي مكان الصدارة فيها. أما ابنة يلتسن فإنها تفضل إشعال حرب نووية في روسيا كما يتندر الظرفاء الروس. على أن ترى لوجكوف أو بريماكوف يحتل كرسي والدها الفخم في الكرملين وهكذا أصبحت عشيرة الرئيس وعرابوها تستولي على عقل المواطن الروسي بعد أن سيطرت على معدته ويبرز السؤال المعتاد، ما هو موقف المواطن الروسي من الحرب الإعلامية بين المراكز المالية في بلاده التي ليس له فيها ناقة ولا جمل؟ الجواب هو أن الشارع الروسي تسوده حالة من الإحباط وخيبة الأمل وسط أكثر من خمسين مليون روسي معدم وديون خارجية تقدر بـ(١٥٠) مليار دولار، تكلف روسيا (٤,٥) مليار دولار سنوياً كأقساط وخدمة للديون مما يدفع المراقب للإعتقاد أن الروس قد بلغوا حالة من عدم الاكتراث بما يجري في بلادهم، بحيث يتعاملون مع حرب «العشائر المالية» وكأنها في بلد آخر، فبعد أن كانت حكومة بريماكوف قد بدأت بإحداث اصلاحات اقتصادية حقيقية حيث وصلت نسبة النمو في الانتاج إلى (٢٣,٨) في المائة بعد أن كانت (١٥) في المائة، وتم خفض معدلات التضخم من (٢٨) في المائة إلى (٣) في المائة، وارتفعت نسبة المؤسسات الصناعية التي تدل مؤشراتها على انها طبيعية من (٢٧) في المائة إلى (٤١) في المائة. لكن مافيات وطواغيت المال الذين فاجأهم هذا النهوض الاقتصادي شنوا حملة على حكومة بريماكوف سببها أنه بعد أحداث ١٧ آب ١٩٩٨ تم إقصاء مدبري هذه الحملة عن التلاعب بأملاك الدولة والأموال العامة، وقطعت اللجنة الحكومية برئاسة «يوري ماسلوكوف» التي تولت ملف الاقراض، الطريق أمام مافيات الكسب السهل، وخيم على طواغيت المال خطر التعرض للمسؤولية الجنائية لتورطهم في الاختلاسات، ولتفادي ذلك أقدموا على افتعال أزمة سياسية من شأنها أن تشل عمل الأجهزة الأمنية، وتتيح لهم العودة إلى مؤسسة الحكم. وهم ذاتهم الذين ضغطوا على يلتسن كي يحل البرلمان عام ١٩٩٣ بعد أن طالب البرلمان في حينه بعزل بعضهم من مناصبهم، وكشف هؤلاء عن قوتهم وتأثيرهم على الرئاسة بعد حل البرلمان، إذ أصدر أكثر من عشرة مراسيم رئاسية تمنح إعفاءات ضريبية لعدة مؤسسات من بينها «المؤسسة القومية للرياضة» التي اختلست نحو (٥٠) تريليون روبل من المال العام. وهم ذاتهم المتعطشون لاستثمار التوتر السياسي الحالي وحالة الفوضى الاقتصادية، وينتهزون الفرص لتخويف يلتسن ببعبع الانتقام الشيوعي عبر وسائل الإعلام وعبر المقربين منه، بل ويحرضونه على حل مجلس الدوما وإعلان حالة الطوارئ بحجة العمليات العسكرية في داغستان وقرغيزستان، ولايتوانون عن فعل أي شيء للاحتماء خلف ظهر الرئيس لتجنب المساءلة القانونية والجنائية.

وبصرف النظر عما ستشهده روسيا خلال الأسابيع القليلة القادمة من صراعات بين مختلف التيارات وبين يلتسن، وما يمكن أن تفضي إليه نتائج التحقيقات في الفضائح المالية، وبصرف النظر عن وضع المعارضة الروسية التي تشبه غرباناً أبيض وسط عشرات الغرابين السوداء التي تنعق من الصباح وحتى المساء، ولاتترك للمواطن الروسي مساحة من الوقت لالتقاط انفاسه، وتقوده حيث تشاء، فإنه من الواضح أن يلتسن الذي يجيد إعادة انتاج الأزمات بشكل دوري فإنه يتمسك بالسلطة حتى الرمق الأخير من حياته، ونظراً لسرعة حركة الأحداث السياسية والاقتصادية في روسيا، وللظروف الصحية ليلتسن، وتفاقم الأزمات التي وصلت إلى أبعد مدى لها على كافة الصعد، فإن روسيا تقفز في المجهول، ومهما حاول يلتسن الإمساك بآخر ما لديه من أوراق قوة فإنه يلعب في الوقت الضائع، والسؤال المطروح هو: هل يبقى ثلاثة عشر قطاً سميناً يتحكمون ويسرقون حياة وأحلام ١٥٠ مليون روسي ■■

«الهدف» ١٢ ايلول ١٩٩٩ ـ العدد ١٢٩٧



الهدف الثقافي

الحملة على إدوارد سعيد
حملة لتشويه رواية الضحية!

الحملة المفترية، الشعواء، التي شنتها مجلة «كومنتري» اليهودية، اليمينية في أمريكا بقلم الكاتب الإسرائيلي «جستوس ريد فاينر» على إدوارد سعيد، ليست حملة التشويه الأولى التي تشنها هذه المجلة، المشبعة بروح الكراهية والعنصرية اليهودية ضد البشر بصفة عامة، وضد العرب والفلسطينيين بصفة خاصة.. بل هي الثالثة من نوعها، إذ قامت المجلة نفسها (حسب إدوارد سعيد) سابقاً، وعلى إثر صدور كتابه «قضية فلسطين» بنشر مقال بعنوان: «رسالة مفتوحة إلى إدوارد سعيد» حاولت من خلاله النيل من مصداقية هذا المثقف الشمولي، الذي استطاع بنزاهته العلمية ونفاذ بصيرته أن يفكك المؤسسة الثقافية الأمريكية، والغربية ويخترقها، وهي سابقة لم يستطع أي مثقف من قبله أن يقوم بها، ومن هنا اكتسب هذا المثقف والباحث صدقيته وسمعته الحسنة، التي راجت في أرجاء الكون.

كذلك قامت المجلة إياها، قبل حوالي عشر سنوات بنشر مقالٍ آخر «تضمّن هجوماً عنيفاً على إدوارد سعيد» وكان بعنوان: «بروفسور الإرهاب».

إذن الحملة التشويهية الشرسة ضد سعيد ليست جديدة لكن الجديد، المثير للريبة والشك ـ كما يرى سعيد، وكما نرى معه ـ هو توقيت هذه الحملة، التي تأتي قبل أيام من صدور «مذكرات سعيد» التي تروي فصولاً من سيرته الذاتية في طبعتها الإنكليزية في نيويورك ولندن.

لماذا؟ في الحقيقة، هناك أكثر من سبب يدعو إلى هذا الشك، فأولا: هذه الحملة، هي ضربة استباقية تشنّها الأوساط اليمينية اليهودية، العنصرية، الغاية منها تخفيف التأثيرات الإيجابية المحتملة التي ستتركها رواية سعيد في الأوساط الثقافية والأكاديمية الغربية ليس فقط لأنها رواية سعيد ـ الفرد، وإنما لأنها ومن خلال ذلك هي رواية الشعب الفلسطيني، وبالتالي رواية الضحية التي تحكي قصة تشرّد هذا الشعب، وما عاناه من إرهاب لإرغامه على ترك وطنه.

إن عقول الإسرائيليين، لاتحتمل أن يقوم واحد من الضحايا (بما يمتلك من سلطة معنوية، ومصداقية معرفية، ونزاهة) بتوصيل صوت شعبه، ورسالته إلى العالم وإعادة كتابة الرواية الحقيقية لمسيرة الآلام التي عاناها هذا الشعب، لأن المنتصر في العادة هو الذي يكتب روايته، ويعممها، والعالم سيرضى بهذه الرواية خاصة وأن الصوت الآخر مغيّب ومغلوب على أمره حكماً، لذلك فأن يقوم مثقف فلسطيني له هذه السمعة الجيدة «المصداقية على الصعيد العالمي بإعادة كتابة الرواية الأخرى باعتبارها سيرة ذاتية تمتلئ حماسة وعاطفة، يستكشف فيها الإحساس بالتشرّد، الذي تملكه في بيئته الثقافية، وعائلته على السواء».

هذا الأمر، لاتحتمله العقول الصهيونية التي لاتريد سوى تعميم صورتها، وروايتها المزيفة والكاذبة أساساً.

إن الحملة الشنيعة على إدوارد سعيد لاتستهدف شخصه ـ كما قال ـ بل تستهدف الشعب الفلسطيني وروايته (غير المكتوبة) لاسيما ونحن على أبواب النظر في قضايا الحل النهائي، ومن ضمنها قضية أكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني يتطلعون بتوق إلى الحصول على حقوقهم العادلة، وعلى رأسها حقهم المقدّس في العودة إلى أرضهم التي اغتصبت بالعنف والقوة ■■.

رحيل الشاعر اليمني عبد الله البردوني

يطفئ شموعه السبعين دون تلويحة وداع!

تهامة الجندي

يرحلون غير راغبين باستقبال قرن جديد، يعدنا بمزيد من الخراب.. يطوون أجنحة كسرها الزمن الرديء، ويصعدون نحو سماوات الحلم، ويتركون معانيهم البيضاء منثورة في فيض من الإبداع يغسل أرواحنا كلما تكاثف في ثناياه الهشمة الغبار.. وها هو البردوني ينضم إلى قافلة الرفض هذه، ويتبع خطا الدرّس والبياتي، وينسحب من عالم شحت أنواره، ولم يعد يكترث بالشعر والشعراء.. ها هو يرحل بعد سبعين عام من التمرد والانفعالات الحادة التي انسكبت شعراً وأحلاماً ومواقف استنكرت واقع القهر والتخلف والتشظي، وآمنت بقوة الأمة وإرادة التجاوز.. ها هو يطفئ شموعه السبعين ويهجر أرض الخراب دون كلمات أخيرة، دون تلويحة وداع..



ولد الشاعر عبد الله البردوني عام ١٩٢٩، في قرية البردون باليمن، ولد وسط أسرة فقيرة ومحيط اجتماعي متخلف، ومغلق على التقاليد البالية.

وفي سنوات طفولته المبكرة أصيب بمرض الجدري وفقد بصره إثر ذلك وهو لما يزل في الخامسة من عمره. وهذه المأساة الجارحة رسمت إبداعه وحياته بخصوصيات جمالية استمدت ملامحها من سعة البصيرة وعمق الإدراك وحركة الحواس الداخلية.

تلقى البردوني تعليمه الابتدائي في كتّاب القرية عن طريق السمع. ثم التحق بالمدرسة الشمسية بذمار حيث درس النحو والتفسير والفقه والشرائع وفي عام ١٩٤٩ دخل السجن لمدة تسعة شهور على إثر انقلاب فاشل غادر بعدها ذمار إلى مدينة صنعاء حيث التحق بدار العلوم وبدأ ينهل من العلوم الوضعية، وحصل على ليسانس في اللغة العربية والفقه.

اهتم البردوني بتوسيع وتعميق ثقافته، وفي بداياته اهتم بالشعر والتاريخ القديمين، ثم ما لبث في الخمسينات أن اطلع على الثقافة العربية والعالمية المعاصرة ثم توغل في أعماق التاريخ اليمني السياسي والشعبي إلى جانب انشغاله بالثقافة، شغل مناصب عدة وسعت من تجربته العملية والحياتية، فقد عمل محامياً وقاضياً وأستاذاً للأدب العربي في دار العلوم ورئيساً لاتحاد الأدباء في اليمن، وموظفاً في إذاعة صنعاء، وهذا التنوع المهني والثقافي لون تجربته الكتابية بسمات فكرية خاصة، سواء تعلق الأمر بما أبدعه من شعر أو ما كتبه في نقد وأدب شعبي أو دراسات في مجال التاريخ الأدبي والسياسي.

بدأ البردوني رحلته في عالم الشعر منذ الأربعينات وتكللت مسيرته بأحد عشر مؤلفاً شعرياً استحق عليها الشهرة والمجد على الصعيدين المحلي والعربي وجائزة السلطان عويس للشعر

عام ١٩٩٤ ومن أعماله «بلقيس» ١٩٦١، «في طريق الفجر» ١٩٦٧، «مدينة الغد» ١٩٧٠، «كائنات الشوق الآخر» ١٩٨٧، «جوّاب العصر» ١٩٩١.

وحين سئل البردوني في إحدى الحوارات الصحفية عن سر خوضه في غمار الشعر أجاب: كان لابد أن أكون شاعراً لأني نشأت نشأة مريرة بحكم العمى الذي أصابني.. هذه العاهة تضطر حاملها إلى أن يبحث له عن طريق ووسائل لإثبات وجوده في هذا العالم المزدحم. ثم استطرد قائلاً في توصيف حالة الإبداع الشعري بانه يشعر بفراغ غريب في داخله يمتزج بأحزان مبهمة وهامسة، هذا السكون يجعله مستعداً لإبداع القصيدة ولحظة الإبداع الشعري تحدث فجأة وفي أي وقت في الليل أو النهار أو في أي مكان في السجن أو المنفى، الحالة الشعرية تفرض نفسها.. وهو يبدأ بتخيل القصيدة ويكتبها في عقله إلى أن تكتمل فيمليها كاملة على أحد أصدقائه.

وعن صلته بعالم المرئيات يقول البردوني في حوار آخر: «أتذكر أني رأيت بعض المشاهد، ومازالت ألوان الخضرة والحمرة والصفرة، انها رؤية مبكرة ولم أعد أتذكر هذه الألوان بمعناها الصافي.. لكني أستطيع أن أحدد الألوان الأكثر إثارة وأعطيها صفات، إني أسمع أصوات الخضرة كصوت رقيق، والحمرة كصوت أبح.. والبياض صوت هامس، لقد ساعد العمى على حدة الحس بتصوير المرئيات والأهم من ذلك أن اللغة العربية، لغة مبصرة تجسم الصورة وتعطي فكرة عنها». ويرى البردوني أن المؤثرات التي شكلت ملكته الشعرية أربعة هي الأصالة الداخلية، وسعة السمع أو الباطن الذي يضفي على المسموعات ألواناً وظلالاً وأسراراً ثم الحساسية بالأشياء والكائنات والتحاور معها باطنياً وأخيراً القدرة على حضن وتمثل كل وافدات الثقافة. وإذا كان كل ما قاله الشاعر يكشف عن خصوصية الحالة الإبداعية المعاشة بدءاً من الإحساس والإدراك مروراً بالتخيل وصولاً إلى فعل الكتابة وآلياتها، لماذا يتميز نتاجه الشعري وما هي المراحل التي عبرها أثناء صيرورته الطويلة؟



في بحثه المستفيض حول الصورة الشعرية لدى البردوني يقول الناقد والشاعر وليد مشوح: قبض البردوني عمود الشعر بيد خبيرة وأخضعه لتشكيل حداثي غني بالمضامين والأفكار ووقائع الحياة اليومية بكل مافيها من معطيات الرفض والقبول، وقد أخذ المنحنى النفسي لتكوين الصورة الفنية عنده مساراته عبر جسور قامت أساساً على دلالات سيكولوجية منها انعكاسات طفولته البائسة التي انسكبت بانحياز واضح نحو الفقراء والطبقات المسحوقة، وقد أحس أن اليمن بحاجة إليه فأرخ أحداثه ووقف إلى جانب القضايا الملحة للجماهير المقهورة، وهو في ذلك لم يكن شاعراً وطنياً بل شاعراً قومياً بامتياز.

بدأ البردوني تجربته الشعرية مقلداً لشعراء العصور الذين سبقوا عصره.. فقد اقترب من أبي العلاء المعري في تأملاته الفلسفية، ومن المتنبي في توليفه للغة الشعرية خارج المألوف النحوي، ومن أبي تمام في زخرفة القصيدة لكنه منذ ديوانه «أرض بلقيس» بدأت هوية البردوني الشعرية تظهر، لتنضج شخصيته وتتفرد في دواوينه الأربعة «مدينة الغد»، «لعيني بلقيس»، «السفر إلى الأيام الخضر»، و«وجوه دخانية». أما في ديوانه «مرايا الليل» فقد بدأ ينفتح على التجارب والمذاهب الشعرية الحديثة أما في دواوينه اللاحقة فقد أخذ ينتقل إلى مناطق أخرى تتعلق بتحديث اللغة وتطويعها، وإيجاد تقنيات جديدة لتشكيل الصورة الشعرية على أساس من دينامية اللغة وتكثيف الرمز من خلال تفكيك المألوف التشبيهي في الصورة (١١٧-١٦٩).

يلاحظ الباحث أيضاً أن قصائد البردوني كانت تمزج بين مذاهب شعرية متعددة هي الكلاسيكية والرومانسية والسوريالية وأحياناً الوجودية والعبثية وتغلب عليها السمة الفردية وتتميز بتفاوت طبقة الصوت الذي يتراوح ما بين العلو الذي يقترب من الصراخ، وما بين الهدوء الذي يصل إلى حدود الهمس، وذلك تبعاً للحالة النفسية التي يعيشها الشاعر وحدة انفعالاته، كما أن الإحساس بالغربة والتشاؤم وفلسفة الموت هي المواضيع الطاغية في شعر البردوني.

أما فيما يتعلق بتحامل الشاعر على المفاهيم المجردة والصور العقلية فالباحث يؤكد أن النور في شعر البردوني هو السيد المتسلط دون منازع.. وهو ينعكس بدلالاته الإحساسية والشعورية بشكل واضح، ويتوزع حسب اتجاه القصيدة إلى محاور هي:

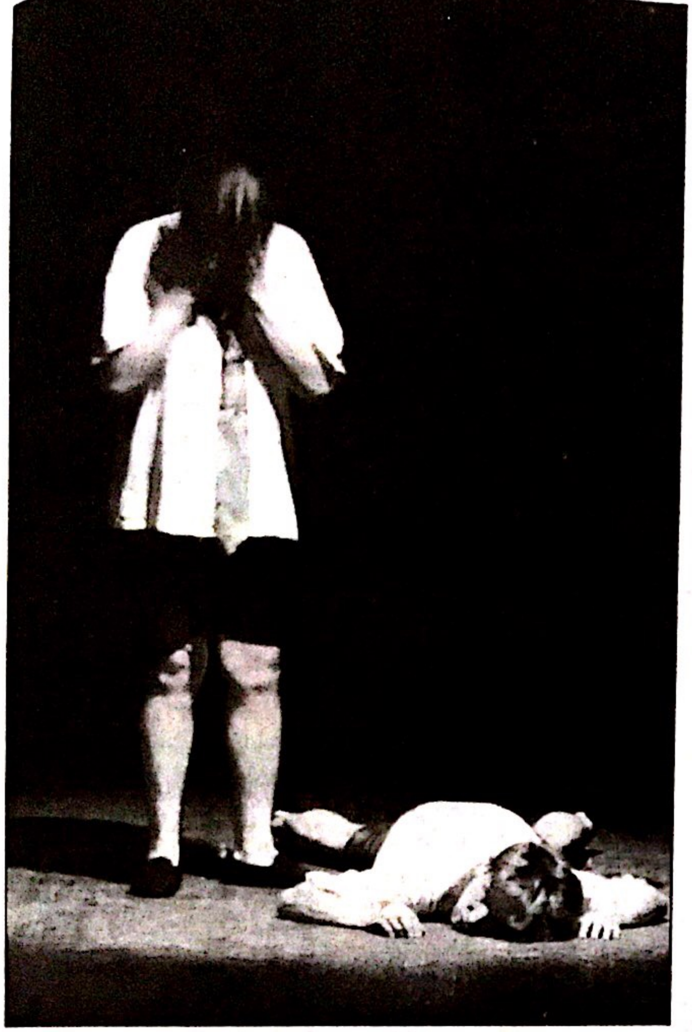
١- البياض والشفافية: ومنها السنا، الضياء.

٢- المصادر المولدة للنور وأفعاله كالبدر والهلال والفجر.

٣- انعكاسات النور: ساطع متألق.

٤- الثنائيات اللفظية: نور وظلام ليل ونهار (٥٨-٥٩).

تستمد الصورة الشعرية لدى البردوني حيويتها وقوة تعابيرها من تلك العلائق الداخلية والخارجية التي تمسك بعناصر قصيدته من حيث البناء والتشكيل الفني والتوجهات الثأرية - الفلسفية، فالمجازات والتشابيه البليغة والحركة الدؤوبة والمتأججة باستمرار، وتقنية الحوار والمناجاة الداخلية وتلك الرموز المستقاة من عمق التاريخ بأساطيره الكثيرة وموروثاته الشعبية الفنية التي تحتفي بها قصائد البردوني، مضافاً إليها هموم الواقع بأبعادها الأكثر تقدمية ومعاصرة جعلت من شعر هذا الشاعر المتمرد محطة أساسية من محطات الشعر العربي الحديث بتجلياته الأكثر اشراقاً وألقاً ■■



العرض المسرحي: "هكذا أفضل"

هاجس التغيير..

والخروج من المستنقع!

علي الكردي

العرض المسرحي «هكذا أفضل» الذي شاهده الجمهور الدمشقي على خشبة القباني بدمشق، عن نص لغريغوري غورين من إعداد وإخراج أمجد طعمة، كان مفاجأة سارّة للكثيرين من متابعي الحركة المسرحية، والجمهور المسرحي في سورية، وذلك لأكثر من سبب.

فأولاً، نحن أمام فرقة هواة، هي فرقة (المسرح الجامعي) ويتوقع المرء عادةً من فرق الهواة مستوىً متواضعاً، لكن المفاجأة أن يكون هذا العرض في مستوى من أهم عروض المحترفين التي شاهدناها خلال الموسم الحالي، إن لم يتجاوز بعضها في بعض المناحي، سواء على مستوى المضمون وجرأة مقولة العرض، أو على مستوى المعالجة الفنية والحلول الإخراجية التي كشفت أن وراء هذا العرض، فناناً متمكّناً (أمجد طعمة)، يجيد قواعد اللعبة المسرحية، ويمتلك أدواتها الفنية.

يمكن القول: أن هذا العرض، يندرج في إطار العروض التي من الممكن أن نطلق عليها تسمية «المأساة ـ الكوميدية»، التي تبدأ بدايةً جذلة، وترتبك بشكلٍ مضحك، ثم تنتهي بشكلٍ محزن، لكن الوصف المدرسي السابق، لايقارب تماماً العرض الذي شاهدناه لأن معدّ العمل، ومخرجه أضاف إلى ذلك المزاوجة بين الحدث المركزي في العرض، الذي يعود زمنياً إلى التاريخ المغرق في القدم، مع مجموعة أحداث تناولها على شكل مشاهد سريعة واخزة، تتناول قضايا ومشكلات راهنة، وقد استفاد المخرج من عناصر العرض المسرحي (الديكور، الألبسة، الإضاءة، الموسيقى، والمؤثرات الصوتية) في عملية القطع والانتقال ما بين المشاهد التاريخية، والمشاهد المعاصرة، على نحوٍ سلس ومنسجم، ولعل أهم ما في هذا العرض هو الحلول التي قدمها المخرج في عملية الانتقال هذه، والتي تتابعت بتناغم دون أن يسيء إلى إيقاع العرض العام، أو يثير شكلاً من أشكال التنافر بين المشاهد.

تنهض فكرة العرض على قيام أحد الشخصيات بحرق معبد المدينة فيتم اعتقاله، ويبدأ التحقيق معه لمعرفة دوافعه في الاعتداء على المقدسات. خلال مجريات التحقيق، يتكشّف مدى الفساد المحدق في بنية المجتمع ومؤسساته ككل، وكيف يحاول الجميع الاستفادة من هذا الحدث وتوظيفه لخدمة أغراضه الخاصة، والمفارقة أن من قام بهذا الفعل يعرف مسبقاً طبيعة التركيبة السائدة، وغايته تكون فضح هذه التركيبة وتعريتها، ومن أجل ذلك، يبدأ لعبته برشوة الحارس، ليدبّر له لقاء مع أحد الشخصيات النافذة، وهو تاجر دائن له. عندما يحضر هذا التاجر إلى السجن للقائه، يقترح عليه بيعه مخطوطاً سجّل فيه دوافعه لحرق المعبد، وعندما يتردّد التاجر في قبول العرض، ويطالبه بسداد الدين يلمّح له، أن بإمكانه الحصول على ثروة طائلة من وراء هذا المخطوط إذا ما أعاد طبعه وتوزيعه، لأن الفضوليين الذين يودون معرفة أسباب حرق المعبد كُثر، فيسيل لعاب التاجر، وتبدأ المساومات بينهما، ثم يحصل حارق المعبد من التاجر على ما يريد من المال ويسلّمه المخطوط.

ينتشر المخطوط في المدينة، ويُباع بمبالغ كبيرة، ويجني التاجر من ورائه مبالغ كبيرة، وشيئاً فشيئاً، يتكشّف لنا أن شخصيات كبيرة متورطة في هذه العملية خاصة وأن حارق المعبد يرسل المال الذي حصل عليه من التاجر كرشوة إلى القضاة، ليمعن في كشف حالة الفساد المستشري، من جهةٍ أخرى تظن زوجة الملك أنه حرق المعبد بسبب حبه لها، وفشله في الوصول إليها، وهذا ما يدغدغ نرجسيتها ويدفعها إلى الإتصال به في السجن، لتتورط بدورها في العملية ثم يتبين أن الملك نفسه (الذي يظهر بصورة كاريكاتيرية مضحكة، كشخصية غرائزية نهمة) قد أوصى على شراء عدد من هذه المخطوطات، ليرسلها إلى أصدقاء له (أمراء وملوك آخرين) وكان الأمر لايهمه أو يجري في مملكة أخرى غير مملكته.. والمفارقة هنا، هذا التوافق ما بين الوقار والفكاهة، أو بين الحزن والضحك، ويبدو أن المخرج قد

اشتغل على هذا المنظور، ليعمق مقولة العرض، فحدث (حرق المعبد) حدث مروّع، لكن التعامل مع الحدث انتج حالة مضحكة، لفضح تناقضات الواقع ومفارقاته، والأسلوب الذي اشتغل عليه المخرج هو تقديم الواقعة بشكلٍ غير محزن، ولكنه بنفس الوقت ليس هزلياً، وكذلك فإن مضمون الحدث بحدّ ذاته محزن، لكن لاتظهر آثار الحزن على الشخصية التي ارتكبت الفعل، لأن الغاية المطلوب مقاربتها ليست تحليل الحالة الداخلية والنفسية لهذه الشخصية وأزماتها ودوافعها، وإنما كما قلنا بداية فضح وتعرية البنية الفكرية والسياسية والاجتماعية السائدة في مكان الحدث، وتجريدها وتعميمها.

على الخط الاخر الموازي، خط الراهن، قدّم المخرج مشاهد قصيرة، تحمل أيضاً المفارقة الكوميدية المضحكة، لمواقف حزينة، أراد من خلالها الاحتجاج على التابوات، والطواطم، وصور القمع الاجتماعي والإنساني، التي تنزع الكائن من محتواه الإنساني، وتجرده من مشاعره وتهمشه، وذلك للتأكيد على قيم الحرية، والمعرفة والتنوّع والتغيير. لقد كان هاجس الحركة وضرورية التغيير، أي تغيير للخروج من مستنقع الراكد هو الهاجس المركزي في هذا العمل، ومقولته الأساسية، واستخدام من أجل ذلك لغةً إشارية، وإيحائية مؤثرة ومكثفة جداً، تعتمد على ذكاء المتلقي وتفاعله مع العرض وبذلك خلق حالة من الحوار والتواصل بين الخشبة والصالة، ورغم أن البعض كان يضحك بشكلٍ سطحي على بعض الكلمات أو الإشارات النافرة، إلا أن هذا الأمر يعتبر شيئاً طبيعياً نظراً لاختلاف مستويات المتلقي.



على مستوى السينوغرافيا، استخدم المخرج بعض قطع الديكور، والأزياء التي توحي بالفضاء التاريخي، حيث كانت قطع الديكور تلك تختفي مع مشاهد الراهن، أما الألبسة فكانت تتغير أيضاً، وقد استخدم ربطات العنق فوق «التيشرت» بشكلٍ ساخر للدلالة على فضاء الراهن.

يُقال: أن الملهاة ـ المأساوية الحديثة، تقود ظواهر منقطعة بشكلٍ آلي إلى الملهاة المأساوية المركبة، التي تترك الحزن والمضحك يعقدان صلة لاتنفصل، بينما لايزال المفهومان بلا شك قابلين للإدراك بوضوح، هذا ما فعله المخرج والمعد أمجد طعمة الذي أمسك بخيوط هذا العمل، وأداره بشكلٍ لافت، وقد لعب هو على مستوى التمثيل دور الشخصية الرئيسية، وهذا ربما ساعده بشكلٍ إضافي على توصيل فكرته من وراء هذا العرض، وساعده في خلق لغة تفاهم أعمق مع بقية الممثلين (نور الدين مارديني، نبيلة بوعز، مهند الخطيب، أيهم الصايغ، بيبرس أباظة) لكن، لابد من الإشارة إلى ضعف الصوت عند بعض الممثلين ولاسيما نبيلة بوعز، التي كان من الممكن لها أن تتألق أكثر من ذلك، لولا نقطة الضعف هذه ■■

"الحياد الأمريكي تاريخياً"

ماكياج ومساحيق من عدة طبقات!

عبد الكريم درويش

لايوجد مكان آخر أهم من الشرق الأوسط لحفظ التوازن بين العناصر المختلفة لسياستنا الخارجية.. فيها مصالح اقتصادية وسياسية وحتى روحية(1)

ألكسندر هيغ

أمريكا هي أرض المستقبل التي سيتكشف فيها عبء تاريخ العالم ويسفر عن نفسه على مدى العصور القادمة

هيغل ـ فلسفة التاريخ

«قدَرُنا أمركة العالم». هذا ما أعلنه «تيودور روزفلت» عام ١٨٩٨. بيان يتحدد فيه الخطاب الإيديولوجي/ السياسي الأمريكي المزدوج والحامل «خلاص البشرية». وكما يقول /فرانسوا شاتلييه/: «ولادة نظرية لاهوتية توسعية باستراتيجية كونية مقصودة». إن كل شيء قد جرى كما لو أن سلسلة من الأحداث ما بين عامي ١٧٦١-١٧٧٦، كانت تتصور مسبقاً الفتوحات وعمليات السيطرة. لقد انتشرت أغنية في العام ١٧٧٦ تقول: [هذه الأمة الصلبة والهائلة، هذه المستعمرات الضخمة سترى قريباً أسطولنا يندفع هنا وهناك في جميع البحار]. وليست الأغنية وحدها في هذا المجال، بل هناك شعراء وساسة ومبشرون يبشرون بعالم جديد ينتمي إلى نفسه ونفسه فقط. ونجد شاتلييه الذي يبني دراسته على رؤية مضادة للبراغماتية النفعية الأمريكية، إذ يعطي «للمتوحش»، بالمفهوم الاستعماري، معناه الأصلي غير المحوّر، يقول بأن الموقع والبعد الأمريكيين استغلا استغلالاً مفرطاً من قبل نظرية لاهوتية ترسخ شرعية التوسع الإمبراطوري الذي هو «هدف الله نفسه»، وأن تكوين التعابير التي تعني أميركا (أمْرَك) يشكل الدلائل على هذا التصميم الألهي، ولايتردد أحد المبشرين بالشعب المختار في الإعلان: إن شعباً مختاراً فقط هو الذي يستطيع الإقامة في هذا البلد الموهوب، ولذلك فإن الله غَرْبَلَ أمة بكاملها حتى يتمكن من أن يرسل إليها أفضل حبوبٍ عنده.

ثلاثة أقانيم جديدة يتوسل بها، التبشير بالولاية الإلهية: ـ أمْرِك، نوِّر، جدِّد. يقول «شاتلييه»: ينجم عن هذه المحاججة الثلاثية التصور الأمريكي عن الحدود بوصفها حدوداً متحركة، مطاطة مستقبلية وغير محدودة، لأنها مندرجة في مخطط إلهي يستبعد التحديد(2).

وسيبني كاتب عربي متخصص في «الإسرائيليات»، منهجه على رؤية مقاربة لهذه، إذ يرى د. المسيري(3): أن الدارس للوجدان الأمريكي والصهيوني يلاحظ التشابه والتطابق بينهما على الرغم من أن الحضارة الأمريكية لايزيد عمرها على بضعة قرون، كلاهما يرفض التاريخ ويحوله إلى أسطورة، ان الرفض البيوريتاني الأمريكي للتاريخ الأوربي يقابله الرفض الصهيوني للتاريخ اليهودي في (الدياسبورا) أو الشتات، ولعل الأهم من هذا هو التشابه بين المجتمعين الإسرائيلي والأمريكي، من حيث كونهما مجتمعين استيطانيين، واجها ما تواجهه مجتمعات كهذه من مشكلات استحداث الهوية، فبينما لجأت

أمريكا إلى استحداث أسطورة «آدم الجديد الديمقراطي» لجأت إسرائيل إلى إيجاد أسطورة «اليهودي الخالص».

إن التشابه بين المشروعين الأمريكي والإسرائيلي، كما رأينا، ادى إلى تشابه في غزارة الوعود باجتراح السلام والأمن والديمقراطية، على أنقاض «المتوحشين الغابرين» من أصحاب الأراضي المفتوحة.

إن دعوة أو شعار روزفلت (أمركة العالم) يعيدنا إلى عام ١٩٠٦، وهو العام الذي مُنِحَ فيه هذا الرئيس الأمريكي جائزة نوبل للسلام؟!، يومئذٍ قوبلت الجائزة الممنوحة باستنكار ونقد شديدين، وتذكر الناس عبارة روزفلت الشهيرة: [ليس هناك مواطن أكثر ضرراً من نمط أولئك الناس الذين ينادون بالسلام، ويجأرون دائماً بالشكوى، إما من الحروب أو من نفقات التسليح][4]. وفي عام ١٩٠٧ قام روزفلت بإرسال أسطول البوارج الحربية للولايات المتحدة في رحلة حول العالم. وهي المحاولة التي لم يسبق لها مثيل، وأطلق على رجال بحريته «سفراء السلام»، معتقداً أن هذه الجولة أهم خدمة تؤديها أميركا للسلام. وبعدها بعام واحد ترك روزفلت كرسي الرئاسة ليتسلمه من بعده (هوارد تافت)، وزير حربيته الذي كان أول حاكم للفيليبين، وسرعان ما عاد «روزفلت» يحاضر عن الحرب كضرورة، ويؤكد طبيعة المقاتل (فيه)، بعد أن غزا الألمان بلجيكا، وأغرقت السفينة «لوزيتانيا» في مايو ١٩١٥، عندئذٍ كتب يقول: [إنني لم أقبل أبداً الرأي الذي يستنكر الحروب]. وأخذ يعظ الأمريكيين كي يستعدوا لأداء دور أكثر نشاطاً في الحرب. ومن المعروف عنه أنه شعر بخيبة أمل كبيرة حين رفض الكونغرس التصريح له بإنشاء فرقة من المتطوعين تعمل تحت قيادته عبر المحيط. لقد لازم الهاجس الحربي روزفلت الحائز على نوبل للسلام حتى أواخر أيام حياته، فحين قتل ابنه «كونتين» في الحرب كتب إلى أحد أصدقائه يقول: [إن أسفي هو أنني لم أكن إلى جانبه في القتال].

ثمة مغزى لامجال لإخفائه في اختيار هذا النموذج الأمريكي، فمن جهة اعتبر نموذجاً لداعية السلام، توّجت دعواته بجائزة خصصت للسلام وكانت في بدايتها، أي بحاجة ماسة إلى نيل «المصداقية العالمية». ومن جهة ثانية يقدم نموذج روزفلت للسلام على أنه حاشية للحرب، أو أنه إحدى دعائمها غير المعلنة.. والتي سرعان ما تعلن حين يكون المناخ موانياً.

المؤرخون يحدّدون عام ١٨٩٨ بداية لهذه الإمبريالية الوريثة، حيث بدأ الوجود الأمريكي يظهر في العالم كتدشين لمرحلة إمبريالية جديدة، وحيث ظهرت الحاجة الواقعية إلى تصدير الإنتاج المتنامي بوتيرة عالية. قبل ثلاثة أعوام من هذا التاريخ رفعت الإمبراطورية الجديدة رأسها لأول مرة في وجه الإدارة البريطانية، وذلك حين اتهم الرئيس «كليفلند» يومئذٍ بريطانيا بخرق مبدأ «مونرو» في خلافها مع فنزويلا حول مسألة الحدود مع غويانا البريطانية، وقرر الرئيس الأمريكي يومئذ أن: [الولايات المتحدة هي الآن سيدة القارة]. هكذا انفتح الفم الواسع في المحيط الإنساني لتبدأ سيرة إمبريالية جديدة، يتحلى بشجاعة فائقة في تسمية الأشياء بوقاحة دون موأربة، وتبدأ عمليات القضم الإمبريالية عبر مستويات عدة نذكر منها على سبيل المثال:

- عام ١٨٦٧ اشترى وزير الخارجية الأمريكي «ليان سيوارد» آلاسكا من قيصر روسيا، وحاول شراء ممتلكات الدانمارك في جزر الأنتيل.

- حاول الرئيس الأمريكي «غرانت» ضم الدومينيك إلى الولايات المتحدة.

في تلك الفترة أسفر الوجه الأمريكي الجديد عن برنامج حافل، ستكون بدايته نهاية القرن الماضي، أما نهايته فلا أحد يعلم أمدها بعد، إنها منوطة بالتاريخ.. في ذلك الوقت أصدر المبشر البروتستانتي «جوزياسترونغ» كتاباً بعنوان «بلادنا»، أعلن فيه بدء الخلاص للعالم على يد العنصر الانكلوساكسوني الذي اختاره الله لـ «تحضير العالم» ويذكر «كلود جوليان» في كتابه «الامبراطورية الأمريكية» أن «هنري لودج» أعلن بيانه دون تحفظ قائلاً: [لقد جعلنا الله جديرين بالحكم لكي نتمكن من إدارة الشعوب البربرية والهرمة، وقد اختار الله الشعب الأمريكي كشعب مختار لكي يقود العالم إلى تجديد ذاته] (ص١٢٣).

إن بيانات كهذه لم تكن تذاع في فراغ أو في الشارع المفتوح، إنها مكرسة في خطابات القيت في مجلس الشيوخ وقوبلت بالتصفيق والقبول المطلق. هنا يمكن للمرء أن يعود إلى مقاربات د. المسيري، وعدد كبير من دارسي أميركا كـ «مشروع متمدين» يحلّ في أراضٍ ماهولة بمن يسمون (المتوحشين) من السكان الأصليين. ثمة أوجه شبه تضاف إلى تلك القائمة بين التشكيل الاجتماعي/ السياسي لإسرائيل وما يوازيه في أميركا القرن التاسع عشر، حيث البذور الأولى التي وجدنا - أو بمعنى أدق حصدنا - تجلياتها العسكرية والسياسية في أواخر هذا القرن (العراق/ جنوب لبنان/ السودان/ ليبيا..) وإذا كان لكل إمبريالية طالعة «ماكياجها»، فإن الماكياج الأمريكي يتألف من عدة طبقات من المساحيق والطلاء. فهناك أسطورة (حرية الفرد المطلقة)، تلك التي يجد القارئ تحليلاً واسعاً لها في طروحات «هربرت ماركوز»: الإنسان ذو البعد الواحد. أو إنسان ربع الساعة الأخيرة كما يسميه البعض. إن نموذج مجتمع الوفرة (التسمية المثلى لتمويه الصراع الاجتماعي) يجد مصداقية بفضل تضليل إعلامي منقطع النظير، أفلام سينمائية، محاور ثقافية عالم ثالثية تابعة، أدب إعلاني يعتمد على الربط الشرطي بين المنح والأخذ، الديمقراطية وحقوق الإنسان والطوائف والأقليات.. وحتى أسطورة الحرية الفردية في حدودها الدنيا تفقد مصداقيتها تماماً، حين سمع العالم «فرانك ستانتون» الذي كان يشغل منصب نائب رئيس (CBS)، وهي أهم مجموعة شركات للارسال الإذاعي والتلفزيوني سابقاً، يعترض على حق الأمم المتحدة في تولي عملية إنشاء نظام عالمي للاتصالات، وذلك [لأن من حق الأميركيين وحدهم التحدث إلى من يشاؤون، في أي وقت يشاؤون، وان إنشاء نظام عالمي للاتصالات من شانه أن يهدر هذا الحق - الامتياز - الأمريكي].

قبل عدة أعوام صدر في بيروت كتاب مترجم عن الولايات المتحدة عنوانه «تصدير القمع» واختلط الأمر على كثير من القراء، وقرئ الكتاب «تصدير القمح»، لم يكن في سوء التفاهم هذا أكثر من مجرد فارق لفظي، وبقليل من الاستدراج كان يمكن للخطأ أن يصبح توأم الصواب. ثمة علاقة جدية بين المنتوجين الفائضين في القارة الطازجة، القمح والقمع، أي الرغيف المشروط والناب الأزرق، كلاهما قابل للفيضان والتصدير، متفاعلان بجدلية أميركية مدهشة، يفرخان دفعة واحدة أحفاداً لهما. هذا ما تنبئ به أشياء كثيرة، بدءاً من وعيد الرئيس «تافت» إلى المثل الأمريكي القائل بأن الولايات المتحدة تضع بيضها كله في أصغر سلة في الشرق الأوسط! إلى فيلم (هذه أميرقا) وليس (أميركا) بناء على توصية «جيري روبين» الذي رفض الهجرة، وأقام في (أمعاء الوحش) ليقضمها من الداخل، ورفض الكاف الرقيقة مستبدلاً إياها بأثقل قاف صحراوية ممكنة.

يذكر «إدوارد سعيد» في «الاستشراق» أن العربي يظهر في السينما الأمريكية هو كما ينقل «إدوارد» حرفياً: [سادي، خؤون، منحط، تاجر رقيق، راكب جمال، صرّاف، وغد متعدد الظلال][5]. ويكتب «إيميت يترل» في مجلة «هاربر»: [إن العرب أساساً قتلة، والعنف والخديعة محمولان في الموروثات العربية]. إن المرء ليتساءل وهو يقرأ الصورة المبثوثة للعربي في المرجعيات الأمريكية: أيهما يتأثر بالآخر، الأدب والفكر الصهيونيان، أم هذا الاستشراق كصنو مؤسسة، وضعت الإرهاب والتوسع ومرونة الحدود والهيمنة في مقدمة استراتيجيتها ■■

---

(١) وردت هذه العبارة لوزير الخارجية الأمريكية في خطاب له أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ٨١/٩/١٧.

(٢) فرانسوا شاتليه - ايديولوجيا الغزو - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٨٣، ص ٤٤، ترجمة: جوزيف عبد الله.

(٣) د. عبد الوهاب المسيري، الفردوس الأرضي - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٩. ص٢٢.

(٤) ايديث باترسون مير، جائزة نوبل للسلام، ترجمة: يونس شاهين، دار المعرفة، ص ٤٩.

(٥) ادوارد سعيد، الاستشراق، ترجمة: كمال أبو ديب - مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨١، ص٢٨٦.

دفاعاً عن إدوارد سعيد

وعن شعب يرفض الموت والتغييب

أحمد جابر



في مقالة له بعنوان «ييتس ومقاومة الاستعمار» استعاد ادوارد سعيد مقولة فرانس فانون «ليس يكتفي الاستعمار بإلقاء القبض على الشعب وإفراغ أذهان أبناء البلد من كل شكل ومحتوى. وفقاً لمنطقه الشاذ إياه، تجده ينكب على تاريخ ذاك الشعب، ويمعن فيه تشويهاً وتشطيباً، إلى أن يدمره تدميراً».

تحيل مقولة فانون إلى مقولة أخرى لغولدامائير هذه المرة«أن الكبار سيموتون والصغار سينسون»، ورغم ثبوت فشلها، وإن التاريخ كذبها، بقيت العبارة انعكاساً لسياسة الإفناء الصهيونية الموجهة ضد الشعب الفلسطيني، ويحيل الموت هنا إلى إعادة صياغة الماضي عبر الموت القادم، لتكريس الشعار الزائف أن هذه الأرض الخربة، الصحراء الخاوية كانت تنتظر شعباً آخر(مختاراً) متحضراً، غير همجي (كعصابات الهمج) التي تعيش هنا، لكي يعمرها ويحييها من جديد! بينما النسيان يحيل إلى القطع مع الماضي في الذاكرة والتاريخ وتالياً المكان الذي تأسست فيه هذه الذاكرة.

وإذا كان الموت في عبارة مائير فعلاً خارجاً عن الفلسطيني، كونه وضع موضع التطبيق بقوة المجزرة وسياسة الإبادة المنظمة، والملاحقة الدائمة حتى إلى المنافي، فإن من المفترض أن يكون فعل النسيان فعلاً ذاتياً، يمارسه الفلسطيني، إما بقوة موضوعية ناتجة عن الغياب وانقطاع الصلة المادية أو بقوة الموت ذاتها ليصبح الموت معادلاً موضوعياً للنسيان.

مناسبة هذا الكلام حملة (الإبادة) المتجددة التي تشنها أدوات إعلامية صهيونية ضد إدوارد سعيد، أحد أكبر مثقفي العصر، المفكر والناقد الأدبي اللامع والموسيقي المبدع والفلسطيني-المقاوم بامتياز أيضاً.

وسعيد، هو واحد من أربعة ملايين ونصف المليون لاجئ فلسطيني يعيشون في المنفى بعد أن أقدمت الحركة الصهيونية بمساعدة الاستعمار العالمي على اقتلاعهم من مكانهم وتدمير هذا المكان.

المفاجأة أن الفلسطينيين تحدوا المعادلة بشطريها، فالكبار لم يموتوا قبل أن يمنحوا ذاكرتهم للصغار، ونحن بدورنا الجيل الأصغر سناً لم ننس لأننا تعلمنا ومازلنا على يد إدوارد سعيد وغيره أن ننشط ذاكرتنا باستمرار متذكرين أن الكنيست الصهيوني مبني على جثة بلده الشيخ بدر الفلسطينية الشهيدة وان كيبوتساً لاأذكر اسمه زرع مكان «البروة» حيث ولد شاعري المفضل، وحيث يذكرني دائماً صديقي المولود في دمشق أنه ينتمي إلى هناك أيضاً.

وإذا كانت الصهيونية نجحت في إلقاء القبض على الشعب وقذف أكثر من نصفه إلى المنفى، إلا أنها فشلت في تدمير ذاكرته وتشويهها، فبقي إدوارد سعيد لايتحدث فقط عن القضية الفلسطينية ويكتب عن شعبه وحياته ويقاتل بجسده المريض وعقله المتقد ضد أي محاولة لتدمير حقوق هذا الشعب أو تجاوزها، وإنما أيضاً استعادة ذاكرة الإنسان المقهور أينما كان فكتب روائعه في نقد الفكر الاستعماري عبر فضحه للاستشراق ومفاهيمه وآلياته وصوره، أو كشفه لزيف الثقافة الإمبريالية التي تحاول صياغة أفكار العالم ومفاهيمه بما يحقق مصالح البرابرة الذين يحكمون العالم ويمتصون دماء فقرائه.

من أجل ذلك كله يصبح مفهوماً سبب الحملة ضد إدوارد سعيد الفلسطيني والإنسان، وتتجاوز هذه الحملة الفرد إلى ما يمثله وما يلخصه إن جاز التعبير،فحياة سعيد تحيل إلى حياة الفلسطينيين عامة. اقتلاع وصمود ومقاومة وذاكرة لا تنسى.

لذلك يُهاجَم لأنه رمز للقلعة الفلسطينية التي ترفض الانكسار أمام أمواج السلام المزعوم ولأنه دأب باستمرار على تذكير شعبه بانهم قادرون على قول كلمة(لا) وهي كلمة ممنوعة في قاموس الإمبريالية والصهيونية إذا صدرت عن الطرف الآخر، فيصبح من الطبيعي أن يطلق على سعيد (بروفيسور الإرهاب) لأنه مصر على جعلها إحدى ركائز تعاليمه لشعبه.

وتأخذ الحملة بعداً آخر يحدده سعيد بنفسه - حيث الحملة على مذكراته وليس على كتاب سياسي - بأنها استباق لمفاوضات الحل النهائي التي ستناقش فيها القضايا الاستراتيجية بما فيها اللاجئين والقدس ولنسف مطالب الفلسطينيين من أساسها، فبعد أن دمرت إسرائيل حي الطالبية واستولت على بيت ادوارد سعيد فإنها تريد الآن أن تقول أن هذا الفلسطيني (المزعوم) لم يعش هنا أبداً، وبالتالي إذا كان إدوارد سعيد وهو من هو(يكذب) فكيف يمكن تصديق عجوز في مخيم اليرموك يقول أنه طرد من حيفا مثلا، وكيف يمكن الموافقة على مزاعم صديقي الذي يزعم أنه ينتمي إلى البروة.

معادلة الإبادة ذاتها تعيد صياغتها مجلتا كومنتري ودايلي تلغراف الصهيونيتان عبر كاتب مغمور لم يكن من الممكن أن يسمع أحد باسمه دون أن يتسلق على اسم يعادل إدوارد سعيد.

الهجوم إذن ليس فقط على مذكرات إدوارد سعيد أوشخصه، وإنما على ذاكرة أربعة ملايين ونصف المليون لاجئ فلسطيني ترفض النسيان.

وافضل رد ممكن ليس فقط الدفاع عن الفلسطيني الكبير إدوارد سعيد وإنما العمل الجاد والمكثف الذي يجب أن تقوم به الأحزاب والمؤسسات والأفراد الفلسطينيون جميعاً من أجل كتابة ذاكرة الفلسطينيين الجماعية وتسجيلها، ويكون أيضاً عبر الصمود المطلوب من الفلسطينيين على حقهم في العودة ورفض كل أشكال إلغاء هذا الحق، وأيضا الإصرار الفلسطيني في مفاوضات الحل النهائي على عدم التنازل بأي شكل من الأشكال عن الحقوق النهائية وفي مقدمتها حق العودة، واستعادة الأرض كرمز لايمحي جثة قرية الشيخ بدر الشهيدة حيث ينتصب الكنيست أبشع رموز الاحتلال الصهيوني.

تحية إلى إدوارد سعيد، فلسطينيّ رائع ومعلم كبير، وقلعة لاتنكسر ■■

حوار مع الشاعرة اللبنانية سوزان عليوان

أجرى الحوار: إدريس علوش - المغرب

□الشاعرة سوزان عليوان كتبت الشعر في سن مبكرة، لماذا هذا الشغب بالشعر والقصيدة، وهل يمكن أن نعتبر الشعر والطفولة توأمين؟

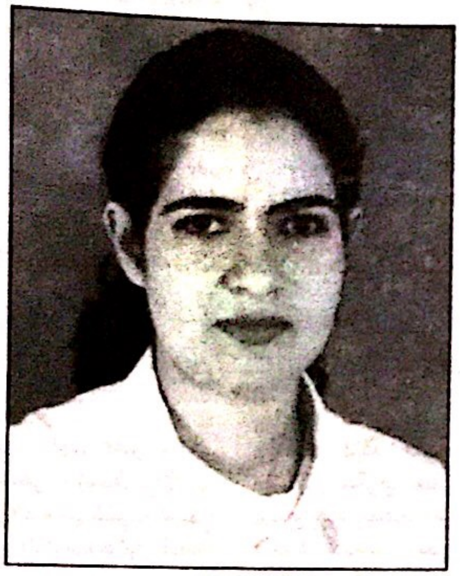
■■الطفولة نبعٌ. الشعر واحدٌ من أنهاره. منذ سن مبكرة، وأنا مولعة بالإبداع. بدأ الأمر بالرسم، ثمّ بالموسيقى وانتهى بالكتابة. كتبتُ أوّل نصوصي وأنا في السابعة من عمري ومنذ تلك اللحظة وأنا أصنع المراكب الورقية وأطلقها في نهر الشعر.

□المتتبع لتجربتك الشعرية يستنتج أن تيمة الغربة حاضرة بكثافة في نصوصك الشعرية. يفسر ذلك حنينك الدائم إلى الأمكنة والأصدقاء. بما تفسرين هذا الحضور في نصوصك الشعرية؟

■■لقد عشت غربة المكان منذ طفولتي بالإضافة إلى غربة الزمن وغربة الذات. سفري الدائم من مدينةٍ إلى أخرى، بسبب الحرب في مدينتي الأم بيروت، ترك أثراً واضحاً في نصي. هذا الشتات تسبب في فقدان الأمكنة والأصدقاء، وبالتالي في الحنين إليهم وبما أن الكتابة مرآة الروح، فقد انعكس كل هذا على قصيدتي.

□يبدو أن المشهد الشعري في الوطن العربي منفتح على تعدّد التجارب والرؤى المتعلّقة بالإبداع الشعري ما تقييمك لهذا المشهد؟

■■المشهد الشعري في الوطن العربي ثري، خاصة في هذه الفترة، فهنالك تعدد في الأصوات والتجارب. وإن كان لي مأخذ على هذا المشهد وهو أن النص الشعري ـ في أغلب التجارب ـ يدور في فلك الذات وكأنّها المأزق الوحيد في الوجود. هذا الكلام ينطبق أيضاً على تجربتي لقد بدأت مؤخراً أعي هذا الأمر وأسعى لكتابة الإنسان بشكل أكثر اتساعاً ورحابة.. فالذات خيط من نسيج الكون وليست محوره. تراثنا كلّه في العشق والغزل والخمر والمديح والهجاء والبكاء على الأطلال. وهذا واقع مؤلم حين أقرأ ريتسوس أو قيصر بابيخو أو فرناندو بيسوا أو لوركا أو جاك بريفير.. أشعر بضيق أفقنا والقضبان



التي فرضناها على نصوصنا الشعرية.

□قصيدة النثر تعرف اتساعاً في جغرافية الشعر العربي الحديث. ما الذي تمثله لك هذه القصيدة باعتبارها وعياً جديداً مستحدثاً في راهن الشعر العربي الحديث؟

■■قصيدة النثر هي الشكل الأكثر قدرةً على التعبير عن الروح لحريتها واتساع آفاقها مع تقديري لتراثنا، إلا أنني أعتبر القصيدة الموزونة سجناً. فالشعر ليس بناءً هندسياً وإنما حالة لاينبغي ان تخضع سوى للصدق.

السيرة الشخصية

سوزان عليوان
مواليد ١٩٧٤، بيروت
تخرّجت من الجامعة الأمريكية في القاهرة (قسم صحافة وإعلام) عام ١٩٩٧.
صدر لها: عصفور المقهى ١٩٩٤ـ مخبأ الملائكة ١٩٩٥ ـ لا أشبه أحداً١٩٩٦ ـ شمس مؤقتة ١٩٩٨
تعمل بالصحافة وتستعدُّ لإصدار ديوان جديد بعنوان «علبة ألوان ـ لئلاَّ أنام في البياض وحيدةً».

□يبارك بعض المثقفين «العرب» (وللأسف..) عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاشم. كيف تنظرين إلى هؤلاء؟

■■أنظر إليهم بأسف وخجل.. فالمبدع ـ قبل أن يكون مبدعاً ـ عليه أن يكون إنساناً.. كيف نتجاوز جثث أطفالنا ونسائنا وشيوخنا ونبني موقفنا الثقافي على دم الوطن؟ عموماً، هم قلة منبوذة ولن يؤثروا على وعي الإنسان العربي الذي ـ رغم الفقر والجهل وقمع حكوماتنا ـ يعرف حقيقة الصهيونية وفظاعة جرائمها.

□ما جديدك الشعري؟

■■أعمل حالياً على ديوان جديد بعنوان «علبةُ ألوانٍ ـ لئلا أنام في البياض وحيدة»، وهو مجموعة نصوص عن الآخرين من خلال الذات، عن الذات من خلال الآخرين، عن الإنسان الذي أطمح في كتابته لأنه السؤال الحقيقي في العالم وفي الكتابة.

□حتى لانختم.. كلمة لقراء مجلة الهدف..

■■لقراء مجلة «الهدف» أقدم آخر نصوصي:

كَبُرتْ.
ما عادَ صوتُها يصلهُم
من قال أنّها تُغنّي لأجلِهِم
يكفيها مستمعٌ واحدٌ
في صالة الليالي الخاوية:
قمرٌ عجوزٌ
مثلها
يتكأ على كمنجتهِ
ويسعلُ بشدةٍ
بين وصلةٍ وأخرى
مطيّراً النجمات على شعرها وثوبها
معيداً إليها
ذلك البريق.

(تساؤلات من المنفى)؟

مروّح الكبرا

أيعيدُني هذا السلامُ لقُدْسِي
أيُقولدُ الأعصاب، يطفئ جمرة الهوسِ
أيعيدني هذا السلام لظل نخلي
أمْ أنني أحرُث ظلي. ولايعيدني إلى أهلي
أيعيدني هذا السلام كالأمير
ويسوي لي من فضة القمر الجميل سرير
لأنام في حضن الأميرة
على فراشٍ من حرير
وأصوغ من رمش الشموس قلائدي
وأنادي أطيار المنافي كي تطير
يا كل أطيار المنافي:
لا أبكي أكياس الطحين، وعلبة السردين
وإنما:
أبكي على وطنٍ فقدناهُ
أبكي على دمٍ أضعناهُ
أبكي على دمِ الشهيد
على الذينْ أحبهم من الوريد إلى الوريد
دمّي على حجر يغني
من خانهُ فليس مني
يا شيخي القسام سلم
فأنا منك وأنت مني



اسألوا التاريخ

"عمر حبيب"

اسألوا التاريخ لكن باختصار
كيف أن الليل يتلوه النهار
رغم كل الصمت حولي صامد
ودمي كالنهر يعلو الإنحسار
يذكر التاريخ في أرض العلا
أن ورد النهر يزهو بالفخار
أصبح الفجر فتاتاً عندما
فجر الينبوع شعبي ثم ثار
درب آلامي بروق نزفت
وحريق في كتاب الانتظار
وخلاصي أمة تحضنني
مثلما اللؤلؤ في قلب البحار
أمة جادت بإيثار الألى
مثلما الخنساء جادت وضرار
هكذا الريح تواتي نارنا
وغريق الحب يسري باقتدار

فيحبو لهيبي
لخضر الروابي
ويُستَلُّ منها
نفير البنادق
فأزداد بأساً
بثأر اغترابي
ويغدو انتشاري
دماً للصواعق
ويسمو خيالي
لإعصار شمس
ويطغى على
شاخصات الحقائق
أنوء ودربي
عواصف ذكرى
لذات الصواري
وأمجاد طارق

نوارس الوطن

وأحلم حُبّاً
ورؤياي وهج الزنابق
وأغرس قلبي سماءً
لنبض البيارق
ولكن وقتي..
سراب حدائق يمضي
نوارس ظمأى
لبحر الحرائق



عزف منفرد

ميشيل خليفي والفتوى الغريبة

ثمة رائحة غير طيبة، بل كريهة ومنفرة، تنبعث من وراء دوافع وخلفيات أولئك الذين حرضوا الشيخ أحمد ياسين، أو أوحوا له أن يطلق فتواه ضد المخرج الفلسطيني ميشيل خليفي بدعوى أن فيلمه «عرس الجليل» هو «فيلم إباحي ساقط».

فأن تأتي هذه الفتوى بعد مرور اثني عشر عاماً على إنجاز هذا الفيلم، فهو أمرٌ يستدعي وحدة التفكير بأسباب هذه الصحوة المفاجئة التي جعلت الشيخ ياسين يكتشف أن صاحب فيلم «عرس الجليل» يستحق أن (يهدر دمه، ويقتل على ما اقترفت يداه).

إن مثل هذه الفتوى هي سابقة مخيفة وخطيرة على المجتمع الفلسطيني بكل تلاوينه واتجاهاته الفكرية والسياسية، وذلك لأن هذا المجتمع حافظ حتى وقت قريب - على الأقل - على وحدته في مواجهة الإحتلال الذي حاول كثيراً أن يشعل نار الفتنة الطائفية والعشائرية والعائلية في المجتمع الفلسطيني لكنه فشل في مهمته هذه، والمحزن أن تأتي مثل هذه الفتوى الآن لتكون مقدمة خطيرة بل مؤشراً مرعباً إلى إمكانية انفتاح أبواب جهنم أمام التمزّق والإنقسام والصراعات في المجتمع الفلسطيني، وبذلك تكون (الفتوى) قد نجحت في تحقيق ما فشل الإحتلال في إشعاله.

يندرج فيلم ميشيل خليفي في إطار حرية التعبير، وهو يقدّم قراءة خاصة بمخرجه للمعاناة المزدوجة التي يعانيها المجتمع الفلسطيني القابع تحت وطأة الاحتلال من جهة، وتحت وطأة العادات والموروث والتقاليد البالية من جهة أخرى، فبأي حق يأتي كائن من كان ليصادر حق مبدع في مقاربة أية قضية من قضايا مجتمعه؟!

لعل داء الفتوى المتطرفة، الذي انتشر في السنوات الأخيرة في العالمين العربي والإسلامي والذي يطال المبدعين ويصادر الحريات قد وصل أخيراً إلى ساحتنا الفلسطينية ولخصوصية هذه الساحة نتوقّع أن تكون وطأته أشد قساوة، وأبعد خطراً، فاللهم نجنا مما هو قادم!

علي الكردي

اليمن.. الثورتان..



عن دار الجديد في بيروت صدر حديثاً كتاب للزميل فيصل جلول بعنوان: «اليمن الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة (١٩٦٢-١٩٩٤)». وفيه يتابع الكاتب الثلاثية المذكورة في العنوان، مستنداً إلى مجموعة من الوثائق التي عثرت عليها السلطة اليمنية بعد الحرب في منازل ومقرات المسؤولين الجنوبيين.

يغطي هذا الكتاب المرحلة الفاصلة بين نشوء الدولتين اليمنيتين، ونهاية حرب صيف العام ١٩٩٤، ويقف عند نهاية الحرب، متطرقاً إلى الآثار السلبية والخسائر البشرية والمادية التي خلفتها، وما آلت إليه تيارات مقاومة الاستعمار، وما أفرزته من قيادات، خالصاً إلى نتائج التجربة اليمنية في مفاصلها التاريخية المختلفة.

تاريخ التعذيب

عن دار الجندي بدمشق صدر حديثاً كتاب «تاريخ التعذيب» للكاتب الأمريكي بيرنهاردت ج. هروود، ترجمة ممدوح عدوان، وفي هذا الكتاب يسعى هروود إلى «الكشف عن المهانات التي يوقعها بشر على رؤوس بشر آخرين» ص٧، وإلى توثيق تلك المهانات وتاريخها، عبر البحث عن آليات التعذيب في التاريخ والأدب والجريمة وفي الحرب والسلم، وفي سياق الدفاع عن سلطةٍ ما، أو نظام ما..

ولعل من المفارقات الفاضحة ربما، ما يراه هروود من أن العنف هو امتياز بشري محض «فالوحوش لاتقتل المخلوقات الأخرى لمجرد الابتهاج، ولا تُعذِّب أبناء جنسها إلى أن تهلك ألماً...».

يذكرنا كتاب «تاريخ التعذيب» بدراسة للكاتب المسرحي البريطاني إدوارد بوند بعنوان: «لم نعد نولد أحراراً»، حيث يقول: «العنف يصوغ مجتمعنا ويشكّل مصدر قلقه في الوقت ذاته، وبالتالي فإن عدم الكتابة عن العنف موقف لا أخلاقي»، ولعل هروود يتفق مع بوند في النظرة إلى العنف والموقف منه وفي هذا الإطار يأتي هذا الكتاب إضافةً هامة لفضح العنف وآلياته، وأسبابه، وبالتالي الخلفيات التي تحرّكه ودوافع المستفيدين منه، وهو بالتالي موقف أخلاقي من هذه الظاهرة اللاإنسانية التي تحكم مجتمعاتنا.

قضية الحرية في مسرح الرحابنة

في إطار الندوات الثقافية الهامة التي أقيمت على هامش مهرجان المحبة في اللاذقية بسوريا، عقدت ندوة حول قضية الحرية في المسرح الغنائي الرحباني، تحدث فيها الناقد غازي أبو عقل ومنصور الرحباني، والناقد هاني زغيب الذي قال: «إن الفن الرحباني ليس صورة فوتوغرافية تنقل الواقع كما هو، وإنما هو لوحة تشكيلية أخذت من الواقع لكنها تحمل بصمات الريشة واللون والخطوط الخاصة بالرسام والفنان التشكيلي، الفن الرحباني بالتالي ليس صورة فوتوغرافية للواقع ولكنه لوحة تشكيلية عن الواقع. فيها من الواقع الذي يحمل لمسة عاصي ومنصور الرحباني».

وعن السيدة فيروز قال: «إنها فنانة لاتتكرّر، والفن الرحباني لايتكرر. إنها نعمة منّ بها الله علينا بهذا الثالوث، نشأ معاً، ويبقى معاً مضيئ في التاريخ، ولايحاولَنّ أحد أن يشاغب على هذا الموضوع».

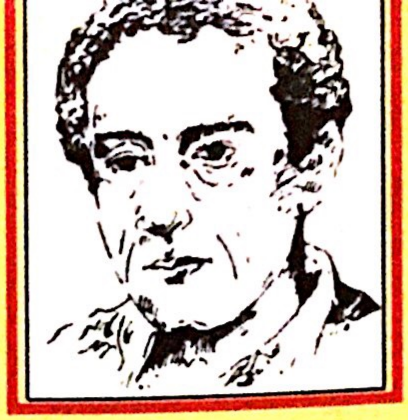
يذكر أن الفنان منصور ألقى في هذه الندوة قصيدتين جديدتين واحدة بالفصحى، والثانية بالعامية، وفي تصريح له حول الشعر قال: تبقى شرفات القصيدة عاجزة عن الإحاطة بالموران الذي يعتمل داخل الشاعر، وتبقى عاجزة عن نقل كل ما في نفسه من صور.

وتعليقاً على ما قاله الباحث أبو عقل عن موضوع الموت والحرية في تجربة الرحابنة قال الفنان منصور: «أنا أرى أن الحرية والموت متجاوران لدى المؤمنين الذين يرون الحرية في البعث الآخر، بينما هي ليست كذلك لدى غير المؤمنين الذين يرون في الموت هلاكاً وعدماً، حيث لاشيء بعده».

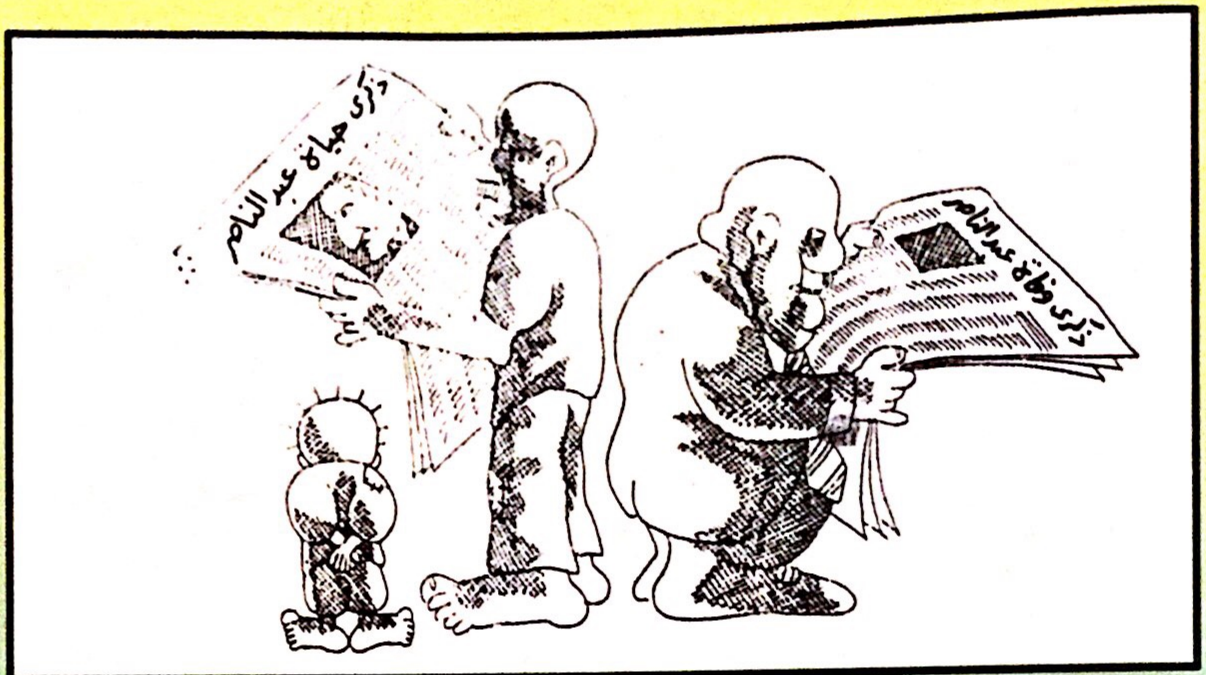
رمح النار

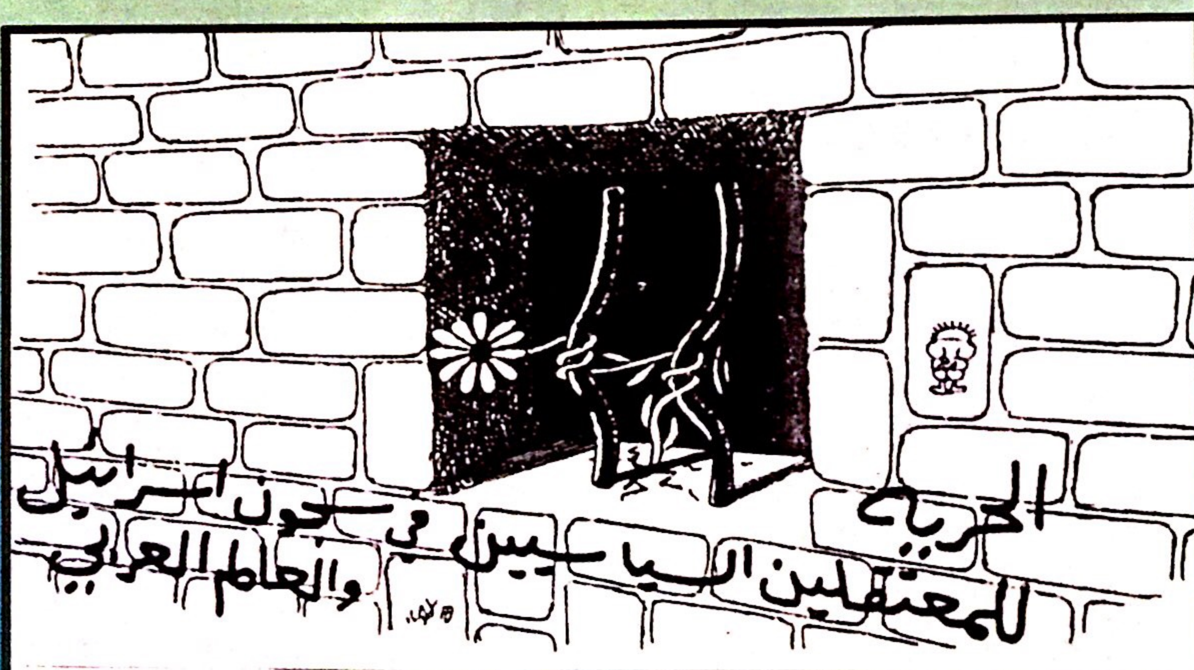
يضع المخرج نجدت اسماعيل أنزور اللمسات الأخيرة على مسلسله الدرامي «رمح النار» الذي كتب له السيناريو الكاتب والمخرج المسرحي غسان الجباعي، وقد انتهى المخرج أنزور من تصوير المشاهد الأخيرة لهذا المسلسل في منطقة القرداحة في اللاذقية، حيث بُنيت لهذا الغرض مدينة كاملة من الحجارة، تحتوي على ديكورات خاصة لإغناء أجواء هذا المسلسل الملحمي الضخم الذي من المنتظر أن يعرض على القنوات الفضائية في رمضان القادم.

شارك في تمثيل هذا العمل عددٌ كبير من نجوم الفن الدرامي السوري الذي تألق في السنوات الأخيرة نذكر منهم: نجاح سفكوني، زيناتي قدسية، نجاح العبدالله، نادين.. وعدد آخر من الوجوه الشابة الجديدة التي تظهر على الشاشة لأول مرة..



ناجي العلي على سفر و واقع الحال مقيم





الآن «الهدف» على الانترنت

- العنوان الرئيسي مع هيئة التحرير: - E-mail : alhadaf@syberia.net.lb
- عنوان الموقع على الشبكة: - http://www. crosswinds.net/lebanon/-hadaff
- http://www.crosswinds.Palestine/-hadaff
- البريد الالكتروني: - E-mail : alhadf@lebanon.crosswinds.net

لقطات من مهرجاني تكريم الأسرى المحررين في جباليا وخان يونس

